اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي

بقلم
محمد حسن عوبلي
رئيس الدولة الاتحادية ووزير المعارف سابقاً

منشورات العصر الحديث

اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي

بقلم
محمد حسن عوبلي
رئيس الدولة الاتحادية ووزير المعارف سابقاً

منشورات العصر الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس هذا الكتاب في حاجة إلى مقدمة ....

كل ما أريد أن أقوله بهذه المناسبة أن الدافع لي على كتابة هذا الكتاب هو ظهور ثلاثة كتب حول «الجنوب العربي»:

«نافذة من الميناء» للسير تشارلس جونستون

«ظلال العنبر» للسير كنيدي تريفاسكس

«ثورات في الشرق الأوسط» للورد همفري تريفليان

وقد كان كل من هؤلاء المؤلفين مندوبا ساميا لبريطانيا في عدن والجنوب العربي.

ولكنهم لم يقولوا الحقيقة ...السير تشارلس جوستون والسير كنيدي تريفاسكس كانا يريدان أن يقولا الحقيقة ولكن قانون الأسرار الرسمية البريطاني ...حال بينهم وبين ذلك.

أما اللورد همفري تريفليان فقد تعمد تشويه الحقائق وهو الذي عاصر كل الثورات في الشرق الأوسط.

وقد أنحى البعض باللائمة على عدم شرح الحقائق من وجهة نظر شعب الجنوب العربي في كتاب يضع الحقائق في موضعها الملائم ...ليعرف الجميع حقيقة المأساة التي مر بها الجنوب العربي.

لذلك قررت وضع هذا الكتاب ....مجرد حقائق ...للقارىء أن يستنتج منها حقيقة المأساة.

وبذلك دفعت الملامة عن نفسي وعن زملائي في الحكومة الاتحادية التي أسقطتها بريطانيا ...وعن شعبنا في عدن والجنوب العربي الذي إغتالته بريطانيا

بيروت ١ رجب سنة ١٣٩١ محمد حسن عوبلي

الفصل الأول

إلى مؤتمر جنيف

قبيل بزوغ فجر الرابع عشر من آب ١٩٦٧ كنت أغادر مقري الرسمي في مدينة الاتحاد – عاصمة اتحاد الجنوب العربي – في طريقي إلى مؤتمر جنيف الذي شرعت في عقده اللجنة الفرعية الخاصة ببحث مسألة الجنوب العربي طبقا للقرارات التي اتخذتها لجنة الوصاية الدولية الخاصة بتصفية الاستعمار وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

كان خروجي تحت حراسة شديدة ورهيبة على طول الطريق الممتد حوالي ثلاثة كيلومترات إلى مطار عدن المدني ... لصد أي محاولة اغتيالية أو تخريبية قد تقوم بها الجبهة القومية أو التنظيم الشعبي اللذان كانا مصممين على إحباط مؤتمر جنيف .

وفي المطار استقبلني كبار ضباط الجيش والأمن وممثلان عن المندوب السامي البريطاني حضرا لتوديعي !! ولم أكن أعلم حينئذ أنه التوديع الأخير وأنهم كانوا فعلا يعنون ما يقولون ولن يسمحوا لي بالعودة إلى عدن بعد ذلك كما أثبتت الأحداث التي تلت خروجنا مباشرة بعد أسبوع .

وكنت في عشية رحيلي قد استقبلت في مقري الرسمي العقيد محمد احمد

العبدلي نائب القائد العام ورئيس أركان جيش الجنوب العربي (والذي أصبح بعد ذلك بأيام قائد جيش الجنوب العربي) والقائد الصديق : قائد قوى الأمن الداخلية في عموم الاتحاد ووكيل القائد علي عبد الله مجور العولقي قائد شرطة الاتحاد الذين أكدوا لي من جديد ولاءهم للحكومة الاتحادية وأنهم سيحافظون على أمن شعب وحكومة الاتحاد وسيبعدون الجيش وقوى الأمن عن التأثر بأي تيارات سياسية مهما كانت وأياً كان مصدرها . وأتذكر أنني أبديت لهم بوضوح شكوكي حول نوايا بريطانيا وبالذات حول السياسة الغامضة التي كان يتبعها المندوب السامي البريطاني السير همفري تريفليان (اللورد تريفليان فيما بعد) والأعمال التخريبية والهدامة التي كان يقوم بتنفيذها من وراء ظهر الحكومة الاتحادية المستر أنطوني آشوورث : المستشار الإعلامي للمندوب السامي البريطاني والمساعد الأول له ... ؛ كما وأنني نبهتهم إلى النوايا السيئة ضد جيش الاتحاد بالدرجة الأولى وحكومة الجنوب العربي بالدرجة الثانية التي كان يحملها الجنرال داي . قائد قوات الجيش الاتحادي ؛ الذي كان لا يزال يشعر بعار الإذلال المهين الذي أصيب به خلال تمرد الجيش الاتحادي والشرطة المسلحة العدنية في ٢٠ حزيران ١٩٦٧ ... وقد شرحت لهم الموقف من جديد وهو أن الجنرال داي يعمل ضد حكومة اتحاد الجنوب العربي في نطاق الجيش لإشاعة روح الفوضى وتفتيت الجيش وتدميره في النهاية ...

وأكد لي الضباط الثلاثة أنهم سيعملون بإخلاص على الدفاع عن حكومة الاتحاد وأنهم يدركون تماماً أبعاد الصراع الظاهر والخفي القائم بين حكومة اتحاد الجنوب العربي والحكومة البريطانية ... اليسارية العمالية .

وفي اعتقادي أن نائب القائد العام ورئيس الأركان العامة كان مخلصا لحكومة الاتحاد وكان يعني ما يقول ... وكذلك القائد الصديق الذي كنت أثق به وكان مخلصا لحكومة الاتحاد ... هذا بالرغم من أنهما عملا بعد ذلك ضد حكومة الاتحاد لأسباب سأسردها في حينها .

أما بالنسبة لوكيل القائد علي عبد الله مجور العولقي — قائد شرطة الاتحاد —

فقد شعرت باشمئزاز شديد من حضوره مع القائدين ... فقد كنت أعلم مسبقا أنه يعمل ضد حكومة الاتحاد لصالح الجبهة القومية بالتواطؤ مع الجنرال داي والمندوب السامي ... كما كنت أعلم أيضا أنه ضالع في التآمر مع الجبهة القومية لدرجة أنه كان يخفي في منزله في ثكنات الجيش الاتحادي بعض أعضاء القيادة العليا للجبهة القومية وعلى رأسهم فيصل عبد اللطيف الشعبي ... بل كنت أعلم أكثر من ذلك ... كنت أعلم أنه هو الذي قام قبل بضعة أشهر بتقصف منزل زميلي السيد عبد الرحمن جرجرة وزير الإعلام آنذاك بقذائف البازوكا ليلاً ... وقد نجا السيد عبد الرحمن جرجرة من الموت هو وزوجته وأطفاله بأعجوبة .... وقد غادر السيد جرجرة وعائلته الاتحاد في اليوم التالي لتجنب أي محاولة أخرى .

كنت أعرف كل ذلك وكان الأمر يقتضي اتخاذ اجراء ما ضد علي عبد الله مجور أو على الأقل إخراجه من الجيش ولكن وجود بعض الحساسيات القابلة للالتهاب بسرعة في جيش الجنوب العربي جعلت أعضاء الحكومة الاتحادية ينتظرون الفرصة المناسبة لطرده أو إبعاده من منصبه بوسيلة أو أخرى .

وفعلاً قررنا إرسال عدد من ضباط الجيش والأمن العام لدورة تدريبية في بريطانيا لمدة عام كامل ... وكانت القائمة تشمل الضباط الذين كانت الحكومة الاتحادية تشك في إخلاصهم وأولئك الذين كانوا يتعاملون مع الجبهة القومية ولكن المندوب السامي البريطاني اعترض على إرسال تلك البعثة العسكرية للدراسة « نظراً للظروف القائمة » و « لعدم وجود فرص للتدريب ، في بريطانيا في ذلك العام » .

ولا أشك في أن وكيل القائد علي عبد الله مجور أبلغ الجنرال داي والمندوب السامي البريطاني كل ما دار في تلك الجلسة فوراً ... إذ أنني تلقيت بعد ذلك بقليل مكالمة هاتفية من المندوب السامي البريطاني يتمنى لي فيها النجاح و « السلامة الشخصية ! ! » .

وأضاف أنه سيرسل نائبه وسكرتيره إلى مطار عدن لتوديعي ... ولا أزال

أذكر أنه سألني عن الساعة التي سأغادر فيها العاصمة الاتحادية فأجبته أنني سأذهب إلى المطار قبيل إقلاع الطائرة بساعة واحدة .... ولكن القائد الصديق عاد في منتصف الليل ليبلغني أنه يجب علي مغادرة العاصمة الاتحادية إلى المطار قبل أربع ساعات من الميعاد المحدد وأنه سيقود بنفسه قوة الحراسة التي سترافقني وقد فعل وبر بوعده .... أما نائب المندوب السامي وسكرتيره فقد حضرا إلى صالون الشرف بالمطار بعد ثلاث ساعات ... وكان التوديع جافاً ورسميا جداً بين الجانبين .

أما وكيل القائد علي عبد الله مجور فقد بلغ حمقه درجة الغليان ... إذ أنني علمت بعد ذلك بأسبوعين أنه حين هاجمت شراذم الجبهة القومية منازل الوزراء الاتحاديين وأعملت فيها يد السلب والنهب ... استطاع حرسي الخاص صد تلك العصابة ... ولكن وكيل القائد مجور جاء بعد ذلك بقوة صغيرة من رجال الشرطة وأمر الحرس بالخروج وأباح مقري الرسمي لعصابة الجبهة القومية ... وكأنه لم يكتف بذلك بل أشعل النار فيه .

في ذلك الجو المشحون بالشكوك والقلق وعدم الثقة رحلت جواً إلى بيروت وكان معي في نفس الطائرة السيد سالم نيقة وزير المواصلات والسيد عبد الرحمن جرجرة وزير الصحة والسيد حسين علي بيومي وزير الإعلام .

وفي مطار بيروت كان ينتظرني زميلي الشيخ محمد فريد العولقي وزير خارجية الاتحاد ... وكان الشيخ محمد فريد شديد الوجوم وسألني عن الوضع في عدن والاتحاد فأجبته أن الحكومة الاتحادية تسيطر سيطرة تامة على الوضع العام ... فيما عدا يافع العليا .

وهكذا بدأت الرحلة من عدن ... وكما قلت كانت رحلة بدون عودة ... ولم أعلم أنها ستكون كذلك وإلا لما غادرت عدن على الإطلاق إذ أنني كنت أملك الثقة بنفسي لدرجة يمكنني معها ضرب أي حركة تقوم بها الجبهة القومية إذا حاولت انتزاع الحكم بالقوة .

ولكن الأوطان لا تضاع ولا يترك مصيرها لحفنة من المغامرين والمراهقين السياسيين ....فالعودة لا بد منها مهما كان الأمر ...بدون مساعدة خارجية ... سواء كانت عربية أو غير عربية ....ذلك لأن الطريقة التي استخدمتها الجبهة القومية في انتزاع الحكم وفرض سيطرتها على الجنوب العربي قد كشفتها أمام شعب الجنوب والشعوب العربية كلها بل والعالم أجمع ...وطريقة وصولها إلى الحكم قد دمغتها إلى الأبد وهي تحمل في ثناياها جرثومة هدمها من داخل الجبهة القومية نفسها .

ولدى وصولي بيروت خلوت بنفسي وعادت بي الذاكرة القهقرى ووجدت نفسي استعرض بصورة واقعية وتجريدية المراحل التي مرت بها عدن والجنوب العربي منذ طرح فكرة توحيد الجنوب ...والمراحل التي مر بها اتحاد الجنوب العربي بعد تشكيله ....وما أعقب ذلك من تدمير وتخريب واغتيالات وإراقة دماء الابرياء مما أوصل الجنوب العربي إلى حالة من الفوضى لا مثيل لها .

الفصل الثاني

مدخل تاريخي موجز

عدن، والمحميات الغربية والشرقية واليمن

ليس هذا الكتاب تاريخا لعدن والجنوب العربي بل سرد حقائق حول الفترة الأخيرة من حكم بريطانيا للمنطقة والتي أحاط بها ضباب من الغموض يجعل الرؤيا غير واضحة أحياناً لمن لا يعرف خفايا ودقائق السياسة البريطانية في المنطقة .

تقع عدن في موقع استراتيجي هام عند نقطة التقاء ثلاث قارات مباشرة هي : آسيا وافريقيا واوستراليا...وبصورة غير مباشرة القارة الاوروبية ايضا بحكم وجود عدن في نقطة الارتكاز شرق قناة السويس وملتقى التجارة العالمية بين القارات الأربع .

ونحن نعلم أنه في العصور الجيولوجية الأولى حين كانت العوامل الطبيعية قد أخذت تفصل بين الكتل القارية وانحسرت المياه عن أجزاء من اليابسة واتخذت الأرض شكلها الطبيعي الحالي ....ظهرت مضائق وممرات مائية عدة عند التقاء الكتل القارية لتفصل بين بعضها البعض كمضيق الدردنيل وجبل طارق وبرزخ السويس ومضيق باب المندب وخليج عدن ومضيق هرمز ومضايق جزر ملقا إلى غير ذلك ....وفي البداية كانت تلك الممرات المائية مصدر خير ونعمة لمرور التجارة العالمية بها بالرغم من صغر حجم التجارة العالمية آنذاك....ولكن بعد الثورة الصناعية لم تعد تلك الممرات العالمية مصدر خير ونعمة بل أصبحت مصدر شر

ونقمة للبلاد التي تقع فيها وتنافست الدول الاستعمارية الاوروبية لاحتلالها لتستأثر بها دون غيرها ولكي تكون في مركز أقوى تجاريا وحربيا بالنسبة لبعضها البعض.

وكما جرت قناة السويس بفعل مركزها الجغرافي الممتاز الذي يربط بين بريطانيا وامبراطوريتها في الهند (آنذاك) مطامع بريطانيا للارتكاز في ذلك الشريان الحيوي للمواصلات البحرية بين الشرق والغرب مما دفعها إلى التدخل السافر في شئون مصر والتذرع بعد ذلك بأتفه الأسباب لاحتلال مصر كي تشدد قبضتها على قناة السويس ....فان عدن أيضاً وهي أهم نقطة في المواصلات البحرية العالمية مع امبراطورية الهند واوستراليا وبلاد الشرق الأقصى بالإضافة إلى شواطىء إفريقيا الشرقية قد وقعت في نفس البلاء وأصبحت مطمح الاستعمار البريطاني حتى قبل شق قناة السويس .

غزو بريطانيا لعدن

وكما هو شأن القوي في خلق الذرائع ضد الضعيف متى أراد ذلك ....فان بريطانيا العظمى وسيدة البحار يومئذ لم تتردد في خلق أو اختلاق تلك الذريعة .... فقد اتخذت من غرق سفينة كانت تحمل عدداً من الحجاج الهنود في خليج عدن بفعل عاصفة بحرية قوية ذريعة لاحتلال عدن متهمة سلطات عدن بالقرصنة البحرية .

وفعلاً أرسلت بريطانيا عام ١٨٣٧ قوة من الوحدات البحرية بقيادة الكابتن هينس مع قوة من مشاة الجيش الهندي لاحتلال عدن ....وقد تم فعلا احتلالها بعد معركة قصيرة على شاطىء صيرة . وكان أمر عدن قد تدهور لدرجة سيئة من الضعف والانهيار ....وأهملت مدفعيتها وتحصيناتها التي تمكنت في القرن السادس عشر من صد الاسطول البرتغالي وإنزال الهزيمة النكراء بالأميرال البوكرك لدرجة لم تجرؤ البرتغال بعدها على أي محاولة لغزو عدن .... بل تحولت نحو الخليج لاحتلاله ثم احتلال مضيق ودولة هرمز المزدهرة آنذاك والواقعة على الضفة الشرقية من الخليج .

ومن عجب أن الأميرال البوكرك الذي استطاع في سهولة ويسر إخضاع الخليج وهرمز وموانىء أخرى في الهند وعلى رأسها «جوا» قد فشل فشلا ذريعـــاً في عدن .

وعدن لم تخضع — قبل الاحتلال البريطاني — لأي دولة أجنبية ....وحتى الاسكندر الأكبر الذي أقام أكبر إمبراطورية في عصره واحتل فارس وجزءاً من الهند ثم الخليج العربي — وكان هو الذي أطلق خطأ على الخليج اسم الخليج الفارسي . إذ أن قواته تحركت من فارس إلى الخليج — لم يحاول غزو عدن.... كما لم يحاول الرومان ذلك أيضا بالرغم من إدراكهم لأهمية عدن كقاعدة بحريـــة وتجارية .

والدولة الوحيدة التي حاولت غزو عدن كانت الحبشة أثناء شروعها في غزو اليمن ومع ذلك فقد هزمت قواتها على شواطىء عدن.... ولم تحاول قواتها اقتحام اليمن بعد ذلك إلا عن طريق باب المندب ..

وحين قام ملك فارس بنفسه على رأس حملة بحرية كبيرة لغزو جزيرة العرب عام ٥٧٠ ميلادية صدت عدن قواته الغازية ...ولم يتمكن من إحراز أي نجاح إلا في عمان التي اتخذتها قواته قاعدة لهجماتها على البحر الأحمر ...حتى جاء الفتح الإسلامي فقضى على الأمبراطورية الساسانية .

نذكر هذه المواقف البطولية لعدن ضد الغزاة الأجانب عبر التاريخ لتثبيت حقيقة كانت ولا تزال قائمة ....وهي أهمية عدن في الدفاع عن شبه الجزيرة العربية .

أما تعاقب المعينيين والسبئيين والحميريين في حكمهم على عدن فلم يكن غزواً بل عملية قومية لاستيعاب عدن في حظيرة الدولة القومية اليمنية....وبالمثل فان دخول عدن في الإسلام كان عن إيمان صادق ولم تحدث أي ردة في عدن .... وفي خلال العصر الاسلامي تعاقبت على عدن دول إسلامية من نفس المنطقة كالدولة

الزيادية والنجاحية واليعفرية والصليحية ... ومن خارج الجزيرة العربية لم يحتل عدن أحد سوى الناصر صلاح الدين الأيوبي الذي لم يصادف مقاومة بوصفه مدافعا عن الاسلام في وجه الصليبيين ...ولم تخضع عدن لحكم دولة غير عربية إلا حين احتلها الأتراك عام ١٥٣٨ للوقوف في وجه البرتغاليين في المحيط الهندي بالتعاون مع الإمبراطورية المغولية في الهند...ولكن حكم الأتراك لعدن لم يعمر طويلاً وتركت عدن لتصريف شئونها بنفسها .

أما الغزو الأجنبي الوحيد الذي نجح في احتلال عدن فقد كان الغزو البريطاني كما أشرنا ...والذي استمر في حكم عدن ١٢٩ عاما .... انتهى عام ١٩٦٧ في ظروف مشينة ومخجلة لبريطانيا ومسيئة ومدمرة لعدن .

وبعد غزو عدن مباشرة لم تضع بريطانيا الوقت سدى فلقد سارعت إلى تشديد قبضتها على المسالك المائية في البحر الأحمر بين السويس وعدن فاحتلت جزيرة «بريم»الواقعة عند مضيق باب المندب وجزيرة «قمرآن» في البحر الأحمر .... كما أهدى سلطان مسقط وعمان جزر «كوريا – موريا»للملكة فيكتوريا بمناسبة زواجها....وعليه فاننا حين نستعمل كلمة حكومة«عدن»فإن ذلك يعني عدن والجزر التي كانت تابعة لها مباشرة والتي تشكل جزءاً منها وتدار بواسطة إداريين تنتدبهم حكومة عدن . وهذه الجزر هي كما ذكرنا جزر «بريم» و «قمرآن»و «كوريا موريا» وقد أعادت بريطانيا عام ١٩٦٧ جزر «كوريا موريا»لسلطنة مسقط وعمان ..... أي أنها أعادت الهدية إلى مهديها مع الشكر الجزيل ! !

لقد دخلت بريطانيا عدن – التي كانت في حالة متخلفة – وضمتها إلى ممتلكات التاج البريطاني ولم تخرج منها إلا بعد أن تركتها في حالة أسوأ وأتعس مما كانت عليه قبل ذلك .

وللعظة والتاريخ أذكر أن القائد البريطاني الكابتن هينس الذي قام بعملية الغزو وأصبح أول حاكم بريطاني لعدن ...قد استدعته حكومته بعد فترة وقدمته للمحاكمة بتهمة الاختلاس والتلاعب بالأموال العامة وقضت عليه بالسجن ولم

يخرج منه إلا بعد أن فقد بصره ولم يعش بعد ذلك إلا قليلاً ....وهكذا سخر القدر من القائد الظافر .

أما آخر حاكم بريطاني لعدن فقد حصل على لقب « اللوردية » جزاء له على عمله في تدمير عدن والجنوب العربي وتسليمه المنطقة لعصابات الجبهة القومية والشيوعيين .

التسلل البريطاني في الجنوب العربي :

ومن عدن تسلل النفوذ البريطاني أولا إلى السلطنة العبدلية التي كانت محتفظة باستقلالها الذاتي متخذاً شكل الصداقة وحسن الجوار .. ..وكان لزاماً على الحكومة البريطانية أن تعامل السلطنة العبدلية معاملة خاصة لسببين : أولاً أن عدن كانت الجزء الذي اقتطعته بريطانيا من السلطنة العبدلية ومن ثم وجب تهدئتها وثانياً لأن السلطنة العبدلية تفصل بين عدن واليمن التي كانت واقعة تحت السيطرة التركية ومن ثم وجب المحافظة على وضعها الخاص لتكون حاجزاً بين اليمن وعدن .

ولكن دخول تركيا الحرب إلى جانب الدول الأوروبية الوسطى — المانيا والامبراطورية النمساوية المجرية — في الحرب العالمية الأولى عمل على تغيير الوضع وبالتالي السياسة البريطانية في المنطقة .

لقد استطاعت القوات التركية — اليمنية المشتركة اجتياح السلطنة العبدلية بسهولة ويسر والانقضاض على ضواحي عدن وطرد البريطانيين منها .. ..ولكن القوات البريطانية يساندها الاسطول البريطاني وتدعمها الإمدادات المتدفقة من الهند تمكنت من الاحتفاظ بعدن التي أعيد تحصينها بواسطة شبكة مترابطة من التحصينات الدفاعية .. ..وبالرغم من أن عدن لم تنج من قصف المدفعية التركية لها إلا أنها تمكنت من الصمود ولكن لم تستطع بريطانيا استرداد ضواحي عدن إلا بعد خروج تركيا من الحرب كدولة مهزومة وانسحاب القوات التركية — اليمنية المشتركة إلى الأراضي اليمنية .

وبالفعل غيرت تلك المحاولة العسكرية لاحتلال عدن سياسة الحكومة البريطانية والجغرافية السياسية للمنطقة بصورة عامة.... فتوغلت في الأجزاءالأخرى من الجنوب العربي التي لم تقع تحت سيطرة حكومة صنعاء مباشرة ...وتدريجيا عقدت معاهدات صداقة وحماية على جزء من الجنوب العربي عرف فيما بعد بالنواحي التسع ثم بمحمية عدن الغربية وهكذا اتسع الحاجز الذي يفصل بين عدن واليمن :

وفي نفس الوقت حصلت اليمن على استقلالها من التبعية التركية ولكن الحدود لم تخطط ....الأمر الذي كان يثير دائماً المشاكل والإشكالات في العلاقات الانجلو – اليمنية . ولكن اليمن لم تعترف بتلك الحدود وحاولت مراراً النفوذ إلى النواحي التسع فعمدت الحكومة البريطانية إلى قصف الطائرات البريطانية للعاصمة اليمنية....وأخيراً تم إبرام اتفاقية «الوضع الراهن» « Status quo » بين بريطانيا واليمن ...والذي نص على إبقاء الوضع على ما هو عليه دون تغيير أو تدخل من الطرفين ....وهنا لا بد من شرح نقطة دقيقة في مفهوم الإبقاء على الوضع الراهن... أما المفهوم فكان أن لا تتعرض النواحي التسع لأي غزو من اليمن مقابل عدم تدخل بريطانيا مباشرة في شئون النواحي التسع أو فرض نوع من الإدارة عليها.... ولكن بريطانيا نقضت روح هذه الاتفاقية نظراً للضعف الذي كان يسود حكومة صنعاء ...فأرسلت مستشارين بريطانيين إلى بعض المناطق – فيما عدا السلطنة العبدلية التي ظلت محتفظة باستقلالها الذاتي وبدون مستشار بريطاني ردحة من الزمن ....وبالنظر إلى أن بريطانيا قد استمالت بعض رؤساء النواحي التسع – لا كلهم – بالعطايا التي كانت تتكون في الاعم الأغلب من إرسال الأسلحة والعتاد إلى رؤساء القبائل ليقتتلوا فيما بينهم – فإن الحكومة البريطانية وجدت نفسها في وضع فريد وممتاز وأعلنت فرض حمايتها على المنطقة كلهـــا .

فرض الحماية على حضرموت

وكنتيجة حتمية لفرض الحماية على النواحي التسع والتي عرفت فيما بعد باسم

محمية عدن الغربية فقد سعى السياسيون البريطانيون لفرض الحماية البريطانية على حضرموت والمهرة ....مستعملين في ذلك طرقهم الخاصة الملتوية القائمة على أساس الغش والخداع واستغلال الخلافات القبلية وتطبيق طرق الانتهازية السياسية والطرق اللاأخلاقية في استمالة رجال القبائل وزعماء العشائر بالأموال والسلاح...وبذلك تم للبريطانيين إخضاع السلطنة القعيطية ، والسلطنة الكثيرية وسلطنة المهرة وقشن (بما في ذلك جزيرة سوقطرة)....وهكذا تحولت حضرموت التي لم تعرف خلال تاريخها العريق الغارق في القدم أي حكم أجنبي إلى محمية بريطانية عرفت باسم «محمية عدن الشرقية».

وقد عللت بريطانيا تصرفها في فرض الحماية على حضرموت لتمنع نفوذ الحكومة العربية السعودية — كما زعمت — من الوصول إلى حضرموت التي تتاخم حدودها المملكة العربية السعودية .

وفي الحقيقة وواقع الأمر لا يوجد أي دليل على أن المملكة العربية السعودية كانت تفكر في بسط نفوذها على حضرموت ولكن البريطانيين على كل حال لم يريدوا ترك الأمور للمصادفات .

ومهما كانت التعليلات التي قدمتها الحكومة البريطانية لفرض الحماية على حضرموت والمهرة ...فإن الحقيقة التي نعرفها ويعرفها الجميع أن بريطانيا فرضت الحماية على حضرموت والمهرة للاتصال مع سلطنة مسقط وعمان والإمارات المتصالحة التي تشمل الخليج العربي كله .

والذي يشاهد خريطة الحكم البريطاني في جنوب جزيرة العرب سيرى الرقعة الممتدة تحت الحماية البريطانية من مضيق باب المندب وعدن — في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية حتى «قطر» و «البحرين» في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ....وباختصار من مضيق باب المندب في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وخليج عمان حتى الخليج العربي ...بدون تقطع .. أو وجود حاجز في المنطقة كلها .

عدم احتلال اليمن :

أما اليمن فقد نجت من الاحتلال نتيجة التنافس البريطاني – الإيطالي عليها ووقوف بريطانيا في وجه أي محاولة إيطالية لاحتلالها والعكس بالعكس . وفعلاً قامت إيطاليا بمغامرة جريئة حين أرسلت أسطولاً بحرياً من اريتريا لاحتلال «المخا» وهي ميناء يمني هام ولكن أسطولاً بحريا بريطانياً قوياً غادر قاعدة عدن البحرية في الحال وتصدى للأسطول البحري الإيطالي الذي كان دون مستوى الأسطول البريطاني من حيث العدد والتفوق العسكري ...فانسحبت القوات البحرية الإيطالية إلى قواعدها في الضفة الشرقية لباب المندب ولم تغامر بعد ذلك في القيام بأي محاولة لاحتلال أي جزء من المملكة اليمنية....ولكن وبموجب اتفاق سري بين بريطانيا وإيطاليا اتفقت الدولتان الاستعماريتان على أن لا يحاول أي منهما احتلال اليمن ...وتدين اليمن بالمحافظة على استقلالها لتنافس الدولتين الاستعماريتين – بريطانيا وإيطاليا – على توازن القوى الدولية في العالم .

ولقد شرعت إيطاليا بعد تولي السنيور موسوليني – عقب الزحف الشهير على روما – في بناء قوتها العسكرية بسرعة مذهلة ....ومهما كان الأمر فان الديكتاتور الإيطالي لم يشأ أن يغامر في غزو اليمن ....إذ أن غزو اليمن يتطلب قوة بحرية وبالرغم من بناء ايطاليا لعدد من السفن الحربية الثقيلة إلا أن الاسطول البحري البريطاني في قاعدة عدن والبحر الأحمر كان من القوة لدرجة يتمكن معها من إبادة الأسطول الإيطالي في البحر – كما أثبتت الحرب العالمية الثانية ذلك – وعليه ولما كانت إيطاليا في حاجة إلى مستعمرة تستوعب عدداً من سكانها المتزايدين فقد تجنبت الدخول في أي مغامرة بحرية مع بريطانيا وحولت أنظارها إلى رقعة أوسع وأغنى وهي الامبراطورية الحبشية التي كانت تقع بين مستعمرة الصومال الإيطالي من الجنوب وأريتريا الإيطالية من الشمال ....فقامت بغزوها من الجنوب والشمال في وقت واحد ضاربة بميثاق عصبة الأمم عرض الحائط . وحين اتضح أن القائد العام الإيطالي الجنرال دي بونو قد عجز في بداية الحملة عن تحقيق أي انتصار يذكر .. فقد سحب من قيادته وأسندت القيادة إلى الماريشال بادوليو والجنرال

غرازياني .. ..وبالرغم من ذلك فقد قاومت الحبشة التي كانت مسلحة تسليحا بدائيا ببطولة نادرة لصد الغزو الإيطالي ...ولكن سلاح الطيران الإيطالي واستخدام الغازات السامة حسم الموقف لصالح إيطاليا وبالرغم من الاحتجاجات العالمية وتهديد عصبة الأمم بفرض العقوبات الاقتصادية عليها فقد ضمت إيطاليا الحبشة إلى ممتلكاتها ونودي بملك إيطاليا إمبراطوراً على الحبشة أيضاً ...عام ١٩٣٦ .

هذا الغزو الإيطالي للحبشة صرف نهائياً أي تفكير للديكتاتور الإيطالي في غزو اليمن أو إدخالها ضمن الدائرة الإيطالية من حيث النفوذ ....ولكنه في الوقت نفسه حذر بريطانيا من مغبة القيام بأي محاولة للتوسع على حساب المملكة اليمنية .

الفصل الثالث

"حكومة اتحاد الجنوب العربي"
أم
"اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية"

هناك نقطة كانت ولا تزال غامضة حتى على أولئك الذين وقعوا على الكتاب الأبيض الخاص بدمج عدن في الاتحاد عام ١٩٦٣ .

بعد التوقيع على الكتاب الأبيض في لندن من قبل أولئك الوزراء العدنيين ووزراء «اتحاد إمارات الجنوب العربي» والذي أدخل عدن في الاتحاد ظهر تناقض غريب....فقد نشر اسم الدولة التي ضمت الاتحاد بالنص الإنجليزي على أنه :

«اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية»

وقد حدث خطأ كبير في ترجمة ذلك النص الإنكليزي ....إذ قد تُرجم بالعربية إلى «اتحاد الجنوب العربي»

وقد شاع ذلك الخطأ في شعار ورسائل ووثائق الحكومة الاتحادية ...كانت الرسائل والوثائق الرسمية تحمل في آن واحد شعار «حكومة اتحاد الجنوب العربي» بالعربية وشعار «الحكومة الفيدرالية لجنوب شبه الجزيرة العربية» بالانكليزية .

وكما هو واضح فإن الفرق شاسع بين المعنيين والمفهومين .. ..وكأن الحكومة البريطانية كانت تقصد شيئاً والحكومة الاتحادية أساءت الفهم وقصدت شيئاً آخر أضيق نطاقا...خاصة إذا علمنا أن الكتاب الأبيض ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لدخول حكومات أخرى في «الحكومة الفيدرالية لجنوب شبه الجزيرة العربية».

الفصل الرابع

استراتيجية عدن
ومفهوم
"جنوب شبه الجزيرة العربية"

أود في هذا الفصل أن أتحدث بإيجاز عن استراتيجية عدن ومفهوم جنوب «شبه الجزيرة العربية».

أولاً — إن عدن هي المفتاح البحري لشبه الجزيرة العربية كلها وتحتوي على أهم ميناء طبيعي في العالم العربي كله .. ..وكانت قبل الإضرابات التي سبقت استقلال المنطقة أو بالأحرى احتلال الجبهة القومية للمنطقة .. ..من بين الموانىء الأولى في العالم كله حسب الإحصائيات الدولية . وإن التدهور الذي أصاب ميناء عدن بعد ذلك نتيجة لحكم الجبهة القومية لا يقلل من أهمية موقعها الجغرافي والاستراتيجي الذي لعب وسيلعب دوراً كبيراً في تاريخ الملاحة العالمية .

ثانيا — إن عدن والمحمية الغربية « إمارات الجنوب الغربي لعدن » والمحمية الشرقية «حضرموت والمهرة» واليمن ومسقط وعمان .. ..تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوجهة العسكرية للدفاع عن المنطقة كلها ومن الوجهة الاقتصادية فإن كلا من هذه الأجزاء متمم للآخر .. ..وسقوط عدن في أيدي الشيوعية والأنظمة اليسارية المنقولة من الخارج والتي لا تمت بصلة إلى روح المنطقة يفتح الباب على مصراعيه للتسلل الشيوعي إلى المنطقة كلها بما في ذلك الجمهورية العربية اليمنية ومسقط وعمان بل والخليج العربي كله .. ..ولذلك فإن عدن تشكل خط الدفاع الأول عن

جنوب شبه الجزيرة العربية .. ..ونحن حين نستعمل تعبير «جنوب شبه الجزيرة العربية» فاننا نقصد بالتحديد المنطقة التي كانت تحت حكم حكومة الاتحاد الفيدرالي وحضرموت والمهرة ومسقط وعمان واليمن ....وباختصار «اليمن الطبيعية». التي يجب أن تنصهر كلها في دولة عربية إسلامية موحدة .. مع إعطاء بعض الصلاحيات للحكم الذاتي الداخلي لبعض الأجزاء ولكن في إطار «حكومةجنوب شبه الجزيرة العربية الموحدة » .

ثالثا – إن أي تفكير في أن أي وضع يقوم في عدن يمكن أن يقتصر شره على عدن والجنوب العربي لا يدل إلا على سذاجة سياسية وضحالة في التفكير .... والحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها وهي أن أي وضع – خيراً كان أم شراً – يقوم في عدن سيؤثر تأثيراً مباشراً على اليمن ومسقط وعمان أيضا...ولعل هذه الأجزاء قد أخذت تشعر فعلا بهذه الحقيقة وبالخطر الذي يتهدد المنطقة كلها اقتصادياً وسياسيا .

لذلك فان استقامة الوضع في عدن ومنع تسلل الشيوعية فيها واتخاذها من عدن منطلقا للعبث بجنوب شبه الجزيرة العربية يحتم بصورة لا مفر منها تكتل هذه القوى جميعا لإعادة الوضع في عدن إلى ما كان عليه قبل سقوطها في أيدي الجبهة القومية ....ثم الشروع فوراً في وضع نظام يشمل جنوب الجزيرة العربية كلها مع احتفاظ كل جزء بطابعه الخاص في الصعيد الداخلي إذا أراد ذلك . وإذا لم يحدث ذلك فإن هذه الأجزاء التي تشكل ما أسميناه بجنوب شبه الجزيرة العربية ستتساقط الواحدة بعد الأخرى ....وحينئذ يكون الخطر قد تفاقم إذ أن شبه الجزيرة العربية كلها ستكون مهددة تهديداً مباشراً .

هذه لمحة عن استراتيجية عدن بالنسبة لجنوب شبه الجزيرة العربية نسوقهـــا للمسئولين عن مصير هذه الأجزاء للعمل الموحد قبل فوات الأوان .

هذا إذا أرادت هذه الأجزاء من جنوب شبه الجزيرة العربية أن تحتفظ بكيانها وتتجنب الكارثة....أما إذا لم تبادر بالعمل السريع وأخذت تنتظر ما قد يحدث فإنها وللأسف الشديد لن يطول بها الانتظار ! !

الفصل الخامس

التنظيم السياسي لحكومة عدن

لما كانت عدن تعتبر جزءاً من مستعمرات التاج البريطاني فقد قامت إدارتها على غرار المستعمرات البريطانية الأخرى ....وكانت الأجهزة الحكومية متعددة وتنقسم رئيسيا إلى ما يأتي :

الحاكم العام :

وهو ممثل التاج البريطاني في المنطقة كلها والحاكم المباشر لعدن وينوب عنه معتمدون في المحميات الغربية والشرقية مسئولون مباشرة لحكومة عدن .

وسلطة الحاكم البريطاني العام محدودة وليست مطلقة بفعل وجود دستور عدن الذي يحدد صلاحياته وصلاحية الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية ولكن صلاحيات الحاكم العام تصبح مطلقة إذا أقرت ملكة بريطانيا بناء على توصيات رئيس الوزراء البريطاني تعليق أو تعطيل فعالية دستور عدن ...وقد حدث هذا مرة واحدة في أواخر عام ١٩٦٥ حين أمرت ملكة بريطانيا بتعطيل دستور عدن خلال حكم السيد عبد القوي مكاوي ؛ رئيس الوزارة العدنية .. .. وبذلك القرار — الذي أصدرته ملكة بريطانيا لأسباب سنذكرها فيما بعد — توقف السيد عبد القوي مكاوي ووزارته والمجلس التشريعي أيضاً عن القيام بأي دور نظراً لتعطيل الدستور الذي كانت الوزارة العدنية والمجلس التشريعي يستندان إليه ويستمدان سلطتهما منه

المجلس التشريعي :

كان أعضاء المجلس التشريعي العدني في البداية معينين من قبل الحاكم العام الذي كان ينتقيهم بناءً على تميزه الخاص لمواهبهم أو شعبيتهم أو مقدرتهم القانونية على المساهمة في التشريع .

ولكن هذه الطريقة صادفت معارضة شديدة من الشعب العدني وكان لهم الحق في ذلك إذ أن مثل هذا المجلس المعين بواسطة الحاكم العام لا يمكن أن يعارض معارضة صحيحة وجدية إرادة الحاكم العام أو التشريعات التي يقدمها هو أو معاونوه ....ولذلك هزأ العدنيون من هذا المجلس وأطلقوا عليه من قبيل السخرية (مجلس — نعم —)أي أن أعضاءه لا يستطيعون في المرحلة الأخيرة إلا الإجابة بـ «نعم»....وطالب العدنيون وعلى رأسهم الجمعية العدنية — يقودها رائد النضال السياسي والفكري لعدن المرحوم السيد محمد علي ابراهيم لقمان المحامي — بأن يكون المجلس التشريعي العدني منتخبا من قبل الشعب نفسه انتخاباً مباشراً .

وللحقيقة أريد أن أذكرهنا من باب الإنصاف والعدل أن بعض الأعضاء المعينين كانوا اشد صلابة وأقوى عوداً في مقاومة أي تشريع مجحف وفي تصحيح أخطاء حكومة عدن ....من بعض الأعضاء المنتخبين الذين جاءوا بعد ذلك . ولما كانت كل جلسات المجلس التشريعي علنية يحضرها من شاء وتنشر محاضره بالحرف الواحد في «الجريدة الرسمية لحكومة عدن» فقد كنا على علم كامل ودقيق بما يجري داخل المجلس ...وكانت الصحافة العدنية تنشر تلك المحاضر أيضاً مع تعليقات مرة لها في بعض الأحيان ....وعلى كل حال كانت المسألة في جوهرها مسألة «مبدأ» وهي هل يكون المجلس مسئولاً للحاكم العام أو مسئولا للشعب مباشرة . ؟

وعلى العكس من ذلك كان جزء من مجلس حكومة عدن المحلية منتخباً انتخابا مباشرا من قبل الشعب في تصويت سري تام ....وكان السؤال لماذا لا يكون المجلس التشريعي العدني كذلك .....وكنت مع زملائي المرحوم السيد حسن علي بيومي والسيد عبد الرحمن جرجرة والسيد عبدالله سالم باسندوة والمرحوم السيد عبدالله

إبراهيم صعيدي والسيد يوسف مهيوب سلطان .... تمثل الشعب العدني – حسب دوائره الانتخابية المختلفة – وقد أطلق على هؤلاء الممثلين «نواب الأمة» تمييزاً لهم عن الآخرين .. ..وفي الحقيقة أننا كنا في وضع سياسي حرج .. ..وقد نبهنا الحكومة البريطانية العمالية إلى هذه النقطة . ووجهنا مذكرة لها طالبنا فيها بانتخاب المجلس التشريعي مباشرة .

وفي غمرة هذا الجدل وتحدي بعض قطاعات الشعب لقرارات المجلس التشريعي .. ..أرسلت الحكومة البريطانية العمالية وزير المستعمرات المستر لينوكس – بويد إلى عدن عام ١٩٥٤ للتحقيق في هذا الموضوع أو هذه الأزمة على الأصح. وكان المرحوم السيد محمد علي ابراهيم لقمان المحامي وهو رائد النهضة الفكرية والسياسية في عدن قد أصدر كتاباً بالعربية والانكليزية تحت عنوان «عدن تطالب بالحكم الذاتي» والذي لاقى صدى حسناً في الأوساط العدنية .

وقد عقد المستر لينوكس – بويد جلسة في مقر الحاكم العام دعا إليها الصحفيين وأوضح سياسة الحكومة البريطانية تجاه عدن كما رد على الأسئلة التي طرحت إليه ....وقد حضرنا نحن الأعضاء المنتخبون من قبل الشعب مباشرة تلك الجلسة كمراقبين ولم نشترك في النقاش – وقد أفهمنا وزير المستعمرات أننا لن نشترك في ذلك الجدل بل سنقدم له وجهة نظرنا على انفراد في اليوم التالي شريطة أن يحضر هو بنفسه إلى مجلس حكومة عدن المحلية – دون أن يصطحب معه الحاكم العام – وقد قبل ذلك .

وفي اليوم الثاني جاء المستر لينوكس – بويد إلى مقر حكومة عدن المحلية ، وأخطرناه بالقرار الذي اتخذناه وهو وجوب انتخاب المجلس التشريعي العدني انتخابا مباشراً من قبل الشعب ليكون مسئولاً أمام الشعب عن تشريعاته وتصرفاته في كل فترة تجري فيها الانتخابات العامة ....لا الحاكم البريطاني الذي يجب أن يقتصر دوره في عدن على نقل وجهات النظر المختلفة إلى حكومته . وقد أكدنا بصورة حازمة للمستر لينوكس – بويد أنه إذا لم تقبل الحكومة البريطانية ذلك فإننا وبموجب التفويض الذي منحنا إياه الشعب العدني سنصدر بيانا بحل المجلس التشريعي العدني

وإلغاء الحكم البريطاني لعدن من جهة واحدة .... بوصفه حكما أجنبيا قام على غزو المنطقة بالقوة ولا يستند إلى الحقوق الدولية الحديثة التي بدأت تتخذ مفهوماً جديداً في الأوساط الدولية وعلى الأخص في الأمم المتحدة واللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ....وقد دهش وزير المستعمرات لذلك وسألنا اذا كنا جادين فيما نقول فأجبناه بالإيجاب وسلمه المرحوم السيد حسن علي بيومي — رئيس الجمعية العدنية والذي صار فيما بعد أول رئيس وزراء لحكومة عدن الوطنية — مذكرة بالانكليزية أعدت من قبل ووقعنا عليها جميعا .

وأثار المستر لينوكس — بويد دستورية الموضوع فأشار إلى أن حكومة عدن المحلية شرعت في اتخاذ طريقة سياسية خارجة عن دستورها ....وكان هذا الاعتراض منتظراً كما كان الرد عليه مهيئاً من قبلنا ....فأجبته بالنيابة عن زملائي إلى أن حكومة عدن المحلية تعمل حسب القانون القائم وفي إطار دستورها وأخرجت له نسخة من دستور حكومة عدن المحلية تنص على ما يأتي :

«إن من حق حكومة عدن المحلية وضع أي تشريع واتخاذ أي إجراء أو عمل مهما كان نوعه لغرض إيجاد الحكم الصالح في المنطقة». والجدير بالذكر أن دستور حكومة عدن المحلية قد وضعته الحكومة البريطانية نفسها وأدخلت هذه المادة في نهاية الدستور ....ولا أعرف لماذا فعلت ذلك لأنه تحت ستار «الحكم الصالح» يجوز لحكومة عدن المحلية اتخاذ اجراءات من أي نوع ....وقد أحدث ذلك تصادماً بين تشريعات المجلس التشريعي وتشريعات حكومة عدن المحلية التي كان لها دائماً حق وضع التشريعات الخاصة بها طبقاً لدستورها ...ولا يجوز للمجلس التشريعي أو الحاكم العام الاعتراض عليها .

لم يرد المستر لينوكس — بويد على ذلك فوراً بل ذهب إلى لندن ثم عاد ليبلغنا أن دستوراً جديداً قد وضع لعدن يمنح الشعب الحق في انتخاب جزء من أعضاء المجلس التشريعي ....لا كله ....وأكد لنا أنه إذا مارس الشعب تلك الحقوق بصورة تنم عن الشعور بالمسئولية الوطنية فإن الحكومة البريطانية ، ستوسع عدد الأعضاء المنتخبين مباشرة من الشعب حتى يتم تدريجيا انتخاب المجلس كله

بواسطة الشعب وقيام حكومة وطنية في عدن مسئولة للشعب مباشرة .. ..وفي خلال النقاش قدم المستر لينوكس – بويد الأدلة من خلال التجارب التي مرت بها المستعمرات البريطانية الأخرى نحو الحكم الذاتي ثم الاستقلال التام وأن عدن ستسير بصورة تدريجية في تلك الطريق ... كما نبهنا إلى أن إعطاء مثل تلك الحقوق للشعب مباشرة – أي بدون تدرج دستوري – سيشكل مأساة لعدن قد يكون الساسة العدنيون أولى ضحاياها .....وقد قبلنا ذلك الحل – أي التطور تدريجيا نحو الحكم الذاتي لعدن ثم الاستقلال التام لعدن ....خلال عشر سنوات تُعَدُّ فيها عدن تشريعيا وإداريا للاستقلال .

ولم تشمل تلك المحادثات من قريب أو بعيد مسألة المحميتين الغربية والشرقية .

وسنتحدث في حينه عن المراحل التي مر بها المجلس التشريعي العدني .

* * *

المجلس التنفيذي :

أما المجلس التنفيذي فقد كان يمارس السلطات التنفيذية في البلاد في إطار الصلاحيات المخولة له من المجلس التشريعي ....ومع التدرج الدستوري أصبح مجلساً وزارياً يرأسه رئيس الوزراء شريطة أن يحصل على أغلبية الأصوات في المجلس التشريعي ....وكان رئيس الوزراء وأعضاء وزارته مسئولين مباشرة أمام المجلس التشريعي .

* * *

السلطة القضائية :

السلطة القضائية : وكانت السلطة القضائية منفصلة كل الانفصال عن السلطة التنفيذية والحاكم العام . فهي تعمل طبقا ...للتشريعات الموجودة ...وكانت تلك

التشريعات تشمل القانون الجنائي والمدني البريطاني ...والتشريعات التي يضعها المجلس التشريعي العدني ....وحين يتصادم تشريع في القانون البريطاني مع تشريع أصدره المجلس التشريعي العدني ... فإن التشريع العدني يكون السائد . أما في حالات الزواج والطلاق والإرث وغيرها من المسائل الشخصية فكان القضاء يفصل فيها طبقا للشريعة الإسلامية .

وأود أن أنوه هنا بأن القضاء في عدن كان عادلا ومستقيما إلى أقصى الحدود... ولا تستطيع الوزارة البريطانية أو الحاكم العام أو رئيس وزراء عدن أو أي جهة أخرى التأثير عليه. بل لقد كان للقضاء حق الفصل في أي قضية يرفعها اي شخص في المجتمع ضد الحكومة البريطانية أو الحاكم العام أو رئيس الوزراء أو أعضاء الوزارة. والجهة الوحيدة التي لا يمكن رفع قضية ضدها هي ملك أو ملكة بريطانيا ... طبقاً للقاعدة الأساسية في القانون الإنكليزي والتي تنص على «إن الملك لا يمكن أن يخطىء».

وكان تعيين رئيس القضاء يصدر مباشرة بمرسوم ملكي توقعه ملكة بريطانيا .... دلالة على أنه لا يخضع للحاكم العام أو المجلس التنفيذي أو أي سلطة أخرى في البلاد .

وبالطبع كانت هناك محكمة للاستئناف ضد أحكام أي محكمة بما في ذلك المحكمة العليا نفسها ....بل في المرحلة الأخيرة كان يمكن أيضا الاستئناف ضد قرار محكمة الاستئناف نفسها أمام مجلس الملكة الخاص والذي يتكون من الأعضاء القانونيين في مجلس اللوردات البريطاني . وكان الغرض من ذلك التأكد من سير العدالة سيراً دقيقاً .

الحكومات المحلية :

بالإضافة إلى الحكومة العدنية المركزية كانت هناك أيضا حكومة محلية لعدن تنظر في الشئون المحلية طبقا لدستورها وتنتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب لكافة أعضائها .

وتختلف عن المجالس البلدية في بعض البلاد العربية في أن لها أيضا سلطة تشريعية لوضع القوانين في الشئون المتعلقة بها ... وعلى السلطة القضائية تنفيذ تلك القوانين كما لو صدرت من المجلس التشريعي .

ومقابل سحب تلك المادة في دستور حكومة عدن المحلية — والتي أشرت إليها آنفا — والتي كانت تسمح لحكومة عدن المحلية بالتدخل في شئون الحكومة المركزية تحت ستار « الحكم الصالح » فقد وافقت الحكومة البريطانية على منح دستور جديد لحكومة عدن المحلية يجعلها مسئولة لا للمجلس التشريعي أو الحاكم العام بل لجمهور الناخبين مباشرة ... وبعكس الحكومة المحلية ولكي لا يحدث تصادم في التشريعات التي يسنها المجلس التشريعي وتلك التي يسنها مجلس حكومة عدن المحلية فقد كانت حكومة عدن المحلية تعتبر دائرة انتخابيه وتنتخب عضواً من أعضائها للجلوس في المجلس التشريعي ورعاية شئونها ... كما كانت تشترك في كافة اللجان التي تشمل أعضاء من الحكومة المركزية والحكومة المحلية .

وبالنسبة لضواحي عدن فقد كان لكل ضاحية مجلس خاص بها، ينتخب بعض أعضائه مباشرة من قبل الشعب . ويعين النصف الآخر بواسطة الحكومة المركزية .

كل هذه الضوابط والموانع وضعت طبقا لنظرية توزيع السلطات التي وضعها الفيلسوف الفرنسي « مونتسكيو » في القرن الثامن عشر واقتبست الولايات المتحدة منه دستورها ... مع إدخال تعديلات تتفق وحالتها الخاصة .

والغريب في الأمر أن التنظيم الحكومي في عدن سار على غرار التنظيم الأميريكي لا التنظيم البريطاني ... ولعل مرد ذلك إلى أن السياسيين العدنيين كانوا ينظرون إلى الجهاز الحكومي الأميريكي على أنه الجهاز الصالح والمثالي لأي دولة حديثة ... خاصة في خروجها من الحكم البريطاني إلى الحكم الذاتي والاستقلال .

* * *

الفصل السادس

التنظيم الاداري والاقتصادي لعدن

مرت عدن منذ احتلال بريطانيا لها بمراحل عدة نوجزها فيما يلي :

إمكانيات عدن الاقتصادية :

تبلغ مساحة عدن حوالي مائة وعشرين ميلا مربعا في أراض صحراوية وجبال بركانية تحيط بها من كل جانب ... ولذلك لم توجد في عدن زراعة من أي نوع كان ... بل إن الحدائق العامة كانت تنشأ بصعوبة نظراً للتربة البركانية للمنطقة .

لذلك وجب على عدن أن تتجه وجهة غير زراعية من البداية وفي بحث إمكانياتها الاقتصادية الأخرى ... واستغلال موقعها الجغرافي الخاص .

عدن كقاعدة بحرية :

بدأت عدن كقاعدة بحرية شرق السويس للسيطرة على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي .

عدن كقاعدة تموينية :

ثم إحتلت عدن بعد ذلك مركزاً فريداً بحكم موقعها الجغرافي .... فتحولت أيضا إلى قاعدة هامة لتزويد السفن بالوقود (وعلى الأخص الفحم قبل انتشار استعمال النفط ثم تزويد السفن بالنفط والفحم معاً حسب محركاتها البحرية) .

وبحكم مركزها كقاعدة تموينية ... أخذت عدن في تموين السفن البريطانية والدولية بالمؤن الغذائية وغيرها ... وبالمياه العذبة النقية أيضا إذ كانت مصلحة المياه المعدنية تضخ مباشرة وبواسطة أنابيب ممتدة عبر الميناء حتى السفن ما لا يقل عن ستمائة مليون غالون من الماء كل يوم ... بسعر رمزي ... لاجتذاب الملاحة العالمية .

عدن كميناء دولي

بالرغم من أن حكومة بريطانيا استأثرت بالحكم في عدن إلا أنها عملت على أن تجعل من عدن ميناءً دوليا .... ولذلك عملت على تعميق الميناء بصورة مستمرة وإدخال الوسائل والمنشآت الحديثة فيه ... بما في ذلك المصانع للمحركات البحرية وقطع الغيار التي قد تحتاج إليها أي سفينة مهما كان نوعها إذا طرأ عليها خلل أثناء رحلاتها ... ولقد أولت بريطانيا وحكومة عدن هذه الناحية اهتماما خاصا .

عدن ... وأمانة ميناء عدن

أدركت بريطانيا منذ البداية أهمية ميناء عدن للملاحة الدولية والتبادل التجاري الدولي ... الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا بتوسيع وتعميق الميناء بطريقة مستمرة وتشييد المنشآت الضخمة لخزن السلع الواردة قبل تصريفها أو نقلها بواسطة السفن الأخرى إلى البلاد المختلفة .

وكنتيجة حتمية ومنطقية لهذا الإدراك ... فصلت الحكومة البريطانية بين

مالية حكومة عدن ومالية أمانة ميناء عدن ولم تعمل على دمجهما أبداً . وقد اتبعت الحكومات الوطنية في عدن بعد ذلك نفس الطريقة ... فكانت لميناء عدن لجنة عرفت بأمانة ميناء عدن ذات كيان داخلي مستقل .... وكانت تمثل المصالح الملاحية والتجارية والعمالية وتشمل عدداً من الخبراء الاقتصاديين العدنيين ... لتقوم بادارة ميناء عدن بصورة مستقلة عن تدخل الحكومة المركزية والاشراف على ماليتها وتطويرها . وبعبارة أخرى أصبح للميناء جهازاً مستقلا لا يخضع لأي تدخل من الحكومة العدنية المركزية .

والسلطة الوحيدة التي كانت لحكومة عدن المركزية على أمانة ميناء عدن هي تعيين الحكومة للأعضاء .... وحتى هذا التعيين كان لا يتم اعتباطا بل بواسطة الغرفة التجارية العدنية والاتحاد العربي التجاري واتحاد الملاحة الدولية واتحاد النقابات العمالية وشركة البترول البريطانية (B. P.) التي انشأت مصافي النفط في عدن .... وكل من هذه الهيئات المنتفعة بالميناء ترشح ممثلا لها .... أما حكومة عدن المركزية فكانت تتدخل فقط في تعيين بعض الأعضاء من ذوي المؤهلات الخاصة بشئون الموانىء سواء كانت من الناحية الاقتصادية أو الهندسية أو التخطيطية ... وينصهر هؤلاء الممثلون كلهم في لجنة عرفت باسم « أمانة ميناء عدن » .

وكانت لأمانة ميناء عدن ميزانياتها الخاصة ... فقد كانت تتقاضى رسوما معقولة على كل السفن التي تدخل الميناء بناء على حمولتها وعدد ساعات بقائها في الميناء ... وكانت هذه الرسوم تشكل عوائد ضخمة في كل عام ولكن ديناراً واحداً لم يجد سبيله إلى خزانة حكومة عدن المركزية بل إن أمانة الميناء استمرت في أخذ تلك الرسوم واستعمالها لعمليات تحسين وتوسيع الميناء وجعله أحدث ما يمكن أن يكون ... وفي تشييد المستودعات الضخمة لإيواء السلع التجارية قبل تصريفها ومشروع منازل عمال أمانة الميناء لإسكان كافة العمال في منطقة خاصة بهم وفي مساكن شيدت على الطراز الأوروبي مقابل إيجار شهري لا يتجاوز ديناراً ونصف... وأهم من هذا كله صرفت أمانة ميناء عدن مبالغ طائلة لإرسال البعثات

العدنية إلى بريطانيا للدراسة كمرشدين بحريين ومهندسين ذوي اختصاص بشؤون الموانىء وموظفين إداريين وماليين .... وقد عادت هذه البعثات فيما بعد لتحل محل الفنيين والمرشدين البحريين البريطانيين .... بل لقد أصبح في الفترة الأخيرة رئيس أمانة ميناء عدن عدنيا وكذلك الأمين العام للميناء الذي تخرج من لندن ليملأ هذه الوظيفة الحساسة .

أما الفائض من مالية أمانة ميناء عدن فقد كان يستعمل في الاستثمار بواسطة إيداعه في المصارف البريطانية .... وكانت هذه الاستثمارات أيضا ترفع الرصيد المالي لأمانة الميناء باطراد .

أما تقدير الرسوم على السفن فقد كان يحدد بشكل يجتذب التجارة العالمية ... وحين بدأ الجنرال ديغول يفكر في توسيع ميناء جيبوتي الواقع على ساحل الصومال الفرنسي أي في الضفة الغربية لخليج عدن بقصد اجتذاب جزء من الملاحة العالمية إلى ذلك الميناء .... فقد عهدت إليّ حكومة عدن بوضع تقرير وتوصيات خاصة لشل تلك الحركة التي كانت فرنسا تقوم بها .... وقد فعلت ذلك بعد أن زودتني الحكومة البريطانية بالمعلومات الحيوية عن مشروع توسيع ميناء جيبوتي وأبعاد ذلك المشروع ... وعلى ضوء تلك المعلومات قدمت تقريراً وتوصيات اعتمدتها حكومة عدن وكانت تشمل تخفيض الرسوم وتحسين الخدمات واعتبار الإضرابات العمالية في الميناء غير شرعية .... مما أدى إلى أن تفقد ميناء جيبوتي ما كانت تطمح إليه . والحقيقة أن بريطانيا كانت تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل والظروف في الموانىء المجاورة بما في ذلك الهند ... حتى تجعل من عدن ميناء متفوقاً جداً لا يمكن منافسته ... إذ أن إقتصاد عدن كان قائما أساساً على الميناء .

هذه هي الأسباب التي جعلت ميناء عدن أحد الموانىء الخمسة الأولى في العالم ... وفي عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ كانت عدن الميناء الثالث في العالم حسب الإحصائيات الدولية ... أي بعد نيويورك الميناء الأول في العالم ولندن الميناء الثاني في العالم .... ولولا اضطرابات الحركة العمالية في عدن وتدخلها تدخلا مضراً

باقتصاديات عدن لاستطاعت عدن أن تحتل الدرجة الثانية بين موانىء العالم ... أي بعد ميناء نيويورك مباشرة .

ولا توجد أمامي الآن الأرقام الدقيقة لكل عام ولكن يكفي أن أذكر أنه في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ بلغ مجموع حمولة السفن التي دخلت ميناء عدن بين ثلاثين وأربعين مليون طنٍ في العام الواحد .

ولكن التدهور بدأ بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٦٥ عندما عملت الجبهة القومية على ضرب ميناء عدن بواسطة الفوضى كجزء من برنامجها « القومي » للعودة بعدن قرنين إلى الوراء .

عدن كنقطة للتبادل التجاري العالمي

والتجارة الحرة محليا ودوليا

كذلك قام التنظيم الاقتصادي لعدن على اعتبار عدن ميناءً حراً للتجارة المحلية والدولية ... ونقطة تبادل للتجارة العالمية .

وأبدأ بالجزء الأخير أي نقطة التبادل للتجارة العدنية والدولية .

إن عدن تقع في منطقة تقوم عليها موانىء صغيرة عدة كميناء الحديدة في اليمن وموانىء مصوع وعصب في الاريتريا وميناء جيبوتي في الصومال الفرنسي وموانىء صوماليا وافريقيا الشرقية وموانىء الخليج العربي ... وأي من هذه الموانىء لا يمكن أن يستقبل سوى السفن الصغيرة ... وحتى إذا كان هناك ميناء يستطيع استقبال عابرات المحيط فإن السلع المصدرة لذلك الميناء لا يمكن أن تشكل سوى جزء بسيط من مجموع حمولة أي سفينة ضخمة .

وطبعاً لا تستطيع هذه السفن التي تحمل أكثر من عشرين ألف طنٍ من السلع الوقوف عند كل ميناء لتنزل بضعة مئات أو آلاف من الاطنان . وقد ترتب على ذلك أن تتجه التجارة العالمية مباشرة إلى عدن لتفرغ كامل حمولتها

مهما كانت .... ومن ثم يجري توزيعها من عدن إلى الموانىء المجاورة بواسطة أسطول عدني تجاري صغير كانت تمتلكه عدة شركات وعلى رأسها « شركة سفن الهلال » و « شركة البواخر والملاحة العربية » وغيرها .

وبذلك صارت عدن نقطة للتبادل التجاري العالمي ... لا يمكن الاستغناء عنها ... وقد عرفت هذه الناحية من التنظيم الاقتصادي لعدن باسم (Entrepot Trade) أي نقطة التبادل التجاري .

ميناء حر لا منطقة حرة

كذلك قام التنظيم الاقتصادي منذ البداية على اعتبار ميناء عدن ميناء حراً بصورة عامة . فلم تعرف عدن نظام الجمارك أو الضرائب الجمركية التي كانت لا تدفع إلا على التبغ والمواد الكحولية والعطور التي تدخل المواد الكحولية في تركيبها ... وعدا ذلك كان كل شيء حراً وبناءً عليه قامت حركة تجارية عالمية في عدن شملت جميع القارات فكانت عدن لذلك نقطة التقاء وتوزيع التجارة العالمية ... ومن هنا شاهدت نشاطا تجاريا أكبر بكثير مما كان يتناسب مع حجمها .

ونظام عدم إدخال الضرائب الجمركية في عدن ساعد أيضا على جعل تكاليف المعيشة وجميع السلع أرخص ما يمكن في العالم مع الاحتفاظ بمستوى عالٍ من درجة المعيشة بين السكان .... وعليه كانت الأجور معقولة بسبب تدني الأسعار بل كان هناك توفير مطرد في جميع المجالات ولذا لم تمر عدن مطلقا بأية ضائقة مالية أو تجارية .

أما الضرائب الجمركية على التبغ والمواد الكحولية والعطور التي يدخل الكحول في تركيبها فلم يكن يقصد من ورائها إيجاد مورد للميزانية العامة .... بل كان الغرض الأساسي رفع أسعارها بالنسبة للمستهلك حتى يقلل من درجة استهلاكها بوصفها كماليات مضرة بصحة الإنسان جسديا وعقليا .... ومعنويا ! !

الميزان التجاري

وكان الميزان التجاري أيضا في حالة تعادل باستمرار . ففي السنوات الأخيرة كانت عدن تستورد أكثر من مائتي مليون جنيه .... وتعيد تصدير ما يساوي مائة وثمانين مليون جنيه سنويا إلى اليمن وما وراء البحار ... أي أن عدن لم تكن تستهلك سوى جزء يسير من مجموع الواردات .... أما العجز الظاهر في الميزان التجاري فكانت تغطيه الصادرات غير المنظورة ... كالخدمات التأمينية والملاحية الخ .

عدن كنقطة سياحية :

بالرغم من وجود آثار سياحية في مدينة عدن نفسها تعود إلى العصر الحميري وما قبله ... ووجود متحف وطني إلا أن حكومة عدن لم تهتم كثيراً بجعل عدن مركز سياحة عالمية ... مع أن تأشيرات الدخول والخروج لفترة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد كانت تعطى في المطار أو الميناء لمن أراد ذلك وبدون تعقيد أو طلب إذن بالدخول أو الخروج .

أما السبب في أن عدن لم تكن مركزاً سياحياً فيعود أصلا إلى أن الحكومة البريطانية (وعلى الأخص وزارة تخطيط المدن) قد طمست معالم عدن الأصلية وملامحها الشرقية وجعلتها وكأنها إحدى الموانىء الأوروبية أو الأميريكية الحديثة .. ولذلك لم يكن الزائر الاوروبي لعدن يشعر بأنه فارق بلاده أو أن هناك طابعا خاصا يستدعي انتباهه .

ولكن وبصرف النظر عن ذلك فقد اجتذبت عدن السياح بواسطة مينائها الحر حتى بلغ عدد الذين ينزلون إليها من السفن لشراء مختلف السلع منها ما يقرب من مائة ألف سائح يوميا ... حسب إحصائيات عام ١٩٦٢ وهذه الطاقة الشرائية الهائلة المتدفقة على عدن يوميا من الخارج هي التي جعلت عدن قادرة على الوقوف على قدميها ... اقتصاديا .

المؤسسات العامة الأخرى :

وكما كان الميناء يدار بسلطة ذاتية ... فقد امتد ذلك النظام إلى المؤسسات العامة الأخرى وعلى الأخص مؤسسة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في عدن ... فقد نشأت مؤسسة فيها تدار من قبل المستهلكين وبأسعار زهيدة إذ كانت النظرية الاقتصادية قائمة على عدم الحصول على أي أرباح من مصلحة الكهرباء أو مصلحة المياه ... وأي أرباح تحقق أحيانا تعود إلى المستهلك إما بواسطة تحسين خدمات المؤسسة أو تخفيض تعريفاتها .

طريقة التعمير وبيع الأراضي :

لم تترك حكومة عدن المحلية والتي كانت لها إدارة لتخطيط المدن الحبل على غاربه لشراء الأراضي وتشييدها كما يريد المالك بعد ذلك . والطريقة التي اتبعتها حكومة عدن المحلية هي تخطيط المباني بحيث تكون متناسقة في الارتفاع والشكل وعلى خط مستقيم ... وكانت تضع التصميمات لكافة المباني ثم تعلن عن عرضها للبيع بالمزاد العلني لأعلى متقدم يقوم بتشييد المباني حسب تصميمها وليس لمشتري الأرض حق الاجتهاد في التصميم . فاذا رسا المزاد العلني على أي شخص بيعت له الأرض لمدة ٦٦ عاماً أو ٩٩ عاما طبعا مع اختلاف في السعر للياردة المربعة ... ولكن إذا لم يكمل المشتري البناء حسب تخطيط السلطة المحلية في خلال عامين من الشراء فإن الحكومة المحلية تستولي على الأرض وما عليها من مبان لتتم البناء حسب التخطيط الموضوع دون دفع تعويض لمشتري الأرض ... إذ أن الشرط الأساسي هو أن يتم البناء كاملا خلال عامين ... وكان الهدف من ذلك منع الأفراد من شراء أراض وتركها غير مبنية بغية انتظار ارتفاع أسعار الأراضي والمضاربة فيها ... وقد كانت هذه الطريقة مجدية ونافعة ... وأسهمت في ازدياد سرعة حركة التعمير .

ومن إيراد ثمن الأراضي تقوم الحكومة المحلية بانشاء المجاري وتعبيد الطرقات والإنارة العامة ومد الأسلاك الهاتفية بحيث لا يكتمل البناء إلا وقد اكتملت هذه

الوسائل معه وصارت جنبا إلى جنب . ومن الوجهة العامة كان دخل الأرض يعادل الصرف على المصالح المختلفة التي تتطلبها ... وبذلك لا تتحمل الميزانية العامة أي عبء .

الميزانية العامة :

أما الميزانية العامة فقد كانت تتشكل من الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخل ومن الخدمات البريدية وخاصة إصدار الطوابع المختلفة في كل مناسبة وبيعها بكميات ضخمة في الأسواق العالمية على هواة جمع الطوابع . وفوائد استثمار الفائض من مالية عدن المودع في الخارج وكانت دائما في حالة تعادل .... وأحيانا يحصل فائض في الإيرادات على المدفوعات .

* * *

عدن كمركز لتكرير النفط الخام :

بعد محاولة الدكتور مصدق الطائشة في تأميم الشركة الانجلو — ايرانية للنفط واستشعار بريطانيا الخطر الذي قد يحيق بها ... اتجهت الحكومة البريطانية إلى تشييد أكبر مصفاة للنفط في الشرق في منطقة عدن الصغرى ... التي كان لها أيضاً مرفأ طبيعي خاص لاستقبال ناقلات النفط .

وقد أخذ بناء مصفاة عدن للنفط أربع سنوات وفي عام ١٩٥٦ تدفق عليها النفط الخام من الخليج العربي كله للتكرير والتصنيف بعد ذلك إلى أنواع متعددة من الوقود للسيارات والطائرات والسفن والطاقة الكهربائية ... وقد كانت تلك المصفاة تكرر أضعاف ما تكرره مصفاة عبدان في ايران .

وفي وقت لاحق شرعت حكومة عدن الوطنية في مفاوضات مع شركة النفط البريطانية لانشاء صناعة واسعة من مشتقات النفط وعلى الأخص الصناعات البترو — كيماوية والملابس المصنوعة من النفط ... وكانت شركة النفط البريطانية

ميالة إلى تحقيق هذا المشروع الضخم الذي كان سيكلف إنشاؤه ثلاثين مليونا من الجنيهات ويستوعب أعداداً هائلة من الأيدي العاملة . ولكن سلسلة الإضرابات العمالية في الميناء جعلت شركة النفط البريطانية تصرف النظر عن التوسع الصناعي والكيماوي نظراً لعدم استقرار الوضع العمالي والقابل للانفجار في أية لحظة ولأتفه الأسباب نظراً لسباق قادة الحركة العمالية في حركاتهم المتطرفة ... وهكذا خسرت عدن هذه الصناعة الجديدة وخسر العمال فرص العمل فيها .

والحقيقية التي لا مراء فيها أن تصرفات النقابات العمالية العدنية كانت خالية من المسئولية وكانت تعمل بإيحاء من الخارج — كما سيأتي عند عرض الحركة العمالية العدنية — وفي مثل هذا الجو المضطرب لا يمكن أن تقوم صناعة مزدهرة .. فالصناعة أحوج ما تكون إلى الاتزان والاستقرار ووجود حكومة حازمة تضرب على الفوضى بيد من حديد ... وهو ما لم يكن متوفراً في عدن حينذاك .... فقد كانت الحركة العمالية في عدن طائشة ومستهترة وغير عابئة بالمسئولية في حين كانت الحكومة العدنية غير حازمة بل وعاجزة بفعل مناصرة اتحاد النقابات العمالية البريطانية للحركة العمالية في عدن وبفعل مناصرة الحكومة العمالية البريطانية لها أيضاً .

* * *

الفصل السابع

التنظيم الاداري والخدمة المدنية

كما فصلت حكومة عدن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فإنها عملت كذلك على الفصل بين الوزارة والخدمة المدنية .

كان ذلك حين بدأت حكومة عدن تتطور إلى حكومة وطنية تتألف من الزعماء السياسيين والمحترفين أو أولئك الذين نالوا عن جدارة أو غير جدارة أصوات الناخبين في الانتخابات العامة ... وتبعا لذلك كان لا بد — طبقا للنظرية الحديثة في العلوم السياسية — من الفصل بين الحكومة والخدمة المدنية العامة كي لا يتسلط على أعضاء الخدمة المدنية أحد ولا تقع الخدمة المدنية تحت رحمة ونزوات أعضاء المجلس الوزاري .

وغني عن القول إن الحكومة هي التي تضع السياسة العامة في تسيير شئون الدولة ... في حين تقوم الإدارة المدنية بتنفيذ تلك السياسة بدقة . ومع تغير الحكومات تتغير السياسة العامة في بعض الوجوه ولكن الخدمة المدنية تواصل عملها بصورة عادية وطبقا للسياسة الجديدة . وفي الواقع فان الحكومة هي المسئولة عن الحكم مباشرة أمام الشعب وهي التي تضع الخطط العريضة للسياسة العامة في حين تشكل الخدمة المدنية الجهاز لتنفيذ تلك السياسة سواء كانت الخدمة المدنية — بما في ذلك وكلاء الوزارات — مقتنعة بتلك السياسة أم لا .

ولما كانت الوساطات والمحاباة الشخصية أو السياسية تؤثر على الاتجاهات في تعيين أو ترقية أعضاء الخدمة المدنية — كما جرت العادة في كثير من البلاد التي نالت استقلالها — كان من الضروري حماية الخدمة المدنية العامة من تدخل الوزراء في التعيين والترقية والفصل والإعفاء وغيرها .

لذلك قامت في عدن لجنة عرفت باسم « مجلس الخدمة المدنية العامة » تشرف على أعضاء الخدمة المدنية وحمايتهم في نطاق القانون من السياسيين ... ومعاقبتهم إذا اقترفوا أي مخالفة . وهكذا تم الفصل بين الخدمة المدنية العامة كجهاز إداري والمجلس الوزاري كجهاز سياسي .... ولا يستطيع المجلس الوزاري تعيين أو ترقية أو طرد أي عضو من الخدمة المدنية دون موافقة مجلس الخدمة المدنية العامة . وفي الحالات التي لا يطبق فيها عضو الخدمة المدنية السياسة التي رسمها الوزير المختص ، يجوز حينئذ للوزير أن يقدم تقريراً بذلك إلى مجلس الخدمة المدنية يطالب فيه بفصل ذلك الموظف سواءً أكان وكيل وزارة أم غير ذلك ... ويتم للخدمة المدنية فصل ذلك العضو منها إذا ثبت للجنة الخدمة المدنية العامة عدم تنفيذ الموظف المدني لسياسة الوزير ... سواء أكان الموظف مقتنعا أم غير مقتنع بسياسة الوزير .

وعلى هذا الأساس منحت الخدمة المدنية الحماية الكافية على اطرادها وسلامتها من تدخل عنصر المحاباة الوزارية .

وجدير بالذكر أن الوزراء يأتون ويذهبون ولكن الوكيل الدائم للوزارة ومعاونيه باقون باستمرار ويقدمون كافة المعلومات للوزير الذي يأتي لشغل ذلك المنصب الوزاري .

وللحقيقة أقول إن الوزير عادة لا يعدم الوسيلة للتخلص من وكيل الوزارة إذا أراد ذلك ... وأذكر أنني أول من قام بهذا العمل في المجلس الوزاري ... ولربما كنت الوحيد في هذا المضمار . فقد فصلت ذات مرة وكيل وزارة المعارف ونائبه اللذين كانا كثيري الاعتراض والنقاش في الشكليات في زمن كان

الجنوب العربي يمر بمرحلة غليان وتوتر شديد ... الأمر الذي يتطلب حزم الوزير وحسمه للمواقف » .... كذلك فصلت وكيل وزارة المالية لنفس السبب وبدون العودة إلى لجنة الخدمة المدنية .... وحين اعترضت اللجنة أشعرتها « أن أمن ومصلحة الدولة العليا اقتضت ذلك » ولقد وجدت أن هذه العبارة البسيطة تقضي على أي تدخل أو اعتراض من قبل مجلس الخدمة المدنية العامة ... الذي لا يستطيع أن يسأل تفسيراً لذلك بحكم أن أي قرار يتخذ للحفاظ على أمن ومصلحة الدولة العليا خاصة في تلك الظروف الدموية كان له طابع سري لا يمكن النقاش فيه .

وعلى العموم كانت الخدمة المدنية مستقلة وتابعة للجنة العامة للخدمة المدنية ... ولكن المجلس الوزاري كان هو الذي يشكل تلك اللجنة وكانت هنالك لجنة وزارية من ثلاثة وزراء كنت رئيسا لها ... ولها سلطة واسعة على اللجنة العامة للخدمة المدنية ... وكانت لها صلاحيات إقرار أو تعديل أو رفض مقترحات لجنة الخدمة المدنية .

وفي الحق — أنني — وأنا الحريص على تطبيق النظم الحديثة — لم أتبع تلك السياسة إلا حين شعرت بأن الخدمة المدنية أخذت تتدخل في السياسة أيضا ولها اتصالات بالجبهة القومية وجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل . وكانت سياستي تقوم على منع اشتغال أعضاء الخدمة المدنية أو العسكرية في السياسة أو حتى نقد الحكومة ولو من بعيد ... على أساس أن من يريد نقد الحكومة عليه أن يستقيل أولا من الخدمة الحكومية .

* * *

الفصل الثامن

السياسة البريطانية
حول
التعليم العالي والجامعي

لما كانت عدن تسير بخطى حثيثة نحو التقدم كان لا بد من إيجاد الموظفين العدنيين ذوي المؤهلات العالية لشغل المناصب الحكومية .

ولا بد من عرض سريع للتعليم في عدن والجنوب العربي بهذا الصدد والملابسات التي حدثت بعد ذلك .

نشأت في عدن المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في أواخر القرن التاسع عشر ... وفي عام ١٩١٠ افتتحت أول كلية للتعليم العالي وأوفدت البعثات من عدن للدراسة الجامعية في الخارج .

وأعقب ذلك إنشاء مدارس وكليات للبنات على نفس الأساس ... أما لغة التدريس فكانت اللغة الأنكليزية وكانت اللغة العربية لغة ثانية ولكنها على مستوى عالٍ .

أما المقرر الدراسي فكان بالنسبة للبنين نفس مقرر المدارس البريطانية وجامعة لندن . ولكنني في عام ١٩٦٣ عملت على تغيير ذلك النظام ... فصار المقرر الدراسي للبنين طبقا لمقررات جامعة لندن ... أما بالنسبة للبنات فكان طبقا لمقرر جامعة كمبردج ... التي كانت أكثر تناسبا مع روح الفتيات وكانت

امتحاناتها النهائية لنيل شهادة الثقافة العامة قائمة على أساس اختبار مدى فهم الطالبة للموضوع بواسطة اسئلة مستقيمة نزيهة ... أما جامعة لندن فكانت تضع أسئلتها بشكل يقصد به التعجيز لا سبر مدى معلومات الطالب .

لجنة البعثات الدراسية لما وراء البحار

منذ عام ١٩٥٠ أخذت حكومة عدن المركزية على عاتقها مسئولية إرسال البعثات الدراسية لبريطانيا لدراسة القانون والاقتصاد والعلوم السياسية والإدارة العامة والطب والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا الحديثة بموجب منح تقدمها الحكومة للطلبة الذين يحصلون على شهادة الثقافة العامة لجامعة لندن أو كمبردج .

وقد شكلت الحكومة لجنة من ثلاثة أعضاء لانتقاء الطلبة المبعوثين .... وكانت هذه اللجنة تسمى « اللجنة الخاصة بالبعثات الدراسية لما وراء البحار » ... وكنت عضوا في تلك اللجنة ... التي يختارها الحاكم العام البريطاني .

وأذكر أنني هاجمت تلك اللجنة — حتى قبل انعقاد أول جلسة لها — في مقالات عنيفة نشرتها في إحدى الصحف العدنية الصادرة باللغة الإنكليزية ... لأنني حين قرأت لوائحها الخاصة وجدت أن الحاكم العام البريطاني وضع مادة تمنح كل من أقام في عدن عامين حق الحصول على تلك المنح مهما كانت البلاد التي ولد فيها ... في حين حرم أبناء الجنوب العربي واليمن بنص صريح على عدم منحهم أي منح دراسية ولكنني قلبت هذا الوضع حين تسلمت منصب وزير المعارف عام ١٩٦٥ ... وعدلت تلك اللوائح بحيث لا ينال المنح الدراسية الجامعية إلا العدنيون العرب وأبناء الجنوب — سواءً بسواء وبدون تمييز — .... ولم أستطع منع العدنيين غير العرب الذين ولدوا في عدن من هذا الحق ولكنني وضعت شرطا أساسياً للمنح الجامعية وهي أن أي طالب عدني من أصل غير عربي يجب أن يجتاز امتحانا خاصا في اللغة العربية وآدابها ... كان من العسير جداً اجتيازه . أما بالنسبة للطلاب اليمنيين الذين كانوا يتخرجون من المدارس الأهلية بتفوق فكنت أيضا أمنحهم حق الدراسة الجامعية في الخارج وكنت

أفترض سلفا أنهم ولدوا في عدن ولا أسأل عن أي وثيقة أو شهادة ميلاد ... وكان هدفي الأساسي المساعدة في تخرج أكبر عدد ممكن من الطلبة اليمنيين من جامعات بريطانيا للعمل في الجمهورية اليمنية التي كانت تحتاج إلى الخبراء ... هذا بصرف النظر عن الحملة الإذاعية التي كان يشنها ضدي المشير عبد الله السلال فقد كنت أعلم مقدما أن أيامه معدودات .

تفجر الأزمة التعليمية

ومحلياً وضعت حكومة عدن شروطاً للالتحاق بالمدارس والكليات العدنية نصت بصراحة على عدم دخول أي من أبناء الجنوب العربي أو اليمن في المعاهد التعليمية الرسمية ... ويؤسفني جداً أن وزيراً عدنياً (في حكومة عدن المركزية) وضع ذلك القيد على طلبة الجنوب العربي كله واليمن ... في حين أن الهنود والهندوكيين واليونانيين بل وحتى اليهود كان لهم حق الدخول في المعاهد العدنية العليا .

هذه حقيقة لا يمكن أن ينكرها أحد لأنها لا تزال قائمة في مجلدات قوانين عدن ... ويمكن لمن يشاء الرجوع إليها .

ولقد أثارت هذه السياسة الاستفزازية الطائشة سخط المفكرين والسياسيين العدنيين فحاربوها على الصعيد الصحفي كطريقة سلبية ... ولكنهم اتخذوا طريقة إيجابية أيضا فجمعوا التبرعات وشيدوا معاهد أهلية على غرار المعاهد الحكومية وطبقا لمقرراتها ... وكان طلبة الجنوب العربي والطلبة اليمنيون الذين كان ذووهم يقيمون في عدن قادرين على الحصول على الفرص الدراسية والجلوس لامتحانات جامعة لندن .

سياسة « تجهيل شعب الجنوب »

إن بريطانيا تتحمل هذه الجريمة التاريخية التي كان يقصد بها عن عمد « تجهيل شعب الجنوب العربي » في حين كان تعليم العدنيين يسير على قدم

وساق وبسرعة مذهلة ... الأمر الذي خلق هوة سحيقة بين العدنيين والجنوبيين وتفجر فيما بعد بصورة تصادم فكري رهيب بين الجانبين .—

كنا نريد المساواة في جميع مراحل التعليم بين العدنيين والجنوبيين ... ولكن الحكومة البريطانية تعمدت تثقيف العدنيين ليحتلوا الصدارة ... واكتفت بعد إلحاح شديد بإنشاء مدارس ريفية يجلس فيها الطلبة على الأرض فوق الحصير كما لو كانوا في العصور الوسطى ويدرسون مقرراً مختلفاً كان يعرف باسم « المقرر الريفي » .

ومن عجب أن أحداً من حكام الجنوب لم يعترض على ذلك بل كان الاعتراض يشتد في عدن فقط .

أما المهزلة المؤلمة فقد كان مدرسو هذه المدارس الريفية يختارون من بين مدرسين لم يحصلوا إلا على شهادة الدراسة الابتدائية ... وبعد عدة اعتراضات على هذه الطريقة أدخلت الحكومة البريطانية « تطوراً » في تدريب المدرسين في المدارس الريفية وإعطائهم دورة تدريبية في عدن تستغرق ثلاثة أسابيع بالوفاء والتمام ! !

حقا لقد تخرج بعض الجنوبيين في الخارج من الجامعات المصرية وغيرها إما بمجهودهم الخاص وإما بمساعدة بعض الدول العربية أو الجمعيات الوطنية العدنية وإما على حساب ذويهم . ولكن عددهم كان من القلة بحيث لا يذكر ... وبلغة الأرقام كان خمسة طلاب من الجنوب العربي يتخرجون من الجامعات مقابل كل مائة عدني يتخرج من جامعات بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة .

أما بالنسبة للتعليم العام فكانت نسبة التعليم في عدن ٩٥ في المائة بين الذكور و ٤٠ في المائة بين الإناث ... مقابل ٧ في المائة من الذكور في المحمية وواحد في المائة من الإناث .

هذه المفارقة الشاسعة بين عدن والجنوب العربي كان لها أثر عميق في هز كيان المنطقة كلها بعد ذلك .

الشيوعية تستفيد من الوضع التعليمي

ولقد لاحظت الشيوعية الدولية وعلى الأخص الاتحاد السوفياتي هذا التناقض الغريب .... فمنحت مئات المنح الدراسية لأبناء الجنوب العربي في المعاهد الروسية والتشيكية والرومانية والمجرية وألمانيا الشرقية ... ولقد قام بهذه المهمة عبد الله عبد الرزاق باذيب سكرتير الحزب الشيوعي في عدن ووزير التربية والتعليم الحالي في حكومة الجبهة القومية .... وقد اعتمدت الدول الشيوعية مبالغ طائلة له لإغراء أبناء الجنوب العربي وإرسالهم إلى شرق أوروبا ... والإنفاق على تذاكر سفرهم .

وفيما عدا يوغوسلافيا ، لم تكن المعاهد الشيوعية تطلب أي شهادة توجيهية قبل دخول الطالب في معاهدها ... والحقيقة أن العملية كلها كانت عملية غسل دماغ وتلقين المبادىء الشيوعية وتصديرها إلى الجنوب العربي مع مستوىً منخفض من الثقافة والعلم الصحيح . وكان الحصول على الدرجات الجامعية في البلاد الشيوعية أمراً مفروغاً منه وكانت تعطى بسرعة عجيبة ... وان تكن الحكومة البريطانية وحكومة عدن لم تعترف بهذه الدرجات الجامعية الشيوعية لأنها لم تكن علمية بالمعنى الصحيح بل سياسية .

وكانت الصين الشيوعية على استعداد لاستيعاب عدد أكبر من أبناء الجنوب العربي ولكن الأبجدية الصينية التي تقارب أربعة آلاف حرف وصعوبة اللغة الصينية جعلتهم ينصرفون إلى شرق أوروبا فقط .

إن الحقيقة القائمة هي أن الطلبة العدنيين كانوا يدرسون في الجامعات البريطانية والولايات المتحدة وأوروبا الغربية .... وكان الطلبة الجنوبيون يدرسون في البلاد الشيوعية التي كانت تقدم لهم كل التسهيلات المادية والانحرافية .... وكانت النتيجة المحتمة أن الأفكار الغربية والعلوم الحديثة انحصرت في عدن ... في

حين انتشرت الأفكار الشيوعية في الأجزاء الأخرى من الجنوب العربي ... وكان التناقض والاقتتال والحرب الأهلية في عدن نتيجة حتمية لتلك السياسة التعليمية الخاطئة .

حقا إنني حين تسلمت منصب وزير المعارف أصدرت قراراً بعدم سفر أي طالب إلى البلاد الشيوعية ومنع أي طالب تخرج هناك من العودة إلى الجنوب العربي لكي أتدارك الكارثة قبل وقوعها .... ولكن هذه الخطوة التي خطوتها جاءت بعد فوات الأوان .

ولقد فتحت الباب على مصراعيه عام ١٩٦٦ لالتحاق كافة أبناء الجنوب العربي في المعاهد التدريسية في عدن وقمت بإلغاء سياسة التمييز . كما أرسلت بعثات من أبناء الجنوب إلى جامعات بريطانيا والولايات المتحدة لإعادة نوع من التوازن العلمي ... هذا عدا فتح بعض مدارس ثانوية في أجزاء كثيرة من الاتحاد ... ولقد لاقت سياستي هذه هجوما عنيفا من المندوب السامي البريطاني والمعتمد البريطاني في الجنوب العربي ولكنني لم أحفل بهما إذ كانا أعجز من تغيير الموقف ... وكذلك وتضامنا مع السلطات البريطانية لاقيت مقاومة أعنف من الجبهة القومية وعلى رأسها السيد جعفر محمد ناصر ، رئيس مؤتمر الخريجين والذي صار فيما بعد أول سفير للجبهة القومية في لندن .... ولكنني أصدرت قراراً فورياً بإيقافه مع « رفاقه » ولم أرفع عنهم قرار الإيقاف إلا بعد أن تعهد هو و « رفاقه » بعدم التدخل في شئون التربية والتعليم وشئون رعاية الشباب .

ولكن بعد بضعة أشهر عادت الجبهة القومية إلى التدخل من جديد وخاصة في « كلية الاتحاد » التي كانت خاصة بأبناء الجنوب العربي فقط .... وحيث كان للجبهة القومية والشيوعيين أنصار عديدون ... فقد انتظرت الفرصة المناسبة فلما قاموا باضراب عن التعليم رددت على ذلك بأن نكلت بزعمائها تنكيلا لا يزالون يتذوقون مرارته حتى اليوم ... وذلك حين أصدرت أمراً لقوات الأمن والجيش بنقل أكثر من مائتي عضو منهم إلى الصحراء وتركهم هناك على مسافة ثلاثين

ميلاً من أي منطقة آهلة بالسكان وبدون أن يحملوا معهم طعاماً أو زاداً والغريب أنهم عادوا إلى قراهم الريفية في حالة إنهاك تام ولكن أحداً منهم لم يمت .

المرافق والخدمات العامة :

أما الخدمات العامة الأخرى فلم تهملها حكومة عدن ... كان التعليم مجانا عدا المدارس الثانوية ... ولكنني عممت بعد ذلك المجانية في جميع مراحل التعليم حتى الجامعة . وكان العلاج الطبي مجانا ... وكان هناك ملجأ للعجزة وطبيب مختص ومجلس لتقرير نفقات الأرامل والأيتام كانت كندا واوستراليا وزيلندا الجديدة تغطي الجزء الأكبر من ميزانيته ... وباختصار كانت الدولة تهتم في عدن بالشئون الاجتماعية والإسكانية بصورة شاملة .

* * *

وكانت هذه الخدمات الاجتماعية وغيرها مقتصرة على « عدن » فقط ! !

الفصل التاسع

الحركة النقابية العدنية

في الفترة نفسها أي بعد ١٩٥٠ نشأت الحركة العمالية النقابية تلقائيا وبدون نظام وتعددت الإضرابات العمالية عام ١٩٥٤ لدرجة كاد اقتصاد البلاد أن ينهار من أساسه . وتدخلت الحكومة العدنية ولكن تدخلها لم يكن حاسما .

وفي أواخر عام ١٩٥٤ بعد سلسلة من الإضرابات المتواصلة تولى المرحوم السيد محمد سعيد مسواط (وكان من خريجي جامعة الخرطوم) رئاسة الحركة العمالية وتولي السيد عبد الله عبد المجيد الأصنج الأمانة العامة ... وكان الرجلان قديرين ويتمتعان بمعرفة واسعة في الشئون العمالية ... ومع ذلك فما كانا ليستطيعا الوقوف في وجه المشاكل القائمة لولا أن اتحاد النقابات العمالية البريطانية زودها بالخبراء وبالمال ... وعلى ذلك الاتجاه سارت الحركة العمالية العدنية وتشكل « مؤتمر اتحاد النقابات العمالية العدنية » .

وقد سار المؤتمر العمالي في البداية سيراً حسنا وانضم إلى « الاتحاد الدولي للعمال العرب » في القاهرة والذي كان السيد عبد الله عبد المجيد الأصنج رئيساً له حتى عام ١٩٦٥ ... كما انضم إلى المؤتمر الدولي الحر للنقابات العمالية والذي يضم اتحادات عمال بريطانيا وغيرها من دول الكومنولث واتحادات دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميريكية ... ومن جديد ساعدت هذه

المنظمة الكبرى في تسيير نظام المؤتمر النقابي العدني ... قياديا وعلميا وماديا .

ولكن هذه الحركة النقابية العدنية التي بدأت بداية طيبة في الأصل تدرجت فيما بعد في المغالاة واعلان الاضرابات الخاصة والعامة وأصبحت خطراً يهدد مصالح العمال أنفسهم بقدر ما يهدد اقتصاديات البلاد ... وحدث التدخل غير المشروع من قبل المؤتمر النقابي العدني فكان يعلن الإضراب لأسباب سياسية لا دخل لها بشئون العمال ... وبدأ ينحرف عن الإطار القانوني الذي كان يحميه .

وتعددت الإضرابات العمالية لأسباب سياسية خاصة بعد أن دخل زعماء الحركة النقابية العمالية في المجال السياسي وحاولوا فرض آرائهم السياسية على الحكومة بواسطة التهديد بالأضراب .

وبدأت الحركة العمالية تتعثر وأخذ بعض السياسيين يتملقون-المؤتمر العمالي ويساندونه ماليا لإعلان الإضراب لتحقيق أهدافهم الخاصة في الحكم بل إن بعض الدول الأجنبية قد تدخلت أيضا في شئون المؤتمر ماليا لتؤثر على سياسة حكومة عدن العامة ....

وكان لا بد من وضع حد لهذه المهزلة فأصدر السيد حسن علي بيومي قراراً يمنع الإضرابات العمالية عام ١٩٦٣ حين كان يشغل منصب وزير العمل والشئون الاجتماعية في حكومة عدن ... وقد عُرض المشروع أمام المجلس التشريعي لإقراره أو رفضه أو تعديله ... وأصدر السيد علي حسين قاضي رئيس المؤتمر النقابي بعد وفاة السيد محمد سعيد مسواط بيانا ضد منع الإضرابات ... وهدد السيد عبد الله عبد المجيد الأصنج بإعلان الإضراب العام لأجل غير مسمى إذا أقر المجلس التشريعي مشروع وزير العمل السيد حسن علي بيومي ... وبدأ الحاكم العام البريطاني يتقهقر إزاء هذا التهديد وأراد سحب المشروع ... ولكن شيئا لم يكن ليثنال من قوة ذلك الرجل الصلب المرحوم حسن علي بيومي ... فقدم قانون تحريم الإضرابات في عدن أمام المجلس التشريعي في جو متوتر قد

ينفجر في أي لحظة وأعلن أنه إذا حدث الاضراب العام الذي كان السيد عبدالله الأصنج يهدد به فإن السيد بيومي سيأمر الجيش والقوات المسلحة بتسيير المرافق العامة وسيجد العمال أنفسهم بدون عمل .

وانهالت الاحتجاجات ضد السيد حسن علي بيومي من اتحاد النقابات البريطانية وتحرك حزب العمال البريطاني للعمل ضده كما تحرك المؤتمر الدولي الحر للنقابات العمالية ... ولكن شيئا لم يكن ليؤثر في الموضوع إلا إذا رفض المجلس التشريعي العدني مشروع السيد بيومي .... وهكذا ووسط كل ذلك الصخب من الداخل والخارج اجتمع المجلس التشريعي العدني بهدوء وناقش مشروع وزير العمل السيد حسن علي بيومي وأقره بدون تعديل ... وبذلك صارت الإضرابات في عدن محرمة وكل من قام بها ينال جزاءه طبقا للقانون الجنائي ... وهكذا ظهر أن السيد حسن علي بيومي هو الرجل الحديدي في البلاد والذي استطاع أن يروض نمر الحركة العمالية العدنية ... ولا عجب أنه بعد ذلك مباشرة شكل أول وزارة وطنية كاملة في عدن .

لقد تحدى بعض العمال ذلك القانون وأعلنوا الإضراب جهراً فحوكموا أمام محكمة الجنايات التي قضت بأحكام السجن ضدهم لفترات تختلف مع ظروف كل من ثبت عليه ذلك الجنح ، وهكذا أخلد العمال إلى السكينة ، وتجنبوا الإضرابات الواسعة ... بالرغم من أن بعض الإضرابات حدثت بعد ذلك ولكن في نطاق ضيق .

وللحقيقة والتاريخ أذكر أن السيد حسن علي بيومي لم يكن متجنيا على الحركة العمالية ... بل بالعكس كان يريد لها النضوج والشعور بمسئوليتها الخطيرة ... وعدم الإضراب التعسفي .... ولما لم يلق تجاوبا من الحركة العمالية لجأ إلى وضع تشريع عادل لمنع الإضراب وفي نفس الوقت يمنح الحماية الكافية لكل من العامل وصاحب العمل في نطاق التشريع .

وكان التشريع ينص على أنه في حالة حدوث أي نزاع بين النقابة وأي

شركة أو صاحب عمل يحال النزاع إلى لجنة للتوسط ... فإذا فشلت فإلى لجنة للتحكيم يختارها الطرفان ويلتزمان مقدما بقرارها ... فاذا لم يصل الطرفان إلى الاتفاق على تشكيل لجنة التحكيم فإن القضية ترفع إلى « المحكمة الصناعية » والتي أنشئت لهذا الغرض ... ويكون قرار تلك المحكمة ساري المفعول بالنسبة للطرفين وله الصفة القضائية الشرعية .

بهذه الطريقة أخرج السيد حسن علي بيومي قضية العمال من المعترك السياسي إلى نطاق القضاء العادل ... فلا ضرر ولا ضرار .

الفصل العاشر

الصحافة العدنية

عرفت عدن الصحافة منذ نشوء الحرب العالمية الثانية باللغتين العربية والإنكليزية . وكانت أول صحيفة ظهرت في عدن عام ١٩٤١ هي « فتاة الجزيرة » لرائد الصحافة العدنية السيد محمد علي ابراهيم لقمان المحامي ... ولم تقف عن تأدية رسالتها الوطنية إلا بعد انسحاب بريطانيا واستيلاء الجبهة القومية على الحكم.

وقد كانت أهم هذه الصحف :

القلم العدني ، النهضة ، البعث ، الجنوب العربي ، الزمان ، الفجر ، الأيام ، اليقظة ، العامل ، النور ، الكفاح ، الأنوار ، الحقيقة ، الطريق ، الفاروق ، العروبة ، المستقيم ، المستقبل ، صوت الحق ، الصباح ، فتاة شمسان .

كان السيد علي محمد لقمان يحرر « القلم العدني » لسان حال الجمعية العدنية ، والسيد عبد الرحمن جرجرة يحرر « النهضة » التي أغلقها الحاكم العام ثم « اليقظة » التي استمرت حتى استولت الجبهة القومية عليها .

وكنت أحرر « الزمان » لسان حال الجمعية اليمنية الكبرى وحزب الشورى اليمني ... وأغلقها الحاكم العام بعد أربعة أعوام من صدورها . ثم أصدرت صحيفة « العروبة » اليومية لسان حال « الحزب الوطني الاتحادي » وظلت تصدر

حتى صادرت الجبهة القومية مطبعتها واستولت عليها خلال غيابي في جنيف .

وكان لرابطة الجنوب العربي صحيفة « صوت الجنوب » التي أغلقها الحاكم العام ... ثم « صوت الحق » التي استولت عليها الجبهة القومية .

أما « العامل » فكانت لسان حال المؤتمر العمالي وتدريجيا تحولت لمناصرة جبهة التحرير بعد ظهورها .

وقد أغلقت الحكومة البريطانية عدة صحف منها « البعث » و « الفجر » .

وكانت « الأنوار » لسان حال الجبهة القومية ... ثم أغلقت بأمر من الحاكم العام ... بعد أن نسفت دارها من قبل جهة مجهولة .

أما « الحقيقة » لسان حال الحزب الشيوعي (جناح موسكو » والتي كان يحررها عبد الله عبد الرزاق باذيب فقد نسفت أيضا بالمفرقعات من جهة مجهولة ... وتوقفت تلقائيا عن الصدور .

أما « الطريق » التي كانت تمثل الحزب الشيوعي (جناح بكين) ويحررها احمد محمد ناصر ، مدير قسم المطبوعات والنشر في حكومة الجبهة القومية ، و « الصباح » لسان حال حركة القوميين العرب فقد تدخلت شخصيا وأصدرت أمراً بالغائهما وعدم تداول أي نسخ منهما وذلك حين هاجمت الصحيفتان مهاجمة عنيفة الحكومة السعودية والحكومة الكويتية . وفي الحق أنني طلبت في البداية من المندوب السامي البريطاني أن يصدر أمراً بالغائهما ولكنه رفض بحجة « حرية الرأي » ... ولما كان المندوب السامي يستمد سلطته في إغلاق الصحف بتفويض من الحكومة الاتحادية ... وجدتني مضطراً إلى سحب ذلك التفويض منه وإغلاق الصحيفتين ... ونشرت القرارات في الصحيفة الرسمية وأذيعا قبل أن يعلم المندوب السامي بذلك .

وفي حوار بعد ذلك مع المندوب السامي قلت له « إن حرية الرأي لا تعني التهجم على الدول الشقيقة » . فأجابني بالحرف الواحد « إنني أعلم أن لديك

نزعة ديكتاتورية وتضيق ذرعا بالمعارضة والديكتاتور عادة يفعل ما يريد ... فافعل ما تشاء » .... ولقد ساءني اتهامه لي بالديكتاتورية وكرر ذلك الاتهام مراراً أمام المجلس الأعلى لحكومة الاتحاد وفي قراراته لوزارة الخارجية البريطانية ... ولكن العلاقات بيني وبينه كانت قد توترت فلم أهتم بالرد عليه .

حقاً لقد اتخذت عدة قرارات دون أخذ رأي المجلس الأعلى الاتحادي أو المندوب السامي البريطاني .... ولكنني كنت أشعر المجلس الأعلى الاتحادي بالقرار الذي أتخذه بعد تطبيقه وإذاعته ... لم تكن تلك ديكتاتورية بل كنت أعلم أن المجلس الأعلى الاتحادي يعمد إلى المناقشات البيزنطية التي تدور في حلقة مفرغة دون اتخاذ قرار حاسم في النهاية .... لقد كنا نمر في الأعوام الأخيرة بظروف إرهابية واسعة النطاق ... والظروف غير العادية تتطلب معالجة غير عادية أيضاً... واللجوء إلى الوسائل غير القانونية يتطلب أيضا اتخاذ وسائل غير قانونية لكبح جماحها .

وعموما في خلال تطور الصحافة العدنية بلغت بعض الصحف درجة عالية من الشعور بالمسئولية في حين انحط البعض منها إلى الدرك الأسفل من المهاترات الشخصية والسباب اللاذع الذي لم تعهده أي بلاد عربية أخرى .

الفصل الحادي عشر

الأحزاب السياسية العدنية

تشكلت في عدن أحزاب سياسية مختلفة تهدف إلى تحقيق مخططات سياسية وهذه أهمها .

الجمعية العدنية

تشكلت الجمعية العدنية قبل عام ١٩٥٠ ... كان الأب الروحي لها المرحوم محمد علي ابراهيم لقمان المحامي الذي كان رائد النهضة الفكرية في عدن والجنوب بلا منازع .أمّا رسميا فقد كان المرحوم السيد حسن علي بيومي رئيساً لها . وكان السيد علي محمد لقمان أميناً عاماً لها .

وقد التف جمهور العدنيين ومعظم المثقفين والمفكرين حول الجمعية العدنية... كما شغل الأعضاء البارزون في الجمعية العدنية مناصب تشريعية ووزارية عدة ... وتعود رجالها فعلاً على إدارة الحكم بل والقضاء أيضا .

وكانت صحيفة « فتاة الجزيرة » اليومية تعبر عن أفكارها ... أما الصحيفة الرسمية لها فقد كانت « العلم العدني » وهي صحيفة يومية للأستاذ علي محمد لقمان .

أما أهدافها فكانت واضحة وهي : اعطاء عدن الحكم الذاتي ثم استقلالها كدولة ذات كيان خاص بها .

أما بالنسبة للولايات الغربية وحضرموت فقد كانت الجمعية العدنية تنظر اليهم كأشقاء يجب مساعدتهم في التقدم والتطور .

وفي يقيني أن الحكومة البريطانية كانت في البداية تؤيد هذا الاتجاه وتعمل بكل السبل على تحقيقه ... والفصل بين هذه الاجزاء .

وقد خطت الجمعية العدنية خطوات واسعة في هذا المضمار ... فعملت على تطوير دستور حكومة عدن المحلية ثم دستور حكومة عدن المركزية حتى تم إنشاء حكومة وطنية في عدن مسئولة مباشرة للشعب عن طريق انتخابه للمجلس التشريعي .

وقد كانت الجمعية العدنية واقعية جداً لأنها أدركت أن قيام حكومة عدنية وطنية بدون جهاز إداري عدني كامل أمر غير ممكن . وعليه فقد شرعت في المطالبة بقانون « تعدين الوظائف » وفعلاً أقر المجلس التشريعي والحكومة هذا المشروع وتشكيلت « لجنة تعدين الوظائف » والتي كانت مهمتها تتلخص في التخلص من جميع الموظفين الأجانب — بريطانيين كانوا أم غير ذلك — العاملين في خدمة حكومة عدن وترتب منطقياً على هذا التشريع ازدياد عدد العدنيين في جامعات ومعاهد بريطانيا .... وكان كل طالب يذهب وهو يعلم مقدماً الوظيفة التي سيشغلها بمجرد تخرجه .... بل كان حتى بعد التخرج يعد اعداداً خاصاً في بريطانيا في الوزارة البريطانية المختصة .

وللأسف الشديد حدث انشقاق بين أقطاب الجمعية العدنية بعد ذلك .... ولكن الصورة التي رسمتها الجمعية العدنية أساساً كانت هي الأصل لكل التطورات بصرف النظر عن الأسماء والمسميات .

رابطة الجنوب العربي

ولقد ظهر في عام ١٩٥١ حزب آخر ينادي بنقيض ما تنادي به الجمعية

العدنية ... وهو حزب رابطة الجنوب العربي الذي كان يهدف إلى تحقيق دولة موحدة لكافة أجزاء الجنوب العربي .... أي دولة تشمل عدن والمحمية الغربية والمحمية الشرقية « حضرموت » ومسقط وعمان .

أمّا مؤسس ورئيس الحزب فكان فضيلة السيد محمد علي الجفري ... ولا يزال .... وكان الأمين العام في البداية السيد رشيد الحريري . ثم انتخب الحزب السيد شيخان عبد الله الحبشي المحامي أميناً عاماً له .

وبدون مواربة طرح حزب رابطة الجنوب العربي منذ البداية شعاره « لا استقلال بدون اتحاد » « ولا اتحاد بدون عدن » وهكذا اصطدم حزب الرابطة بالجمعية العدنية وبالحكومة البريطانية معاً التي كانت حينذاك لا ترغب في قيام أي اتحاد ... وبعبارة أخرى وقع حزب الرابطة بين شقي الرحى : الجمعية العدنية والحكومة البريطانية اللذين عملا على سحقه ومع ذلك لم يستطيعا سحقه كما سيأتي .

وبالإضافة إلى السيد محمد علي الجفري ، رئيس حزب الرابطة ، وهو خريج من الجامعة الأزهرية ... وخطيب مفوه قوي الحجة وسياسي مرن ومتزن يحظى باحترام أنصاره ومناهضيه على السواء لما عرف عنه من نزاهة فذة .... فقد كان في حزب الرابطة عناصر قوية من المثقفين العدنيين الذين آمنوا عن عقيدة بضرورة وحدة المنطقة كلها .

وكما كان للجمعية العدنية صحيفة تنطق بلسانها فقد كان للرابطة أيضاً صحيفة تعبر عن آرائها جزئيا وهي « النهضة » للسيد عبد الرحمن جرجره ثم « الجنوب العربي » للأستاذ أحمد عمر بافقيه التي كانت لسان حال الرابطة وسنأتي على تفاصيل هذا الحزب ومصيره فيما بعد .

الجبهة الوطنية المتحدة

خلال الإضرابات العمالية العامة عام ١٩٥٤ شعر العمال أنه لا بد من

قيادة سياسية تقودهم فقامت « الجبهة الوطنية المتحدة » وبرغم أن الحكومة العدنية لم تعترف بها كحزب إلاّ أنها اكتسبت شعبية كبيرة كادت تطغى على أي حزب ... ولكن عدم مرونة قادتها السياسيين وتشددهم أدى في النهاية إلى انحلالها الكامل .... ولم تعمر أكثر من بضعة أشهر مع أنها كادت خلال تلك الفترة القصيرة أن تصل إلى الحكم .

الحزب الوطني الاتحادي

كما أشرت آنفاً حدث تصدع في الجمعية العدنية ، وكان هناك جناحان ، الأول تحت رئيس الجمعية وهو المرحوم السيد حسن علي بيومي .... والآخر تحت أمين عام الجمعية وهو الأستاذ علي محمد لقمان .

ولما لم تكن للسيد حسن علي بيومي صحيفة تدافع عن وجهة نظره فقد طلب مني أن أقوم بهذه المهمة .... بوصفي زميلاً وصديقاً قديماً له ولأنني كنت فعلا أؤيد آرائه .... وهكذا نشرت في صحيفتي « الزمان » وجهة نظر السيد حسن علي بيومي ودافعت عنها خلال ثلاثة أعوام بالرغم من أن صحيفة « الزمان » كانت لسان حال الجمعية اليمنية الكبرى وحزب الشورى اليمني .... ولكن ذلك لم يحل دون نشر وجهة نظر السيد حسن علي بيومي إذ أنه — بالرغم من رئاسته للجمعية العدنية التي كانت تنادي بقيام كيان سياسي منفصل لعدن .... وكان هذا سبب الانشقاق في صفوف الجمعية العدنية — كان ينادي بأيمان وعقيدة صادقة بوجوب تحقيق وحدة « اليمن الطبيعية » لا وحدة الجنوب فحسب .... وفعلا حين شكل السيد حسن علي بيومي « الحزب الوطني الاتحادي » كانت المادة الأولى في دستوره العمل على تحقيق وحدة « اليمن الطبيعية » وقد تشكل الحزب الوطني الاتحادي — بعد فشل جميع المحاولات التي قام بها السيد حسن علي بيومي لرأب الصدع بينه وبين الأمين العام للجمعية العدنية — السيد علي محمد لقمان .... وبعض الأعضاء البارزين في الجمعية العدنية .... وعليه اضطر السيد حسن علي بيومي عام ١٩٦٢ إلى تشكيل حزب جديد باسم « الحزب الوطني

الاتحادي » برئاسته .... وكان السيد عبد الرحمن جرجرة الأمين العام للحزب ... وقد عهد إلي السيد حسن علي بيومي بالتكلم بلسان الحزب وإعداد كافة الوثائق الإعلامية والسياسية له على الصعيدين المحلي والعالمي .... كما أنني أصدرت صحيفة « العروبة » اليومية التي كانت لسان حال الحزب الوطني الاتحادي .

ولقد تبنى هذا الحزب مشروع دمج عدن في اتحاد الجنوب العربي ....ولكن وللأسف الشديد جاءت الأحداث مخيبة لآماله فيما بعد .

الفصل الثاني عشر

التنظيم السياسي في المحمية الغربية

كما تحدثت بإسهاب عن التنظيم السياسي لحكومة عدن، سأتحدث أيضاً عن التنظيم السياسي في المحمية الغربية .

سياسياً :

سياسيا — تشمل المحمية الغربية عدةسلطنات وإمارات ومشيخات يبلغ مجموع سكانها حوالي نصف سكان عدن .... ولا تربطها أي علاقات مع بعضها البعض .... وهذه هي أهم مناطق المحمية الغربية .

السلطنة العبدلية

السلطنة الفضلية

السلطنة العوذلية

سلطنة يافع الساحل

مكاتب ومشيخات يافع العليا

إمارة الضالع

إمارة بيحان

سلطنة العوالق العليا

مشيخة العوالق العليا

سلطنة العوالق السفلى

سلطنة الحواشب

ادارة دثينه « أو جمهورية دثينة كما كان يقال »

مشيخة الشعيب

مشيخة العلوي

مشيخة العقربي

وكانت كبرى هذه السلطنات السلطنة العبدلية . ... أما السلطنات الأخرى فكان عدد سكان أكبر سلطنة أو إمارة فيها لا يتجاوز عدد سكان الحي التجاري في عدن .

وكانت هذه السلطنات تعيش حياة بدائية وتحكم بطريقة بدائية .... اذا استثنينا السلطنة العبدلية التي كان لها مجلس تشريعي ومجلس مديرين « يقوم بمهام تشبه مهام مجلس الوزراء » ومحكمة استئناف عليا .

أما المناطق الأخرى فكانت تعيش في القرون الوسطى في الوقت الذي دخلت فيه عدن القرن العشرين ... وكانت كل ولاية منها تحكم اسميا بحكم سلطان أو أمير أو شيخ .... ولكن فعلياً كانت تحكم بواسطة مستشار بريطاني من موظفي حكومة عدن .... وتكون استشارته ملزمة للسلطان أو الأمير ؛ وتدار الشئون الأخرى حسب النظام القبلي التقليدي .

وقد جردت بريطانيا هؤلاء الحكام من كل سلطة واخضعتهم لمستشاريها ... فاذا حدث خلاف بين سلطان ومستشار فإن رأي المستشار هو الأرجح واذا لم يقبل السلطان بذلك فإن السلطان لا ينحي المستشار من منصبه بل إن المستشار

هو الذي ينحي السلطان . كما حدث فعلاً في السلطنة العبدلية والسلطنة الفضلية .

هذا التسلط على شئون الحكام عمل على أضعاف مركزهم أمام قبائلهم . فكان الكل يتجه إلى المستشار لعلمهم بأنه صاحب الأمر والنهي والنقض والإبرام .

ثقافياً :

كانت المنطقة متخلفة ولم توجد فيها غير المدارس الابتدائية وفي بعض منها المدارس المتوسطة .... ويرسل المتفوقون من الطلبة إلى كلية الاتحاد « بعد إنشاء الاتحاد معهداً للدراسة الثانوية » وكان هؤلاء من القلة بمكان .

أما إنشاء كلية الاتحاد الثانوية فكان الغرض الحقيقي من وراء ذلك هو عدم امتزاج الطلبة العدنيين بإخوانهم من طلبة المحمية الغربية .... لتعميق التفرقة .

اقتصادياً :

أنشأت بريطانيا زراعة للقطن في السلطنة الفضلية والسلطنة العبدلية .... كان لها نجاح كبير .... وكان لمشروع زراعة الخضراوات في السلطنة العوذلية أيضاً نجاح كبير إذ كانت المصدر الرئيسي لتزويد عدن بالخضراوات .... أما الجهات الأخرى فقد أهملت إهمالاً تاماً .

عسكرياً :

والشيء الوحيد الذي قدمته المحمية الغربية لعدن كان الجيش .... والذي عمل بعد ذلك نتيجة جهله وبوحي من السياسة البريطانية على تدمير المحمية الغربية وعدن ثم على تدمير نفسه أيضاً .

ويرجع السبب في أن العدنيين كانوا لا يرغبون في الخدمة العسكرية في حين كانت الخدمة العسكرية المصدر الرئيسي لبعض الولايات .... وخاصة تلك التي تسكنها قبائل محاربة .... وعلى الأخص مشيخة العوالق العليا التي كانت

بالرغم من صغر حجمها تقدم أكبر نسبة في الجيش .... ولعل ذلك يعود إلى اهتمام أميرها بشعبه وحصافته السياسية في أن الجيش سيكون في يوم ما عنصراً هاماً في تخطيط مستقبل الجنوب العربي .

الحروب القبلية :

كانت الحروب القبلية تثار في المنطقة الغربية لأتفه الأسباب ولكن الحكومة البريطانية وضعت حداً لذلك عام ١٩٥٢ حين حاولت من جهة إقرار النظام ومن جهة أخرى توزيع الأسلحة والعتاد الحربي على رجال القبائل لكسب ولائهم بدلاً من تزويدهم بالمحاريث البخارية ومضخات المياه ووسائل الزراعة الحديثة .

هذا التخلف وهذا التناحر ترك في نفوس العدنيين أثراً سيئاً .... وأغلق باب التفاهم والاتحاد الطوعي بين الجانبين .

وحتى في المحمية الغربية نفسها كان بعض الحكام يعمل ضد الآخر وكانت بريطانيا تقوي هذه النزعة وتغذيها بحيث لا يمكن أن يتحد الحكام تلقائياً وقلبياً ... بالرغم من أن بعض حكام المحمية الغربية كانوا طيبي القلب والسريرة وغير ميالين للتناحر . بل أن بعضهم كان مثالاً للحاكم العربي التقليدي في بساطته ومشاركته شعبه في السراء والضراء وفتح بابه على مصراعيه للزائر والغريب .

ولكن المستشارين البريطانيين حاولوا إفساد تلك الروح الطيبة وبذروا بذور الشكوك والانقسام بين الحكام أنفسهم .

وانني أتهم بريطانيا صراحة بأنها عملت عن قصد لكي تعمل من المحمية الغربية منطقة متخلفة سياسياً وادارياً واقتصادياً وعطلت سلطة الحكام ومزقت أي هيبة كانت لهم لدى شعوبهم .

نظرة واحدة إلى هذا التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي يجعلنا ندرك عند مقارنته بالتنظيم السياسي في عدن لماذا رفض العدنيون الدمج في الاتحاد ولماذا لم يحدث الانسجام بين الجزئين ... لأن بريطانيا قد عملت على عدم الانسجام بينهما .... منذ بداية البداية حتى نهاية النهاية .

الفصل الثالث عشر

التنظيم السياسي في المحمية الشرقية

تتألف المحمية الشرقية، من السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية والسلطنة الواحدية وسلطنة « قشن » التي تشمل المهرة الواقعة على حدود مسقط وعمان كما تشمل أيضا جزيرة سقطره في المحيط الهندي — وهي جزيرة لها أهمية استراتيجية في الحرب البحرية وكقاعدة للغواصات .

التنظيم الحكومي :

يختلف التنظيم الحكومي في كل جزء من هذه الأجزاء عن مثيله في الجزء الآخر . ففي السلطنة القعيطية مثلاً يوجد مجلس دولة يساعد السلطان على تسيير دفة الأمور وعلى وضع التشريعات للبلاد — ولكن من المؤسف جداً والمؤلم في نفس الوقت أن المستشار البريطاني « وعلى الأخص « المستر بوستيد » كان يتدخل في شئون هذا المجلس بطريقة تضر بأعماله وقد نهج نهجه المستشارون البريطانيون الآخرون في المنطقة .

ولكن بالرغم من تدخل المستشارين البريطانيين فقد استطاع مجلس الدولة في كثير من الأوقات العمل من أجل مصلحة البلاد والشعب الحضرمي .

السلطة التنفيذية :

وكانت السلطة التنفيذية مناطة بوزير دولة مسئول عن أعماله لرئيس الدولة ولمجلس الدولة ولكنه أحياناً كان يتلاعب وينتهج سياسة خاطئة بالتواطؤ مع المستشار البريطاني .

القضاء :

كان القضاء في السلطنة القعيطية في حضرموت مستمداً من الشريعة الإسلامية السمحاء كلياً وقد وضع في حضرموت قانون أصلح بكثير من وجهة النظر الإسلامية من قانون عدن البريطاني .

الجيش :

ولأغراض الدفاع عن المنطقة أوجدت بريطانيا جيشاً عرف باسم « جيش البادية الحضرمي » وكان يتألف من ضباط وجنود من حضرموت ودرب على طريقة الفيلق العربي في الأردن سابقاً ... إلاّ أن هذا الجيش كان في النهاية مسئولا أمام المستشار البريطاني .

الاقتصاد :

يعتبر الشعب الحضرمي من أكثر شعوب العالم إقداماً في ميادين التجارة العالمية مروراً بأوروبا والعالم العربي حتى الشرق الأقصى في ماليزيا وأندونيسيا والفليبين . وقد جمع تجار حضرموت في الخارج ثروات طائلة استخدموا جزءاً منها في الاستثمار داخل بلادهم وخارجها وأنفقوا الجزء الآخر على إعالة عائلاتهم في حضرموت وفي نفس الوقت لم يبخل تجار حضرموت عن الإنفاق بسخاء في تشييد المعاهد الثقافية وعلى الأخص الدينية وعلى المشاريع الحيوية التي تعود بالخير والنفع على سكان البلاد .

الثقافة :

من الوجهة الثقافية كانت حضرموت ولا تزال متقدمة ثقافياً بمراحل بالنسبة للأجزاء الأخرى من الجنوب العربي الواقع تحت الحكم البريطاني – فيما عدا عدن بالطبع التي كان مستوى الثقافة فيها من أعلى ما يمكن في العالم العربي بالنسبة لعدد سكانها– وقد اهتم رجالات حضرموت بالثقافة اهتماماً لا مزيد عليه وظهر فيها نوابغ وفطاحل من العلماء والقضاة والشعراء واللغويين كما ظهر فيها عدد لا بأس به من الجامعيين الذين درسوا في الجامعات العربية والأجنبية على حساب ذويهم .

السياسة والاجتماع :

ونظرة واحدة إلى هذا الوضع يجعل المرء يدرك بسهولة الفرق الشاسع بين حضرموت « المحمية الشرقية » وبـــين « المحمية الغربية » كانت حضرموت دون عدن سياسياً واقتصادياً وثقافياً من وجهة نظر العلوم الحديثة والتكنولوجيا – وان كانت أكثر ثقافة من عدن في الشئون الدينية وعلى الأخص الفقه الأسلامي ... ولكن حضرموت بالرغم من تفوق عدن عليها كانت متفوقة بمراحل على المحمية الغربية ولم تشهد حضرموت الفوضى التي كانت ضاربة أطنابها في المحمية الغربية .. وكانت أكثر استعداداً للامتزاج مع عدن لو وجدت بينها وبين عدن حدود متصلة خاصة وأنه كانت لديها حركة نقابية وأحزاب سياسية معتدلة ... بل لقد كان معظم وزراء عدن من أصل حضرمي .

السلطنة الكثيرية :

وهي سلطنة صغيرة الحجم ولكنها لا تختلف عن السلطنة القعيطية من حيث النظم التي ذكرناها آنفاً .

السلطنة الواحدية

كانت هذه السلطنة أصلا ضمن المحمية الشرقية ولكنها لم تبلغ الدرجة التي بلغتها حضرموت .... وحينما أنشأت بريطانيا اتحاد الجنوب العربي عملت على فصلها من المحمية الشرقية وضمها إلى المحمية الغربية .

سلطنة المهرة وقشن :

كانت هذه السلطنة التي تقع في الصحراء المتاخمة للربع الخالي وتمتد حتى ساحل مسقط وعمان سلطنة صغيرة وقليلة السكان وكانت تعيش في حالة بدائية أشبه ما تكون بولايات المحمية الغربية .... ومن عجب أن هذه السلطنة الصغيرة استطاعت الحفاظ على جزيرة سقطرة الواقعة في المحيط الهندي رغم بعدها عن أراضي المهرة بأكثر من ألف ميل .

خلاصة :

هذا موجز أسوقه ليدرك القراء الفوارق الشاسعة بين أجزاء الجنوب العربي وعدن التي كرست بريطانيا كل جهودها لتعميقها حتى تحول دون اتحادها والتقائها بصورة طبيعية .

سلطنة مسقط وعمان :

كانت سلطنة مسقط وعمان منطقة مغلقة على الجميع ولم تكن تحت إدارة حكومة عدن مباشرة وان كانت حكومة عدن مسئولة عن الأمن الداخلي فيها والدفاع عنها بموجب تنظيم عسكري خاص منح حكومة عدن السلطة لإنشاء قوة في مسقط وعمان تعرف باسم « كشافة عمان » وأحياناً كانت ترسل قوات إضافية اليها من عدن للمحافظة عليها وعلى القواعد الجوية البريطانية في جزيرتي مسيره وسلاله . وفي ما عدا ذلك لم تكن حكومة عدن تشرف على شئونها الداخلية .

الفصل الرابع عشر

سياسة بريطانيا في الجنوب العربي

سياسة بريطانيا في الجنوب العربي ...

في هذا البحث أريد أن أتحدث بصراحة عن السياسة البريطانية ازاء عدن ومنطقة الجنوب العربي كله وحتى الخليج العربي ... كما عرفتها شخصياً من الوزراء البريطانيين مباشرة .

اضطراب السياسة البريطانية في المنطقة :

لقد مرت السياسة البريطانية في المنطقة بمراحل مختلفة مضطربة نتيجة تضافر أربعة عوامل : العامل الأول تغير التوازن الدولي لغير صالح بريطانيا .... العامل الثاني استقلال شبه القارة الهندية وجزيرة سيلان وبورما عام ١٩٤٧ : أي بداية تقلص السيطرة البريطانية شرق قناة السويس وبداية تفكك الامبراطورية البريطانية في آسيا وافريقيا بعد استقلال شبه القارة الهندية التي كانت تشكل حجر الزاوية في صرح الامبراطورية كلها .... أما العامل الثالث بداية وعي الشعوب المستعمرة ومطالبتها باستقلالها ... أما العامل الرابع فكان تعاقب الوزارات البريطانية بين محافظة وعمالية .... لكل منهما سياستها الخاصة .... في الشئون الدفاعية والاستعمارية .

السياسة البريطانية التقليدية في الجنوب العربي :

كانت السياسة البريطانية في المنطقة قائمة على أساس تخلف اليمن .... والاستفادة من ذلك التخلف . ولكنها وجدت نفسها بعد مدة مطالبة من قبل الحكومة الملكية اليمنية بتسليم المنطقة على أساس أنها جزء من اليمن الطبيعية .... وفعلاً كان السيد حسن بن ابراهيم وزير اليمن المفوض في الجامعة العربية يعارض أي مذكرة يقدمها حزب رابطة الجنوب العربي أو أي هيئة أخرى باعتبار أن مسألة الجنوب العربي مسألة تتعلق بالحكومة اليمنية .... وبالطبع ما كانت عدن أو ولايات المحمية الغربية أو حضرموت لتقبل الانضمام الى حكومة يمنية متخلفة عنها بمراحل عدة .

ولكن هذا الوضع فرض على بريطانيا انتهاج سياسة خاصة بالجنوب العربي ... وهو اتباع طريقتها السياسية التقليدية .

سياسة تجزئة الجنوب العربي :

كانت هذه السياسة تقضي بتجزئة الجنوب العربي تجزئة دقيقة ومنظمة على هذا الأساس :

١ ــ قيام حكومة وطنية مستقلة في عدن .

٢ ــ قيام حكومة وطنية مستقلة في الولايات الغربية تشكل حاجزاً منيعاً بين عدن واليمن .... وتمتلك القوة العسكرية الكافية لصد أي هجوم قد تقوم به اليمن عليها .... مع أن اليمن كانت حينذاك من الضعف العسكري بمكان .

٣ ــ قيام حكومة وطنية مستقلة في حضرموت تشمل السلطنة القعيطية والكثيرية والواحدية والمهرة وقشن مع جزيرة سقطره .

٤ ــ قيام حكومة وطنية مستقلة كحكومة مسقط وعمان .

٥ ــ قيام اتحاد مستقل للخليج العربي .

٦ — قيام حكومة مستقله للبحرين .

ولقد كانت الحكومة البريطانية مقتنعة بهذا الوضع الذي يكفل لها توازن القوى في جنوب شبه الجزيرة العربية كلها .... ولم تكن لتسمح بتغيير هذا الوضع نتيجة أي عمل قد تقوم به الحكومة السعودية أو الحكومة اليمنية .

وبناءً على مخطط التجزئة هذا كان لا بد من وجود سياسي بريطاني يستطيع فهم أبعاد مشكلة المنطقة كلها .... ويتخصص تخصصاً دقيقاً وعاماً في شئون المنطقة . وقد وقع اختيار المستر أنطوني أيدن ووزير خارجيته المسترسلوين لويد على السير ويليام لوس للقيام بهذه المهمة .... أي مهمة التخصص السياسي في شئون الأجزاء الواقعة تحت حماية أو سلطة بريطانيا في شبه الجزيرة العربية كلها.

والسير ويليام لوس كما عرفته — رجل صلب قوي الأرادة وله شخصية قوية وان كانت تشوب شخصيته شيء من الغطرسة والترفع .

كان السير ويليام لوس حاكم بحر الغزال في السودان قبل استقلاله . وبعد استقلال السودان عين حاكماً عاماً لعدن والمحميتين الغربية والشرقية ولكن صلاحيته الفعلية كانت تشمل الخليج كله .... بوصفه عميد السياسيين البريطانيين في المنطقة كلها .

ولقد عرفت السير ويليام لوس معرفة تامة على الصعيد الرسمي وغير الرسمي ... وفي الخطاب الذي ألقاه يوم وصوله عدن — بعد أن أقسم اليمين الدستورية أمام رئيس المحكمة العليا — وكان وصوله عقب تأميم قناة السويس ألقى خطاباً « تهديدياً » قال فيه انه اذا لم يلغ تأميم القناة فإن اقتصاد عدن سينهار انهياراً كاملاً وستعود عدن كما بدأت مدينة ساحلية صغيرة تعيش على صيد الأسماك ليس إلاّ ... وأضاف بأن لبريطانيا مصالح أخرى شرق قناة السويس وعلى الأخص في أرخبيل الملايو وأنه اذا لم يتم الوصول إلى اتفاق سلمي حول وضع قناة السويس فأن بريطانيا ستضطر إلى اتخاذ اجراءات ذات فعالية شديدة . وبصورة غير مباشرة أشعر المجلس التشريعي ومجلس حكومة عدن المحلية

والسياسيين والصحفيين أنه أيضاً لن يترك الحبل لهم على الغارب بل سيقبض بيد من حديد على تأمين السيادة البريطانية في المنطقة كلها .... وحذر الصحافة العدنية من مغبة التهجم على الحكومة البريطانية كما كانت تفعل في عهد سلفه وان عهده سيكون عهداً حازماً .... ولم يشر في خطابه إلى أنه سيدخل أي تعديلات في دستور عدن أو إصلاح الوضع السياسي .

وفعلاً كان السير ويليام لوس عند وعده فلجأ إلى سياسة البطش والقمع في عدن .... وإن أي مؤرخ لتاريخ الاستعمار البريطاني لعدن والمحميات لن يجد مناصاً من إلقاء تبعة الانهيار الذي طرأ على الحكم البريطاني بعد ذلك على عاتق السير ويليام لوس .... وسياسة القوة والفرض لا التفاهم والتسامح .

ولم يغادر السير ويليام لوس عدن بعد فترة ولايته لها وهي خمسة أعوام إلاّ وقد رأى الفوضى ضاربة أطنابها في كل مكان وشاهد بنفسه في الأيام الأخيرة لحكمه خطأ سياسته وأن من يبذر الريح يجني العاصفة .

ولا أزال أتذكر ما قاله لي السيد محمد علي باشراحيل عضو المجلس التشريعي والتنفيذي في حكومة عدن بمجرد انتهاء خطاب السير ويليام لوس — من أن عدن ستشهد عهداً جديداً من الفوضى والاضطرابات السياسية .... فأجبته بأن الرجل ربما كان لا يعني فعلاً ما يقول وانه كان يقوم بمسرحية .... فأجاب السيد محمد علي باشراحيل بأنه بدأ فعلاً المشهد الأول من مسرحية دموية .

وفي نفس الأسبوع أقمت له ولعقيلته حفلة عشاء كبرى بالنيابة عن حكومة عدن المحلية .... حضرها كل السياسيين والصحفيين في عدن ولم أقدم أي خطاب ترحيب له ولم يبال هو بذلك أيضاً ... وكانت مجرد حفلة استقبال رسمية جداً .

وفي الأسبوع التالي انتخب مجلس حكومة عدن المحلية المرحوم السيد حسن علي بيومي رئيساً له خلفاً للرئيس البريطاني السابق .... ووجه المجلس الدعوة لحفلة في فندق الهلال لتوديع رئيسه السابق وقد دعي السير ويليام لوس وعقيلته إلى

الحفلة التوديعية ... وقبل ميعاد الحفلة بيومين حدث الاعتداء الثلاثي على مصر وكانت حكومة عدن المحلية تعرف نوايا بريطانيا وذريعتها في مهاجمة مصر مما رأته من استعداد عسكري كبير في قاعدة عدن الجوية والبحرية ... وتدفق القوات البريطانية عليها ... كما كان الأمر بالنسبة للاستعداد العسكري غرب السويس في جزيرة قبرص ووقعت حكومة عدن في حيرة ... هل تحتفل ودماء العرب تسيل فوق أرض مصر – تماماً كما جاء في خطاب السير ويليام لوس التهديدي الذي ألقاه في المجلس التشريعي – أم تلغي الدعوة أم تسحب الدعوة التي وجهتها للسير ويليام لوس وعقيلته وبعد مداولات مغلقة قررنا أن تقام الحفلة ولكن باقتضاب ... وان لا يحضرها من البريطانيين أكثر من خمسة أشخاص بما فيهم السير ويليام لوس وعقيلته .... وسحبت الدعوة عن الآخرين ... وكانت الحفلة التوديعية لرئيس حكومة عدن المحلية أشبه ما تكون بحفلة « طرد » منها بحفلة توديع .... وانتهت في دقائق طبقاً للتعديل الذي أدخل على برنامجها .... وعقب نهاية الحفلة خرج السير ويليام لوس وعقيلته بعد أن جذبني إلى ناحية وقال « انني أقدر تماماً دقة موقفكم وشعوركم .... ولن يؤثر ما حدث في علاقتي معكم » وطبعاً لم أجبه .

وبعد حرب السويس بدأ السير ويليام لوس يخفف من غلوائه .... فواصل ما قام به سلفه من محاولة لأنشاء حكومة لأمارات المحمية الغربية لا تدخل عدن فيها .... بل تواصل طريقها نحو التطور الدستوري المستقل .... ولكنه لم يقم بعمل ما بهذا الصدد .

عهد الاضطراب الصناعي :

ولكن تعاظم الحركة العمالية العدنية والاضطرابات التي تلتها جعلت السير ويليام لوس يقف وجهاً لوجه ضد الحركة العمالية .... فهددها وتبادلت معه التهديدات وأخيراً عمل على قمعها بالقوة العسكرية وبدأ إطلاق النار في المراكز

الصناعية ولأول مرة في تاريخ عدن بدأت الدماء تسفك في الشوارع .... وردت الحركة العمالية على ذلك بإحراق بعض المصانع والمنشآت .

وفي الحقيقة كانت حكومة عدن المحلية وعلى رأسها المرحوم السيد حسن علي بيومي تستطيع ايقاف تلك الإضرابات والحيلولة دون سفك الدماء واحراق المصانع .. وكان السياسيون العدنيون خارج الحكم يستطيعون ذلك أيضاً .... ولكن أحداً لم يحرك ساكناً لتهدئة الموقف بل على العكس حين بدأ العمال يتضعضعون نتيجة عدم دفع أجورهم وبدأوا يفكرون في العودة إلى أعمالهم زودتهم حكومة عدن المحلية سراً بالأموال اللازمة لهم وباتفاق سري آخر مع الغرفة التجارية العدنية « التي كان يفترض فيها أن لا تشجع الأضرابات العمالية » كان الآف العمال المضربين ينالون أجورهم بانتظام الأمر الذي جعلهم قادرين على الإستمرار في الاضراب ستة أشهر وكانوا سيواصلون الإضراب لعام أو حتى أكثر من ذلك ما دامت أجورهم مضمونة ... وفي خلال هذه الأزمة وصل إلى عدن وفد برلماني بريطاني يمثل الأحزاب الثلاثة المحافظين والعمال والأحرار لبحث الموقف ... وفتح ميناء عدن من جديد وكان قد أصابه الشلل نتيجة الإضرابات .... وبمعنى آخر فأنه بعد فتح قناة السويس أمام الملاحة العالمية في الطرف الغربي من البحر الأحمر أغلق ميناء عدن في وجه الملاحة الدولية شرق السويس .... وكأن قناة السويس لم يعد فتحها .

وقد استطاعت اللجنة البرلمانية البريطانية بمجرد وصولها أن تدرك أن حكومة عدن المحلية والغرفة التجارية العدنية كانتا وراء الاضرابات بسبب الجفاء القائم بينهم وبين السير ويليام لوس .... وأشارت اللجنة البرلمانية على السير ويليام لوس أن يتجنب المفاوضات مع الحركة العمالية بل يتجه مباشرة للتفاوض مع حكومة عدن المحلية والحصول على تأييدها .... وقد قام السير ويليام لوس بذلك مكرهاً وطبعاً تنصلت حكومة عدن من أي دخل لها في الإضرابات « ولم يكن ذلك صحيحاً فقد كنت عضواً فيها وأعرف الحقيقة بكامل تفاصيلها » ولكنها أبدت « استعدادها لتقريب وجهة النظر بين الأطراف المختصة » شريطة أن

يجري تعديل أساسي في دستور حكومة عدن المركزية وأن توسع صلاحيات حكومة عدن المحلية .... وقد أمرت الحكومة البريطانية السير ويليام لوس بإعلانه قبول تلك المطالب وتنفيذها .... وسحبت حكومة عدن المحلية بعد ذلك تأييدها للعمال والإضراب وعاد العمال إلى أعمالهم وهدأ الوضع مؤقتاً .

وبدأ السير ويليام لوس يتعرف على أخطبوط السياسة العدنية .... وبدأ يتقرب إلى الساسة العدنيين وفي نفس الوقت تولى المرحوم السيد حسن علي بيومي وزارة العمل والشئون الاجتماعية والمرحوم السيد عبد الله ابراهيم صعيدي وزارة المعارف والسيد عبد الله سالم باسندوه وزارة المالية والسيد الصافي وزارة الطاقة الكهربائية .... وحدث تغيير في أمانة ميناء عدن وجميع أجهزة الحكومة أتاح مجالاً أكبر لاشتراك العدنيين في الحكم اشتراكاً فعالاً .... وإن كانوا لا يكتفون بذلك .

بريطانيا تتبنى فكرة الاتحاد :

واستأنف السير ويليام لوس مفاوضاته مع حكام الولايات الغربية لتشكيل « اتحاد إمارات الجنوب العربي » ... وكان المعتمد البريطاني للمحمية الغربية المستر كنيدي تريفاسكس « السير كنيدي تريفا سكس فيما بعد » واثقاً من نفسه أكثر مما يجب .... وقد صور للسير ويليام لوس والحكومة البريطانية أن الإمارات الغربية أسلس قياداً من عدن وسيتم مشروع الاتحاد بينها بدون أي هزة أو معارضة .... خاصة وأن حزب رابطة الجنوب العربي يؤيد الوحدة وينادي بها ويجاهد في سبيلها .

وكان المشروع البريطاني يقضي بان لا تدخل عدن على الإطلاق في هذا الاتحاد واشتدت النزعة الانفصالية في عدن وايدتها بريطانيا بكل قواها ... كما كان المشروع لا يشمل حضرموت اذ كان اساس السياسة البريطانية في المنطقة يقوم على خلق عدة حكومات مستقلة يرتبط بعضها ببعض بواسطة بريطانيا .

رابطة الجنوب العربي تعارض الإتحاد :

ولكن الحكومة البريطانية فوجئت بمعارضة قوية للاتحاد من قبل رابطة الجنوب العربي .... فقد كانت الرابطة تسعى إلى قيام اتحاد كامل تنصهر في بوتقته كل الولايات الغربية والشرقية « حضرموت » ومسقط وعمان ... وأخيراً وليس آخراً عدن « عاصمة الدولة الموحدة » .

كانت الحكومة البريطانية تفكر في اقامة أربع دول في المنطقة تستقل كل دولة ... بما في ذلك دولة عدن — كما حدث في سنغافوره — في حين كانت الرابطة تفكر في قيام دولة موحدة « لا دولة اتحادية » للمنطقة كلها . كانت اهداف الرابطة تقوم على ثلاث ركائز رئيسية وهي .

اولاً — إلغاء السلطنات والإمارات والمشيخات في الجنوب العربي كله — المحمية الغربية والمحمية الشرقية ومسقط وعمان — وانصهارها كلها في دولة موحدة .

ثانياً — دخول عدن في الاتحاد شرط ضروري .

ثالثاً — الاستقلال لدولة موحدة .

وكان ذلك أمراً يخالف السياسة البريطانية ويقلبها رأساً على عقب .

بريطانيا تصطدم بالرابطة وتضطهد قادتها :

ومن الغريب ان السلطان علي عبد الكريم فضل العبدلي كان يؤيد هذا الاتجاه وكان مستعداً للتنازل الكامل مقابل وحدة شاملة.... ولم يكن هو الوحيد في هذا المضمار بل كانت سلطنة يافع السفلى مستعدة أيضاً للانصهار في الدولة الجديدة والتخلي عن ذاتيتها الخاصة ... وفي حضرموت أبدى السلطان الكثيري أيضاً موافقته على ذلك .

وكانت الحكومة البريطانية والحاكم العام السير ويليام لوس يعتقدان أن المعتمد البريطاني المستر كنيدي تريفنا سكس حجة ما بعده حجة في شئون المحميات...

وهنا قام الحاكم العام والمستر تريفاسكس بخطوة تدل على الحماقة... فأصدرا أمراً بتنمي السيد محمد علي الجفري من الجنوب العربي وقد أبعد فعلاً ونزل في ضيافة إمام اليمن الذي أكرم وفادته .

كان الحاكم العام يعتقد ان ابعاد السيد محمد علي الجفري سيحل المشكلة ويقضي على اعتراض الرابطة ولكن الأحداث كانت عكس ذلك واشتدت مقاومة الرابطة حتى بعد ابعاد السيد محمد علي الجفري .

وبعد حين عاد السيد محمد علي الجفري إلى السلطنة العبدلية وكان رئيس المجلس التشريعي فيها ... بالرغم من ابعاد السلطات البريطانية له.... وهنا حدث اشكال قانوني دقيق حول صلاحية حكومة عدن في ابعاد السيد الجفري من بلاده... وهي ليست مستعمرة بريطانية وانتهى الأمر بمنع السيد الجفري من دخول عدن التابعة للتاج البريطاني مباشرة .

عودة إلى موقف الجمعية العدنية :

اما الجمعية العدنية فقد كانت تؤيد سياسة الحكومة البريطانية وبررت عدم دخولها في اي اتحاد على اساس (عدم التجانس السياسي والتشريعي والقضائي والثقافي والإقتصادي بين عدن والإمارات) مع الإعتراف بالتجانس العنصري ولكن لم يكن ذلك كافياً في نظرها « للدخول في اتحاد مع امارات متخلفة لا تستطيع ان ترفع رأسها امام الحكومة البريطانية » .

وكانت هذه السياسة تتفق تماماً ومخططات الحكومة البريطانية ... ولكن الجمعية العدنية كانت تقصد من وراء ذلك ضرب رابطة الجنوب العربي مستخدمة في ذلك الحكومة البريطانية نفسها .

ولكي لا تثير الجمعية العدنية الرأي العام على نفسها فقد أعلنت في بيان لها ان بعد قيام هذه الدول الأربع ستفكر جدياً في الدخول في اتحاد كونفيدرالي معها .... لا اتحاد فيدرالي .

والحقيقة أن الدبلوماسية العدنية كانت قد نضجت بعد قرن وربع من الحكم البريطاني المباشر بحيث كانت تضارع الدبلوماسية البريطانية نفسها .... يشهد على ذلك انه بدلاً من المهاترات مع الرابطة اوجدت الجمعية العدنية هوة سحيقة بين بريطانيا والرابطة .... وتعاون الوزراء العدنيون مع الجمعية العدنية فأشاروا على بريطانيا بضرورة ضرب رابطة الجنوب العربي .... في حين يقفوا هم موقف المشاهد للأحداث .

عدن ... ورئيس الدولة :

وكانت عدن تشعر أن وجود عدة سلاطين وأمراء في المنطقة من المحمية الغربية حتى حضرموت ومسقط وعمان من شأنه أن يخلق تناحراً بين الحكام حول من يتولى رئاسة الحكومة .... الأمر الذي سيعرض المنطقة كلها لعدم الإستقرار والتناحر الداخلي .

الأمير عبد الإله ملكاً على عموم الجنوب العربي ؟

وهنا قدمت الجمعية العدنية ووزراؤها مشروعاً سرياً للحكومة البريطانية ولقد نبهت الجمعية العدنية والوزراء العدنيون بريطانيا إلى التناحر الممكن بين الحكام وما يترتب عليه من نتائج سيئة قد تجر البلاد كلها إلى الفوضى .... وعدن كميناء دولي وتجاري حر لا تريد الفوضى بل الإستقرار .... وأكدت عدن أن الحكم النيابي والإنتخابات لا يمكن أن تكون ذات جدوى في مناطق لم تمارس هذا النظام . ولكي تقضي على سلطة الحكام القبليين وتصفيتهم .... اقترحت الجمعية العدنية بصورة سرية قدمتها لوزير الخارجية البريطانية بأن البلاد البدائية لا تصلح للحكم الجمهوري بل للحكم الملكي .... وعليه ومن وراء ظهور حكام الولايات قدمت الجمعية العدنية اقتراحاً لحل الإشكال على أساس تكوين « مملكة الجنوب العربي » ورشحت الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق ليكون ملكاً على الجنوب العربي خاصة وأن ثقافته تتفق مع ثقافة العدنيين شريطة

أن تكون عدن عاصمة المملكة الجديدة وأن ينادى بالأمير عبد الإله ملكاً على المنطقة بعد تولي الملك فيصل الثاني ملك العراق مقاليد الحكم ...

وقد صادف هذا الاقتراح العدني موافقة الأمير عبد الإله وبعض الساسة البريطانيين .... ولكن المذبحة الدموية في بغداد التي قام بها اللواء عبد الكريم قاسم وضعت حداً لهذه الفكرة .... ولما كنت قد اشتركت في هذه المباحثات السرية شبخصياً مع أقطاب الجمعية العدنية فإني أقول بكل تأكيد أنه لو لم تقم ثورة العراق لكان الأمير عبد الإله ملكاً على الجنوب العربي من عدن حتى مسقط وعمان ولانتهى السلاطين والأمراء بطريقة دستورية بسيطة لأن مجلس عدن التشريعي كان الجهة التي ستنادي بالأمير عبد الإله ملكاً على المنطقة .... ولقد كان مصرع الأمير عبد الإله صدمة كبرى للشعب العدني خاصة .

ومن العجب العجاب أن حكام المحميات لم يعلموا شيئاً عن هذا المخطط الأنجلو – العدني ... ويقيني أنهم يجهلونه تماماً ...

وثمة سبب آخر خفي لترشيح الأمير عبد الاله لعرش الجنوب ... فقد أرادت حكومة عدن « أو بالأصح الجمعية العدنية والوزراء العدنيون في حكومة عدن » مجابهة إمام اليمن الهاشمي الأصل بالأمير عبد الاله الهاشمي الأصل أيضاً ... وهكذا يجد إمام اليمن نفسه في موقف حرج ... وطبعاً كان هذا قبل الثورة اليمنية التي أطاحت بالإمامة في اليمن .

وأعتقد أن الكثيرين في العالم العربي يجهلون أن عدن ميالة للحكم الملكي مع برلمان منتخب .... اذ يضفي على البلاد الاستقرار الذي تحتاجه بدلاً من النظام الجمهوري الذي لا يثبت على حال .... وخصوصاً في الجزيرة العربية .

وبمصرع الأمير عبد الإله انكمشت عدن من جديد وعادت إلى مطلبها الأول وهو الحكم الذاتي ثم الاستقلال لا كجمهورية بل كدولة ذات طابع خاص بالنظر إلى مركزها الفريد في التجارة العالمية .

الفصل الخامس عشر

نفي زعماء الرابطة ...
وإبعاد السلطان عبد الكريم فضل

في ذلك الجو السياسي الخانق ومعارضة الرابطة لقيام أي اتحاد للولايات الغربية لا يشمل عدن وحضرموت قام السير ويليام لوس الحاكم العام بحماقة ثانية .... بوحي من المعتمد البريطاني المستر تريفاسكس .

وعليه أرسل السير ويليام لوس قوة عسكرية بريطانية — عربية مشتركة تتألف من أربعة الاف جندي ومائتي دبابة ومصفحة وسيارة عسكرية لاحتلال السلطنة العبدلية احتلالاً عسكرياً وإلقاء القبض على زعيم الرابطة السيد محمد علي الجفري وأخويه عبد الله علي الجفري وعلوي علي الجفري ... دون إبلاغ السلطان علي عبد الكريم فضل بذلك وكان السير ويليام لوس يعتقد أن السلطنة العبدلية تشكل رأس الحربة في معارضة قيام الاتحاد .

وفعلاً وصلت القوات العسكرية إلى لحج وقامت بتفتيش الدور عن السيد محمد علي الجفري ولكنها لم تعثر عليه اذ أنه قد غادر لحج قبيل العملية العسكرية إلى الأراضي اليمنية ولا بأس في أن اكشف هنا الآن أن رئيس أركان الحرس الاتحادي كان هو الذي أبلغ السيد الجفري قبل ساعات بنبأ صدور أمر التحرك العسكري . أما عبد الله علي الجفري فقد القي القبض عليه وأرسل إلى جزيرة سقطرة على مدمرة حربية بريطانية حيث قضى في الجزيرة في المنفى ستة أشهر ....

أما علوي علي الجفري الذي كان في العوالق العليا فقد تمكن بفضل دفاع بعض رجال القبائل عنه من الفرار إلى الأراضي اليمنية . وقد حدثت هذه الأحداث عام ١٩٥٨ وفي نفس العام أصدرت الحكومة البريطانية بياناً رسمياً بعدم دخول السيد شيخان الحبشي المحامي والسيد أحمد عمر بافقيه وكانا في القاهرة إلى عدن ... وأغلقت صحيفة « الجنوب العربي » التي كانت لسان حال الرابطة وقد اعتقد السير ويليام أنه بذلك قد تم تصفية حزب الرابطة ... وفي الحقيقة أن العكس حدث تماماً فقد اكتسبت الرابطة عطفاً شعبياً كبيراً نتيجة هذا الحادث .

أما الأثر السياسي فقد كان أكبر وأخطر اذ انتقلت حركة الرابطة من عدن والجنوب العربي حيث كان يمكن لبريطانيا مراقبتها إلى القاهرة حيث افتتح السيد الجفري مكتب الرابطة هناك وبدأ نشاطه السياسي بعنف بعيداً عن متناول بريطانيا .

سحب الاعتراف من السلطان علي عبد الكريم :

وطبعاً أثارت هذه الحركة العسكرية ثائرة السلطان علي عبد الكريم فضل العبدلي وبعد مقابلات في عدن مع السير ويليام لوس لم تكن بذات جدوى اضطر إلى السفر إلى لندن لعرض القضية برمتها على الوزارة البريطانية : وبعد تسويف استدعت الحكومة البريطانية السير ويليام لوس إلى لندن وجرت مفاوضات في لندن لم تسفر عن أي نتيجة لأن السير ويليام لوس كان مؤمناً بسيادة القمع والنفي والتشريد ... وهناك قطع السلطان علي عبد الكريم المفاوضات وحاول العودة إلى بلاده ولكنه فوجيء ببيان أصدرته حكومة لندن تعلن فيه سحب اعترافها به ومنعه من دخول عدن : وكان السيد محمد علي الجفري يومذاك في اليمن وأرسل رسولاً خاصاً إلى روما لابلاغ السلطان علي عبد الكريم فضل بأن يعود إلى السلطنة العبدلية عن طريق اليمن حتى وإن القت الحكومة البريطانية القبض عليه بعد ذلك . وقد ارتكب السيد الجفري خطأ كبيراً حين أوكل هذه المهمة إلى السيد قحطان محمد الشعبي أحد الأعضاء العاديين في الرابطة ورئيس

الجبهة القومية فيما بعد . وفعلاً ذهب قحطان الشعبي إلى القاهرة وبدلاً من أن يبلغ السلطان علي عبد الكريم رسالة السيد الجفري بقي في القاهرة للتداول مع السيد شيخان الحبشي الذي كان هناك وبذلك أضاع الفرصة على عودة السلطان علي عبد الكريم فضل إذ اجتمع المجلس التشريعي اللحجي تحت الحراب البريطانية وخلع السلطان علي عبد الكريم فضل رسمياً واختير السلطان فضل بن علي العبدلي خلفا له .... وفي يقيني أن السلطان فضل بن علي العبدلي لم يكن راضياً عن ذلك التصرف ولكنه لم يشأ أن يترك الأمر لبريطانيا تتصرف به كيف تشاء .

الأسباب الخفية :

وتوجد أسباب خفية لقيام الحكومة البريطانية بهذه العملية وهي أن السلطان علي عبد الكريم فضل العبدلي كان قد أصدر أمراً سرياً إلى قائد القوات العبدلية القائد يحي حرسي بأنه في حال استلامه اشارة معينة من السلطان علي فإن عليه أن يسحب كافة القوات العسكرية للسلطنة العبدلية مع معداتها إلى بعض المناطق الجبلية المجاورة لليمن والاعتصام هناك حتى عودته ولكن القائد يحي حرسي قام بسحب القوات العسكرية ومعداتها والأموال الموجودة في الخزانة واتجه — بدون اشارة من السلطان علي — إلى اليمن حيث سلم قواته ومعداته . وقد أعطت هذه الحادثة الحكومة البريطانية فهماً خاطئاً اذ اعتبرت السلطان علي هو الذي أصدر أوامره بانسحاب قوات السلطنة إلى اليمن وبذلك وضع القائد يحي حرسي السلطان علي في موضع حرج . أما الحقيقة التي نعرفها فهي أن حكومة عدن قد اطلعت على هذه الناحية وأوعزت إلى القائد يحي حرسي أن يسحب قواته ويسلم نفسه للحكومة اليمنية لكي تثبت أن اتهامات السير ويليام لوس ضد السلطان علي عبد الكريم فضل العبدلي كانت في محلها .

نتيجة الخلع وأبعادها :

لم يكن خلع السلطان علي عبد الكريم أمراً يسيراً بل هز المنطقة كلها لأن الجميع قد أدركوا منذ ذلك اليوم أن أي سلطان أو أمير يخرج على ارادة الحاكم

العام البريطاني معرض للخلع في أي لحظة مهما كانت شعبيته . وهذا عمل خارج عن نطاق المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وحكام الولايات وليس له أي صفة شرعية ولكن ضرب السلطان علي عبد الكريم العبدلي بهذه الطريقة كان بمثابة درس رهيب لجميع حكام المحميات ... وبالفعل حدث ذلك حين انسحب السلطان أحمد بن عبد الله الفضلي — سلطان السلطنة الفضلية المتاخمة لعدن والسلطنة العبدلية من المفاوضات الدستورية التي جرت في لندن في حزيران عام ١٩٦٤ ... وبنفس الطريقة سحبت بريطانيا اعترافها بالسلطان الفضلي أيضا .

موقف الساسة العدنيين :

وباختصار اتخذ الساسة العدنيون هذه الحوادث دليلاً على أن كل سلطان أو أمير في المحمية لا يملك من أمره شيئاً ... ومن هنا نشأ جناح قوي من السياسيين العدنيين رفض مفاوضة حكام الولايات باعتبار أنهم مغلوبون على أمرهم .... وأن المفاوضات يجب أن تكون بين عدن ولندن مباشرة .

وكما يلاحظ فإن هذا الموقف كان بعيد الأثر في مستقبل المنطقة ... وقد جعل سلطة الحكام في أي مفاوضات سياسية أو دستورية شيئاً رمزياً .... على الأخص في نظر الساسة المتطرفين في عدن .

الفصل السادس عشر

اتحاد امارات الجنوب العربي

ولقد خلا الجو بعد ذلك للسير ويليام لوس لتنفيذ سياسة حكومته الهادف إلى إنشاء أربع حكومات منفصلة في الجنوب العربي . وبعد مفاوضات تألف ما عرف باسم « اتحاد الجنوب العربي » وكان هذا الاتحاد يتألف من خمس ولايات هي .

١ — إمارة بيحان

٢ — السلطنة العوذلية

٣ — مشيخة العوالق العليا

٤ — إمارة الضالع

٥ — السلطنة الفضلية

ومنذ تأسس هذا الاتحاد بدأت المناقشات بين حكام المنطقة.... فلم يتفقوا على اختيار عاصمة لهم بل اقتطعوا في إحدى الولايات جزءاً من مشيخة العقربي كمركز للاتحاد وأطلق على المدينة اسم « مدينة الاتحاد » وهي تقع على بعد بضعة ياردات من الحدود العدنية ... وكان الهدف ان لا تظهر احد الولايات بمظهر أسمى من الولايات الأخرى .... لقيام العاصمة الاتحادية فيها .... هذا من

جهة ومن جهة أخرى يجب الاعتراف بأن قيام العاصمة الاتحادية بجوار عدن كان يسهل تصريف الأمور والاتصالات بحكومة عدن والاستفادة من الخدمات والمرافق العامة في عدن التي كانت على درجة من الكفاءة العالية .

أما لماذا لم تدخل عدن في اتحاد امارات الجنوب العربي فقد كان لعدة أسباب أهمها : تكريس بريطانيا لسياسة الانفصال ... وعدم رغبة الشعب العدني في الدخول في اتحاد امارات الجنوب العربي . أما السبب الرئيسي فقد كان نشوء الحركة الوطنية القبرصية وتهديد القاعدة البريطانية غرب قناة السويس .

وبدأت بريطانيا تخطط وتنفذ بصورة سريعة قاعدة عسكرية كبيرة تستطيع أن تستوعب أكثر من مائة ألف جندي في منطقة عدن الصغرى ... بين منطقة جبلية طبيعية ... واعتقد أن هذا المشروع كلف بريطانيا أكثر من خمسين مليوناً من الجنيهات .... وقد تم انشاء هذه القاعدة العسكرية الضخمة بسرعة مذهلة لتحل محل « قبرص » اذا لزم الأمر . وكان ذلك بالإضافة إلى القواعد العسكرية البريطانية التي كانت قائمة في عدن الكبرى نفسها ... بما في ذلك القاعدة الجوية الحربية والقاعدة البحرية للأسطول .

ولقد أنشئت ميزانية خاصة لهذا الاتحاد « المصغر » تنفق عليها بريطانيا وبدأت بريطانيا بما كان يجب عليها أن تبدأ به قبل ربع قرن من الزمان في مشاريع التنمية الزراعية وادخال الكهرباء إلى بعض الولايات وانشاء بعض المستوصفات الطبية الصغيرة فيها ... وكما أشرت فان السير ويليام هيس كان رجلاً حازماً وقوي الشخصية وبالتدريج دخلت الولايات الأخرى في الاتحاد بما في ذلك سلطنة العوالق السفلى وسلطنة يافع الساحل والسلطنة العبدلية وسلطنة العوالق العليا ودثينة وسلطنة الحواشب وغيرها من المشيخات الصغيرة وفي النهاية فصلت السلطنة الواحدية من حضرموت وضمت إلى الاتحاد الجديد .

الحق أن هذا الاتحاد استطاع أن يكفل الأمن والاستقرار الداخلي لفترة

من الزمن وأن يحرز بعض التقدم في المجالات الاقتصادية .... أما نقاط ضعفه فقد كانت كما يلي :

أولاً — اشتراك رؤساء الولايات في الوزارة بدلاً من البقاء في ولاياتهم والالتحام بشعوبهم ... وكان في وسع كل ولاية أن تعين وزيراً عنها في اتحاد الامارات ... كما فعلت إمارة الضالع بالفعل وكذلك سلطنة يافع الساحل ... ولو عمل حكام الولايات بذلك وبقوا في بلادهم لربما أمكنهم تجنب الكارثة التي أحاقت بهم .

ثانياً — خضوع الولايات لنفوذ المعتمد البريطاني للمحمية الغربية خضوعاً يكاد يكون تاماً بأساليب ملتوية كان يتبعها المعتمد البريطاني « المستر بريفاسكس » وخلفه المستر « يونج » وكان كل على اطلاع واسع بشئون الولايات وعلى معرفة تامة بالمنازعات بينها لاستغلالها في الوقت المناسب اذا اقتضت الضرورة ذلك . كما كانا على علم باللهجات القبلية أكثر من علم العدنيين بها .

ثالثا — ابعاد الحكام من بلادهم للاشتراك في الحكم واحالة المسئولية في كل ولاية — ان لم يكن معظمها — إلى نواب عنهم ... كانوا في الحقيقة أقل كفاءة من الحكام .

رابعا — لم يفكر حكام الولايات في المستقبل البعيد بل خدعوا بفعل تضليل السياسة البريطانية لهم .

وبالنسبة لحكومة عدن فقد كانت خارج هذا الاطار وكانت بريطانيا تهدف إلى اقامة حكم منفصل فيها على النموذج الأوروبي .

* السير ويليام لوس والصحافة العدنية

وعلى كل لم يستطع السير ويليام لوس — رجل بريطانيا الأول في جنوب شبه الجزيرة العربية — أن يتفهم السياسة العدنية فكان باستمرار في حالة تصادم أو تناقض معها ... حتى كاد الأمر يفلت من يده ويتخذ موقفاً خطيراً — حسب

تعبيره هو يومذاك — حين اصطدم باحدى الصحف العدنية وهي صحيفة « البعث » وحكم القضاء على رئيس تحريرها ومساعده بالسجن ستة أشهر لاتهامهم القضاء العدني بالفساد وهو اتهام غير صحيح على الاطلاق ... وقد أوقفوا أمام القضاء وحكم عليهم بالسجن للفترة التي أشرنا ... وهناك نقطة يجب لفت النظر اليها وهي أن النظام البريطاني في عدن — بل وفي العالم المتحضر كله — لا يسمح بالتهجم على نزاهة القضاء ... فالقضاء فعلاً كان نزيهاً دائماً ولم تكن له أي علاقة سياسية بالأحداث .

على هذا الأساس طلب رئيس القضاء في عدن محاكمة السيد محمد سالم علي « رئيس تحرير البعث » والسيد عبده خليل سليمان « مساعده » بتهمة التهجم على القضاء وتحقيره وصدرت أحكام السجن عليهم .... وألغيت صحيفة « البعث » نهائياً .

ولكن شيئاً لم يكن في حسبان أحد قد حدث ذلك أن جماهير غفيرة حالت بين نقل السجينين من المحكمة العليا إلى السجن ... بل حاولت القضاء على رئيس المحكمة العليا نفسه الذي تمكن من الإفلات من منفذ خاص . وأرسلت الشرطة العدنية المسلحة لنقل السجينين من المحكمة العليا إلى سجن عدن المركزي وهي مسافة تقل عن نصف كيلومتر وتمكنت الشرطة المسلحة من نقلهم إلى السجن بصعوبة بالغة وبعد إطلاق النار ... ومرة أخرى حدث أمر آخر لم يكن في الحسبان أيضاً فقد اتجه عشرات الآلاف من المتظاهرين ومعظمهم من اليمنيين لمحاصرة سجن عدن المركزي ومحاولة إخراج جميع السجناء وإضرام النار فيه ... هنالك تدخل الجيش والطيران ودارت معركة دامية في الشوارع وأعلن حظر التجول لبضعة أيام — ما عدا ثلاث ساعات كل يوم ليشتري السكان حاجاتهم من الأغذية . وكانت هذه الحركة دليلاً على حماقة الغوغائية وانفعالها السريع وكنت يومئذ في مكتبي بصحيفة « الزمان » لأنشر نتيجة المحاكمة ولكنني بعد أن شاهدت الرصاص يلعلع في شوارع مدينة عدن حيث أعملت يد السلب والنهب جهاراً لمدة ثلاثة أيام في المحلات التجارية التي تملكها شركات

غير عربية ... وأضرمت النيران في بعضها وسقط العديد من القتلى والجرحى من الطرفين .... ولم يكن أحد ليميز بين الصديق أو العدو .... لذلك غادرت مكتبي في دار صحيفة « الزمان » إلى مسكني الخاص خارج منطقة الاضطرابات والعنف ... مع أنني في هذه القضية بالذات كنت أؤيد القضاء والخطوات التي اتخذها السير ويليام لوس .

وبعد ثلاثة أيام عاد الهدوء واعترف السير ويليام لوس في بيان إذاعي له أن الأمر كاد أن يفلت من يد الحكومة . وقد تركت تلك الاضطرابات الدامية أثراً سيئاً في نفس السير ويليام لوس .

وفي هذا الخضم المضطرب غادر السير ويليام لوس عدن إلى الكويت ليمثل بريطانيا هناك ورأت الوزارة البريطانية أن وزارة المستعمرات غير قادرة على المحافظة على الاستقرار في عدن والتفهم لمشاكلها وأحيلت ادارة عدن إلى وزارة الخارجية البريطانية مباشرة التي أرسلت السفير البريطاني في الأردن السير تشارلس جونستون حاكماً عاماً في عدن ومندوباً لبريطانيا في الجنوب العربي .... ولم يطل حكم السير تشارلس جونستون.... إذ عين بعد عامين حاكماً عاماً لزيلندا الجديدة .... ولكنه بذل جهداً كبيراً في تقديم عدن واستقرارها بطريقة دبلوماسية بعيدة كل البعد عن سياسة سلفه .

ولا يزال السير ويليام لوس ذا علاقة قوية في شئون ذلك الجزء من شبه الجزيرة العربية .... وهو يشغل حالياً منصباً رفيعاً في وزارة الخارجية البريطانية لشئون الخليج العربي وقيام اتحاد فيه .... ومما أعرفه من طريقة السير ويليام لوس فانه سيفشل أيضاً في توحيد كافة امارات الخليج العربي في دولة واحدة .... لأن الرجل اداري قدير ولكنه لا يملك الموهبة النادرة التي يحتاج اليها أي سياسي تناط به مسئولية إيجاد التقارب والتفاهم بين جهات ذات ميول متعددة .

الفصل السابع عشر

دمج عدن في الاتحاد

في بداية عام ١٩٦١ عالج السير تشارلس جونستون ووزارة الخارجية البريطانية مشكلة عدن بطريقة راديكالية .... فقد اطرح نهائياً فكرة انفصال عدن وقيام حكومة ذات سيادة فيها .... وعمل على تحقيق مشروع توسيع « اتحاد إمارات الجنوب العربي » ودمج عدن فيه وتحويله إلى دولة جديدة هي « اتحاد شبه جنوب الجزيرة العربية » مع الإبقاء على فصل حضرموت والمهرة ومسقط وعمان خارج الاتحاد . وقد كلفني السير تشارلس جونستون بمهمة دقيقة .... وهي أن أكون همزة الوصل بينه وبين حكومة عدن .... كمستشار خاص له بمرتب وزير .

وكنت على علم بجميع التطورات في المنطقة أولاً بأول .... وكان السير تشارلس جونستون سياسياً قديراً يتمتع بالصبر والحلم والأناة وعدم التسرع .

وبالإضافة إلى ذلك كلفني السير تشارلس جونستون بوضع مذكرة ضافية عن طريق دمج عدن .... وقد فعلت ذلك وأشرت إلى أن دمج عدن في الاتحاد بدون استفتاء عام سيثير ثائرة الشعب العدني وسيعمل على تحطيم الاتحاد ثم إنه ما لم تدخل حضرموت والمهرة ومسقط وعمان فان أي اتحاد لن يستطيع البقاء طويلاً وسينتهي بكارثة .... ولسبب أو آخر أمرت وزارة الخارجية البريطانية على أن يقتصر

« اتحاد شبه جنوب الجزيرة العربية » على عدن والمحمية الغربية فقط ... ورسمت خطة لإقامة دولة حاجزة في حضرموت لتحول دون اتصال الاتحاد بالخليج العربي ... لغرض استتباب الأمن في الخليج وكانت بريطانيا يومذاك لا تفكر في الخروج من الخليج على الإطلاق ... وان تكن الرياح التي هبت على جنوب شبه الجزيرة العربية — بما في ذلك اليمن — قد اضطرتها فيما بعد إلى تغيير سياستها في الخليج العربي .

بداية المفاوضات حول دمج عدن في الاتحاد :

بدأ السير تشارلس عقد سلسلة من المفاوضات بين الوزراء العدنيين ووزراء « اتحادات إمارات الجنوب العربي». لتقريب وجهات النظر بينهم.... ولكن الوزراء العدنيين كانوا شديدي العناد بل وكان بعضهم متطرفاً كما كان البعض الآخر لا يخفي حقده على الحكام الاتحاديين ... بوصفهم يسيرون في مرحلة بدائية ويخضعون للمستشارين البريطانيين .... وكان أشد هؤلاء الوزراء العدنيين صراحة المرحوم عبد الله ابراهيم صعيدي وزير معارف عدن الذي كان يعلن دائماً بأن أي اتحاد بين نقيضين لا يمكن أن يتم .... وطالب بإصلاح « اتحاد إمارات الجنوب العربي » قبل التفكير في دمج عدن معه وقد عرفت هذه الفكرة بنظرية « التجانس السياسي والإداري » بين الأطراف المختصة .

هذا على الصعيد الوزاري العدني .

أما في المجلس التشريعي العدني فقد كان زعيم المعارضة فيه السيد عبد القوي مكاوي لا يطيق شيئاً اسمه « اتحاد الجنوب العربي » وأكد أنه سيعمل على إحباط هذا المشروع واذا تم فسيعمل على تدميره بالتعاون مع زملائه أعضاء المعارضة في المجلس التشريعي ... وقد نفذ تهديده فعلاً كما سنرى فيما بعد .

الشروع في وضع الكتاب الأزرق :

وبدأت المفاوضات حول عملية دمج عدن في الاتحاد الجديد بواسطة لجنة

وزارية من حكومة عدن ولجنة وزارية من « اتحاد إمارات الجنوب العربي » حول الأسس التي سيقوم عليها الاتحاد .

ذلك لأنه كان لحكومة عدن جهاز حديث للحكم يعتبر من أحدث الأجهزة الإدارية في العالم . ومجلس تشريعي وحكومة مركزية ذات صلاحيات واسعة وحكومة محلية ذات صلاحيات واسعة أيضاً ... وما كانت عدن لتتخلى عن كل ذلك .... وعليه وجب التفاوض في طريقة دخول عدن الاتحاد شريطة أن لا تفقد عدن مركزها السياسي الخاص .

وقد وصل الطرفان إلى اتفاق حول صلاحيات حكومة عدن وصلاحيات حكومة الاتحاد بعد سلسلة طويلة من المداولات في كتاب عرف بـ « الكتاب الأزرق » وقد وافق عليه الطرفان ما عدا وزير المعارف العدني السيد عبد الله ابراهيم صعيدي .

الشروع في وضع الكتاب الأبيض :

وتلا ذلك وضع « الكتاب الأبيض » والذي ينص على دمج عدن و « اتحاد إمارات الجنوب العربي » في اتحاد جديد باسم « اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية » .

ومرة أخرى رفض وزير المعارف العدني السيد عبد الله ابراهيم صعيدي — بوحي من الجمعية العدنية — ذلك الكتاب ... واستقال من منصبه الوزاري وان ظل محتفظا بمنصبه النيابي ... وبذلك صار المناوىء الأول على الصعيد المحلي والبريطاني ضد « الكتاب الأزرق » وضد « الكتاب الأبيض » معاً ....

الجمعية العدنية والكتابان الأزرق والأبيض :

هاجمت الجمعية العدنية الكتابين الأزرق والأبيض بعد نشرهما من قبل الحكومة لإطلاع الرأي العام عليهما مهاجمة عنيفة كان لها في الحقيقة ما يبررها ... ونبهت الرأي العام العدني إلى المآخذ والثغرات والطرق الالتوائية الموجودة في

الكتابين .... وكانت قادرة على ذلك بحكم انتماء معظم رجال القانون من خريجي جامعات بريطانيا والولايات المتحدة إليها .

وهذه أهم وأخطر النقاط التي قدمتها الجمعية العدنية .... أذكرها بايجاز :

أولاً — دخول عدن في الاتحاد أمر مرغوب فيه من وجهة النظر القومية — — فشعب المنطقتين واحد قبل كل شيء — ولكن القانون الدولي والعرف الدولي أيضاً يتطلب قبل اتخاذ قرار في مسألة خطيرة ومصيرية مثل تقديم مشروع دمج عدن في الاتحاد اجراء استفتاء عام في عدن ليقول الشعب كلمته في قبول الدمج أو رفضه — وقد رفضت الحكومة البريطانية ذلك وعليه اعتبر معظم العدنيين ن عملية الدمج غير شرعية .

ثانياً — كانت سلطات الحكام في ولاياتهم قد تقلصت إلى حد كبير حتى قبل قيام الاتحاد وكانت كلمة المستشار البريطاني العليا .... وفي الكتاب الأزرق ازداد تقلص سلطة الحكام في الولايات ولم يعد لديهم نفوذ البتة . وقد طالبت الجمعية العدنية بابعاد المستشارين البريطانيين — الذين كانوا فعلاً الحكام الفعليين — واعادة سلطات الحكام كاملة اليهم ليُمكن ايجاد المناخ الملائم والحر للتفاوض بين المفوضين العدنيين وحكام الولايات دون تدخل المستشارين البريطانيين . وقد رفضت بريطانيا هذا المطلب أيضاً .

ثالثاً — حدد « الكتاب الأبيض » كثيراً من صلاحيات حكومة عدن المركزية .

رابعاً — نص « الكتاب الأبيض على أن يكون لكل ولاية كبيرة ستة أعضاء في المجلس النيابي الاتحادي وعضو في المجلس الأعلى « أي الوزارة الاتحادية » ولهذا الغرض اعتبرت عدن « بمثابة أربع ولايات » أي أن لها أربعة وعشرين عضواً في المجلس النيابي الاتحادي وأربعة أعضاء في المجلس الأعلى « الوزاري » وكان رأي الجمعية العدنية ومعظم العدنيين أن ذلك تمثيل مجحف وغير متناسب مع مكانة عدن السياسية والاقتصادية والثقافية .... وتعداد سكانها

وكالعادة استغل بعض المغالين العدنيين هذه النسبة غير المناسبة فأخذوا ينادون بأن تكون لعدن نصف المقاعد في المجلس النيابي ونصف المقاعد في المجلس الوزاري مما جعل الأمور أكثر تعقيداً .... وفي رأيي الخاص أن ذلك المطلب كان غير ممكن ... ولكن كان في الامكان الوصول إلى نسبة – في وسط الطريق – بحيث يكسب الدمج القبول الكامل من العدنيين .

خامساً – أصرت الجمعية العدنية على أن يكون لعدن حق الانفصال متى شاءت .... لا كما جاء في « الكتاب الأبيض » الذي نص على حقها في الانفصال بعد مرور أربع سنوات .

الصعيدي يذهب إلى لندن ليعارض ... فيموت :

وفي خلال تلك الفترة نشرت الجمعية العدنية كتاباً اسمه « الكتاب الأسود » فندت فيه ما ورد في « الكتاب الأبيض » فقرةً فقرة .... وقد لاقى ذلك الكتاب الذي وضعه بعض القانونيين والسياسيين العدنيين رواجاً شديداً في عدن .

وأعقبت الجمعية العدنية ذلك بإرسال السيد عبد الله ابراهيم صعيدي عضو المجلس التشريعي العدني ووزير المعارف المستقيل ومعه مذكرة سياسية لتقديمها لأعضاء مجلس العموم البريطاني لشرح وجهة نظر الجمعية العدنية .... ولكن الصعيدي توفي في لندن عشية عرض ومناقشة « الكتاب الأبيض » في البرلمان البريطاني !!! وقد نقلت طائرة بريطانية جثمان عبدالله ابراهيم الصعيدي إلى عدن لدفنه في وطنه . أما الجنازة التي سارت خلف نعش المرحوم عبد الله ابراهيم صعيدي فقد كانت من أكبر ما عرفتها عدن واشترك فيها أكثر من مائة ألف رجل وامرأة .... وعلقت الشارات السوداء في جميع أحياء وشوارع عدن .... وقد دل ذلك الحدث على شدة مقاومة شعب عدن « للكتاب الأبيض » ومشروع دمج عدن في الاتحاد . وقبل أن ننتقل من هذا الموضوع أود أن أسجل أن العدنيين بالإجماع كانوا يرغبون في الدخول في الاتحاد لأنهم قبل كل شيء وبعد كل شيء جزء من الجنوب العربي .... فلم تكن المعارضة إذاً منصبة على الدمج

بل على محتويات « الكتاب الأبيض » وبالأخص على دستور الاتحاد الذي جرد حكام الولايات من كثير من صلاحياتهم وأفقدهم فعاليتهم بقدر ما قلل من صلاحيات حكومة عدن ... وزاد من صلاحيات المندوب السامي والمعتمد البريطاني .

الرابطة تعارض :

وقد عارضت الرابطة أيضاً مشروع الدمج حسب « الكتاب الأبيض » بالرغم من أنها هي التي نادت بفكرة وحدة الجنوب العربي في البداية .... وكانت معارضتها لا تنصب على الدمج ولكن على الكتاب الأبيض والدستور الجديد للاتحاد .... ولو أن وجهة نظرها كانت تختلف من بعض النواحي عن الجمعية العدنية .... فمثلاً لم تكن الرابطة تطالب بأن يكون نصف أو حتى ربع الأعضاء في المجلس النيابي الاتحادي والمجلس الأعلى من العدنيين ... ولكن كانت تعارض بشدة بعض الثغرات في الدستور نفسه .... مثل عدم ضم حضرموت والمهرة إلى الاتحاد .... والحد من سلطة حكام الولايات وجعلهم خاضعين عملياً — شاءوا أو لم يشاءوا — لإرادة المعتمد البريطاني والمندوب السامي البريطاني .

الحزب الوطني للاتحاد يؤيد :

وكان الحزب الوطني الاتحادي وهو الجناح الذي انفصل عن الجمعية العدنية ورئيسه السيد حسن علي بيومي وأمينه العام السيد عبد الرحمن جرجره الحزب الوحيد الذي أقر وأيد مشروع الدمج كما ورد في « الكتاب الأبيض » .... وكان للسيد حسن علي بيومي وجهة نظر في الموضوع وهو أنه يجب أولاً الالتقاء بين الأشقاء وتدريجياً سيعمل الوزراء العدنيون داخل المجلس الأعلى الاتحادي على تعديل الدستور بصورة تكون مقبولة لدى الأغلبية العظمى من شعب عدن .... وقد كان رأي السيد حسن علي بيومي سديداً وواقعياً ولكنه قام على افتراضين ... الأول توفر حسن النية لدى جميع الأطراف . والثاني عدم تدخل المستشارين

البريطانيين تدخلاً ضاراً في شئون الاتحاد .... وقد ثبت للسيد البيومي نفسه بعد ذلك بطلان الافتراضين .

المجلس التشريعي يقرر الدمج :

وفي يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٦٣ اجتمع المجلس التشريعي العدني للتصويت على دمج عدن في الاتحاد وسط مظاهرات عارمة خارج المجلس كانت تستهدف منع أعضاء المجلس التشريعي من دخول المجلس .... ولكن القوات المسلحة البريطانية ضربت نطاقاً حول المجلس التشريعي العدني الذي أقر مشروع الدمج بأغلبية بسيطة .

وكان المتكلمان الرئيسيان طبعاً السيد حسن علي بيومي والسيد عبد القوي مكاوي .... وقد ألقى السيد حسن علي بيومي بالإنكليزية أروع وأبلغ خطاب عرفه المجلس التشريعي العدني أوضح فيه أسباب تأييده لدمج عدن في الاتحاد وساق الحجج البليغة الواحدة تلو الأخرى .... وبالنسبة لحق عدن في الانفصال عن الاتحاد متى شاءت فقد رد أن « الكتاب الأبيض » يحتوي على نص صريح بحق عدن في الانفصال عن الاتحاد إذا شاءت شريطة أن لا يكون ذلك الانفصال قبل أربعة أعوام من دخول عدن في الاتحاد .... حتى تتمكن عدن من الحكم للاتحاد أو عليه خلال تجربتها في تلك الفترة . أما السيد عبد القوي مكاوي زعيم المعارضة فقد هاجم مشروع الدمج جملة وتفصيلاً وعقد مقارنة بينه وبين اتحاد افريقية الوسطى الذي فشل فشلاً ذريعاً وانفصلت أجزاؤه بعد ذلك إلى ثلاث حكومات هي : نياسا لاند وزامبيا و « روديسيا الجنوبية التي لم تعترف بريطانيا باستقلالها بعد » ... وكرر تهديده بأنه سيعمل على هدم الاتحاد بكل الوسائل . وبالنسبة لحق عدن في الانفصال بعد أربعة أعوام قال إن حكومة عدن لن تكون قائمة في ذلك الوقت بل ولا الحكومة الاتحادية أيضاً .... وفعلاً حدث ذلك .

أما جموع المتظاهرين التي حركها مؤتمر النقابات العمالية طبقاً لإرادة

السيد عبد المجيد الأصنج الذي كان أيضاً ضد دمج عدن في الاتحاد لأسباب أخرى .... بالاشتراك مع الجمعية العدنية فقد اتجهت بعد ذلك لمهاجمة مقر الحزب الوطني الاتحادي الذي دافع عنه أعضاؤه ببسالة نادرة .... ولم يتمكن المتظاهرون سوى إضرام النار في جزء من المقر ثم تراجعوا أمام القوات التي أعادت الأمن والنظام .

حكومة عدن والثورة اليمنية :

ما زالت حكومة عدن تنتبهي يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٦٣ من الأزمة الداخلية حول دمج أو عدم دمج عدن في الاتحاد والتي شغلت الحكومة البريطانية وقتاً طويلاً .... حتى فوجئت بقيام ثورة في اليمن وإعلان الحكم الجمهوري هناك. وقد ترنحت حكومة عدن تحت هذه الضربة الجديدة والتي كانت تدرك سلفاً مدى أبعادها وتأثيرها على المنطقة كلها ...

والحقيقة أنه لا الحكومة العدنية ولا الحكومة البريطانية أخذتا على حين غرة....فقد كانت حكومة عدن وحكومة بريطانيا تعلمان بوجود حركة لإعلان جمهورية في اليمن منذ عام ١٩٥٩ .... وقد أخبرني بذلك شخصياً المستر موريس . رئيس الاستخبارات البريطانية الخاصة باليمن عام ١٩٦٠ .... وأطلعني على قائمة بأسماء الوزراء اليمنيين الجدد « وفعلاً جاءت بعض تلك الأسماء في أول وزارة جمهورية تشكلت في صنعاء » وأذكر أنني سألته لماذا لا يصلح النظام الملكي القائم في اليمن بطريقة سلمية وصحيحة فأجاب بأن الاتجاهات اليمنية تؤيد قيام نظام جمهوري .... وسيقوم ذلك النظام وتباركه بريطانيا ... وكانت بريطانيا بواسطة حكومة عدن تصرف مبالغ طائلة جداً على هدم النظام الملكي في اليمن .

ولكن الذي حدث كان شيئاً مخيباً لآمال بريطانيا إذ تفجر الوضع في اليمن عن جمهورية قامت على عكس ما كانت بريطانيا تهدف إليه وأن جهة أخرى معاكسة لبريطانيا تؤيد الجمهورية وتساندها .... وكانت حكومة عدن تملك

الإمكانيات العسكرية اللازمة لضرب الثورة اليمنية في مهدها وكان هناك من يميل إلى التدخل لإبعاد الخطر الذي يهدد الجنوب العربي في المستقبل ولكن السيد تشارلس جونستون أجاب « لنترك هذه المهمة لغيرنا » وفعلاً أرادت بريطانيا استنزاف القوى العربية من الجانبين في الحرب الأهلية اليمنية التي قامت بعد ذلك . وكما أسلفت لم تكن الثورة اليمنية مفاجأة لبريطانيا ولكن طريقة إخراجها كانت مفاجأة مذهلة لها .... فاكتفت بحصر الاشتعال في اليمن دون أن يمتد إلى الجنوب العربي وحتى هذا لم تتمكن من تحقيقه في النهاية .... ان ثمانية وأربعين ساعة غيرت مجرى تاريخ الجنوب العربي فلو أن العكس حدث .... أي لو قامت الثورة اليمنية يوم ٢٤ سبتمبر واجتمع المجلس التشريعي يوم ٢٦ سبتمبر لكان التصويت ضد دمج عدن في الاتحاد واعلان قيام دولة مستقلة .... يقع عبء الدفاع عنها على عاتق الأسطول البريطاني الرابض في قاعدة عدن البحرية .... في حين تترك الأمارات لتدير شئونها بنفسها !!! بل أن الحكومة البريطانية يومذاك كانت تفكر فعلاً في التخلي عن الإمارات الغربية لليمن لأنها بالنسبة لاستراتيجيتها لم تكن مهمة على الإطلاق .... شريطة أن تعترف حكومة الجمهورية اليمنية في صنعاء بصورة نهائية بالسيادة المطلقة لبريطانيا على عدن وعلى شريط ساحلي يربط عدن بحضرموت والخليج وطبعاً لم يطلع حكام الولايات الغربية على ذلك فقد كانوا يثقون ثقة عمياء ببريطانيا في حين كانت بريطانيا مستعدة للمساومة بهم .... هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تقصد توسيع رقعة الجمهورية اليمنية في الجنوب العربي لغرض توسيع نطاق الحرب الأهلية اليمنية فقد كانت تعلم سلفاً بأن حكومة صنعاء ستجد صعوبة بالغة في السيطرة على قبائل الجنوب العربي بحكم تجربتها في المنطقة .... ولكن تسرع حكومة صنعاء في طرد السفير البريطاني حال دون ذلك .

قضية عدن والاتحاد في الأمم المتحدة :

وانتقلت قضية عدن بعد ذلك إلى الأمم المتحدة .... وفي الحقيقة عرضت

قضية الجنوب العربي بصورة عامة أمام لجنة الوصاية الدولية الخاصة بتصفية الاستعمار منذ عام ١٩٦٠ وكان أول من عرضها رابطة الجنوب العربي حين تحدث السيد شيخان الحبشي المحامي أمام لجنة الوصاية الدولية ولجنة تصفية الاستعمار ... واشتركت الحكومة الاتحادية في النقاش أمام اللجنة وكان يمثلها آنذاك الشيخ محمد فريد العولقي ، وزير خارجية الاتحاد ؛ وكذلك عرضت الجمعية العدنية قضيتها حين ذهب إلى الأمم المتحدة محمد علي ابراهيم لقمان المحامي .... وألقى خطاباً أمامها .

وبعد قيام الجمهورية اليمنية أخذت قضية الجنوب العربي تحتل مكان الصدارة في مناقشات لجنة تصفية الاستعمار التي كانت تعارض الوجود البريطاني في المنطقة ... وقد أصدرت هذه اللجنة بعد ذلك القرار الخاص بتصفية الإستعمار في الجنوب العربي كله بما في ذلك « الحكومة الفيدرالية » والأجزاء الأخرى التي لم تنضم إليه .... وهي حضرموت والمهرة .... وهي القرارات التي أوصت بإلغاء القواعد العسكرية البريطانية والوجود البريطاني وبنقل السلطة إلى شعب المنطقة مباشرة « أي الغاء الحكام التقليديين » وايجاد حكومة نيابية ينتخبها شعب المنطقة مباشرة وتجري تحت إشراف لجنة دولية .... وقد مرت هذه القرارات في عدة مراحل تسويفية وجدلية من قبل بريطانيا حتى أقرتها في النهاية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥ وشكلت حجر الزاوية في قيام دولة الجنوب العربي المستقلة .

وسنرى فيما بعد المراحل التي مرت بها قضية الجنوب العربي في الأمم المتحدة ... وموقف بريطانيا منها .

الفصل الثامن عشر

الحكومة العدنية الوطنية
والصراع من اجل السلطة

حكومة السيد بيومي :

بعد دمج عدن في الاتحاد تشكلت أول وزارة عدنية وطنية في عدن برئاسة السيد حسن علي بيومي ...وكان من أقطابها البارزين وزير المالية السيد زين باهارون . وقد عين السيد حسن علي بيومي أربعة أعضاء عدنيين في المجلس الأعلى الاتحادي.. كانوا يحتلون مراكز وزارية فيه ... وكان هو نفسه أحد هؤلاء الأعضاء الأربعة .

ولما كنت صحياً في وضع لا يمكنني من القيام بأعباء أي وزارة ....فقد اعتذرت للسيد حسن علي بيومي عن دخولي الوزارة وكان يريد ني أن أشغل منصب وزير الإعلام فيها ...وحين فاتحني المندوب السامي البريطاني السير تشارلس جونستون في الأمر وطلب مني الدخول في وزارة السيد حسن علي بيومي في حكومة عدن أو في الحكومة الاتحادية أوضحت له حالتي فاقتنع بذلك ... ولكن في اجتماع آخر مع السيد حسن علي بيومي كلفني بمهمة شغل مستشار خاص لرئيس الوزراء على أن أتقاضى مرتب وزير وأن أساعد في تغطية أي عدم كفاءة قد تظهر في أي وزارة ...

وقد قبلت ذلك شريطة أن لا يعلن اسمي كمستشار لرئيس الوزراء لأنني لا

أستطيع تحمل مسئولية الوزارة العدنية التي كنت أعرف مقدماً تناقضاتها . وهكذا نشأ نوع من التعاون الوثيق بيني وبين رئيس الوزارة العدنية مباشرة ... وبدأت أسهم في رسم سياسة حكومة عدن سواءً داخل الحكومة المركزية أو بالنسبة لمواقفها في الحكومة الاتحادية .

وكما عين السيد حسن علي بيومي وزراء في الاتحاد فقد عين أيضاً النواب العدنيين في المجلس النيابي الاتحادي حيث شغلت منصب زعيم للمعارضة فيه بعد إلحاحه ... وكان إسناد السيد البيومي إلي مهمة زعامة المعارضة في المجلس يقصد من ورائها كبح جماح بعض النواب العدنيين المتطرفين الذين يرمون الكلام جزافاً للاستهلاك العام... وقد لاقيت مشقة بالغةفي زعامة تلك المعارضة ولكنني عملت قدر الإمكان في التخفيف من حدة أعضاء المعارضة...وكان الأمر دقيقاً جداً أن أكون زعيم معارضة اسميا وأن أقوم فعلياً بمعارضة المعارضة وحصرها في نطاق معقول محتمل ... ولقد لاقيت نصباً من ذلك وعلى الأخص من السيد مصطفى عبداللاّه عبده ، وزير الحكومات المحلية في حكومة عدن المركزية والذي كان في نفس الوقت نائباً في المجلس النيابي وكان لا يتورع عن الهجوم على الحكومة الاتحادية مستخدماً العبارات المقذعة وأحياناً كان يحاول التحقير من شخصيات حكام الولايات وهم أعضاء في المجلس الأعلى ...مما اضطر وزير الأمن الداخلي السلطان صالح بن حسين العوذلي الى الانسحاب من جلسات المجلس ... وكانت جلسات المجلس النيابي الاتحادي تذاع مباشرة على الأثير من المجلس ... مما جعل كل عضو يحاول التطرف في المعارضة لتسمعه الجماهير . وكان رئيس المجلس النيابي . السلطان ناصر بن عيدروس العولقي . وزير الدولة لشئون مجلس الرئاسة . رجلاً طيب القلب ولكنه ضعيف في الشئون السياسية ... فلم يستطع كبح جماح المتطرفين وعلى الأخص مصطفى عبداللاه عبده الذي كان يمتلك صوتاً غليظاً صارخاً « وهو المؤهل الوحيد الذي جعله وزيراً لتفادي مشاكله »لدرجة أن سحب المذياع من أمامه كان لا يكفي فقد كان صوته أقوى من صوت المذياع ولم تنفع معه أي وسيلة سوى إغلاق المذياع وتركه يصرخ كما يريد أو رفع الجلسة حتى تهدأ ثائرته .

وكان السيد حسن علي بيومي قد أصيب بنوبة قلبية أدخل على أثرها إلى المستشفى ولم يحضر الدورة الأولى ولا أي دورة من دورات المجلس النيابي الاتحادي وقد أناب عنه في رئاسة الوزارة السيد زين باهارون الذي كان يحتفظ بمنصب وزير المالية أيضاً .

ولقد زرت السيد حسن علي بيومي في المستشفى فوجدته في صحة جيدة ظاهرياً ولكن قلبه الكبير قد أخذ ينهار فقد كان يعمل ست عشرة ساعة يومياً بدون توقف .

وكنت أحمل معي عدة مسائل لآخذ رأيه فيها ...ولكني رأيته في وضع غير مناسب وقد نال منه الإعياء وهو بحاجة إلى الراحة ...ومع ذلك لم أستطع أن أترك مسألة المجلس النيابي وأبلغته ما يقوم به وزير حكومته المحلية . السيد مصطفى عبداللاه عبده ؛ من عمليات ترويضية في الخطابة البرلمانية بصورة خارجة عن المسئولية ....فأجابني « احمل عني هذه المسائل ...وتصرف كما تريد » وفعلاً عملت ذلك ولكن طلبت منه أن يخبر رئيس الوزارة بالوكالة السيد زين باهارون أنه يجب أن يكون رئيس المجلس النيابي الاتحادي ... وقد فعل ذلك . أما مصطفى عبداللاه عبده فقد غيرت مقعدي وكنت دائماً أجلس حيث يجلس لأكون بجواره... ولأضع يدي على فمه إذا لزم الأمر . وقد فعلت ذلك مرتين ! ! كذلك تقرر قطع البدعة التي ابتدعها المجلس الاتحادي لبث كل مناقشاته مباشرة على موجات الأثير ... والتي انفرد بها دون كافة برلمانات العالم .

حكومة السيد باهارون :

وتتابعت الأحداث سراعاً في أوائل عام ١٩٦٤ إذ أصيب السيد حسن علي بيومي بنوبة أخرى ... نقل على أثرها للعلاج في لندن ... وبصرف النظر عن أقوال الأطباء فقد كان هناك اثنان فقط يعلمان حقيقة مرض السيد حسن علي بيومي ... السيد زين باهارون رئيس الوزارة العدنية بالوكالة وأنا ....فقد كان السيد حسن علي بيومي يريد سحب عدن من الاتحاد حين بدت له بعض الثغرات ولكن بدون

جدوى فقد أوصد هو أمام نفسه أبواب الخروج حين وافق على أن لا تنفصل عدن إلاّ بعد مرور أربعة أعوام على دخولها في الاتحاد ....اذا شاء المجلس التشريعي العدني ذلك .

وبعد معالجته في مستشفى لندن بضعة أيام سمح له بالخروج وقيل أنه أبل من مرضه ...وهناك شرع بالحديث الذي كان يشغل لبه وقلبه وهو خروج عدن من الاتحاد ...فجرت مقابلة بينه وبين الوزير البريطاني لشئون الكومنولث وكان المستر دنكان ساندیس حينذاك «من حكومة المحافظين»وهناك يظهر من تحريات أجريتها في حزيران عام ١٩٦٤ في لندن أنه دخل في مناقشة مع الوزير البريطاني اشتدت حدتها . فأصيب بنوبة في مكتب الوزير ...نقل منه الى مستشفى لندن حيث لفظ نفسه الأخير وهو يجاهد في سبيل قضية بلاده ومات ميتة الشهداء الشرفاء .... وفقدت عدن بموته « رجل المصير » ....الرجل السياسي اللبق الذي يجامل ألد أعدائه ويذهب لزيارتهم وان لم يزوروه والذي جمع من القدرة الإدارية الهائلة نزاهة ليس لها مثيل مما يشهد به كل عدني وجنوبي .

لقد توفي حسن علي بيومي في ظروف كانت بلاده أحوج ما تحتاج إليه وقد رثيته في مراثٍ عدة يوم وصول جثمانه ويوم حفل تأبينه . وقد برزت شعبية البيومي العارمة بعد موته إذ سارت عدن عن بكرة أبيها — رجالاً ونساءً — في أعظم جنازة شاهدتها عدن على الإطلاق....وتابوته محمول على مدفع تجره عربة بصفحة وبعض الجنود ....وبكته عدن المناضلة عن بكرة أبيها : — سواء في ذلك أصدقاؤه أو خصومه — ....بكته بكاءً مراً وأليماً منجعاً .... ولم أكن أتوقع شخصياً كل ذلك ... ولبست عدن ثوب الحداد عليه وجللها السواد وشاركهـــا الجنوب العربي كله في مصابها ....ولكن بعد الجنازة ظل شيء واحد يشغل ذهني ... وذلك لماذا بكته عدن ذلك البكاء الجماعي الأليم وأدركت بعد ذلك الحقيقة الرهيبة .... فإن عدن لم تكن تبكي وفاة حسن علي بيومي بل كانت في الحقيقة تبكي وفاتها....وفاة عدن ... لقد أدركت عدن أن نهاية حسن علي بيومي كانت تحمل معها نهاية حياة عدن ...وأن بوفاة « رجل المصير » قد تقرر مصير

عدن ولم تعد المسألة سوى وقت حتى تلفظ عدن بعد وفاته أنفاسها الأخيرة .. وعلمت لماذا شعرت بشعور عميق من الألم لم أشعره من قبل حين كنت أكتب رثاء حسن علي بيومي ...وهو انني كنت بصورة غير واعية أكتب أيضاً رثائي ورثاء عدن والعدنيين جميعاً .

لا أقول هذا من أجل المجاملة ...فلم أجامل حسن علي بيومي في حياته يوماً واحداً ولا حتى بسطر واحد ...مع انني دونت غرر الشعر في رثائه ... ولا لكي اجامل أحداً من أسرته فلم يبق من أسرته إلاّ مناضل وطني كبير هو شقيقه الأصغر حسين علي بيومي ... الذي احتل عن جدارة وزارة الإعلام في حكومة الاتحاد ... والذي — وأنا أكتب هذه الذكريات — زرته في المستشفى الملكي في لندن حيث يعاني من مرض خطير ...وزرته فلم أر سوى شبح ...أو بقايا هيكل يدب فيه دبيب الموت ببطء وهو مشرد عن بلاده ولم يجد حتى من يدفع عنه نفقات العلاج ...وهو الذي كان يدفع بمقالاته وأحاديثه الإذاعية كل محاولة للإيذاء أو الايقاع بحكومة اتحاد الجنوب العربي معرضاً نفسه لخطر جسماني حقيقي ... لقد دافع عن بلاده وعنهم ولكن حين أنشب المرض فيه مخالبه لم يدفعوا عنه أجر عيادة واحدة ... ولم أزره وعقيلته معه سوى مرة واحدة ... ولم أملك القوة على زيارته في مستشفى لندن مرة ثانية ...تماماً كما كان الحال بالنسبة لزيارتي لأخيه خلال مرضه في عدن ...ففي الحالتين شعرت بأنني مشيع لا عائد ... وهكذا وبعد وفاة السيد حسن علي بيومي ... تشكلت الحكومة العدنية الثانية برئاسة السيد زين باهارون والذي كان السيد البيومي قد جعله وكيلاً له من قبل ...واحترم الجميع اختيار الزعيم البيومي لخلفه وبرز على المسرح السياسي السيد زين باهارون ووزارته والتي سآتي على ذكرها وسياستها الآن .

كلمة أخيرة أريد أن أقولها عن أرملة السيد حسن علي بيومي .... قبل انقضاء الشهر الأول وهي في حزنها العميق قطعت وزارة المواصلات جهاز الهاتف عليها لعدم تسديد الحساب ...وأعقبت ذلك مؤسسة الكهرباء فقطعت عن منزلها التيار الكهربائي ... لقد مات زوجها فقيراً معدماً ولكن الرسميين ظلوا رسميين كعادتهم

وحتى رئيس الوزراء الجديد لم يتدخل في الأمر ...وفي الشهر الثاني أرسلت وزارة الأراضي أمراً إليها بمغادرة المنزل الحكومي ليكون منزلاً لوزير أو ضابط ....

أما الى أين تذهب فهذا لم تسأل عنه وزارة الأراضي .... وكان أن ذهبت إلى منزل والدتها وانكفأت على نفسها ... لقد تعلمت هي أيضاً شيئاً مهماً هو حقيقة الناس ...لقد رأت الناس على حقيقتهم ... رأت فيهم النفاق والتذلل والسؤال ... ثم رأت فيهم فجأة الوقاحة والغطرسة والبخل عن سعة .... وكان زوجها لا يبخل عن فقر !!

وكان من حسن حظها أن حسن علي بيومي لم ينجب أطفالاً ...

ولعل يد العناية الإلهية أرادت أن تمنع عنها هذه المأساة أيضاً .

الفصل التاسع عشر

استمرار الصراع السياسي في عدن

حكومة باهارون الأولى :

شكل السيد زين باهارون وزارته الأولى في آذار عام ١٩٦٤ ... وبدأ بانتهاج سياسة جديدة فيها بعد نظر وواقعية ولكن أيضاً فيها صلف وغرور وحب في السيطرة والحكم .

« تعريب الوظائف » لا « تعدين الوظائف » .

ذكرت في مجال سابق من هذا الكتاب أن حكومة عدن قد وضعت سياسة « تعدين الوظائف » أي شغلها بعدنيين ... وإبعاد كل غير عدني من الخدمة العدنية ودفع تعويض له انقض ظهر الخزانة العدنية .

ولكن بعد أن ولي السيد حسن علي بيومي : الوزارة الوطنية العدنية الأولى نظر إلى مسألة « تعدين الوظائف » من ناحية أخرى ... من ناحية القومية العربية ... فقد كان الرجل متديناً شديداً وقومياً قوياً أيضاً حسب مفهومه للقضية العربية .... لا حسب مفهوم حركة القوميين العرب ... الذين ليسوا بقوميين ... وليسوا بعرب بحكم أنهم يعملون ضد صالح الأمة العربية ويحصلون على مواردهم المالية من دولة أجنبية لا تريد للعرب عزة ولا للإسلام منعة ! !

أما مفهوم السيد حسن علي بيومي لقوميته العربية فقد كان مستمداً من واقع حياة بلاده ...والمتناقضات القائمة فيها .

لقد رأى بكل بساطة الحقيقة التي يعرفها الجميع ... وهي أن عدن كميناء دولي قد توافدت اليه عبر قرن من الزمن جماعات من شتى الشعوب استقروا نهائياً في عدن ... وقد خلفوا أجيالاً بعدهم لا تمت للعروبة بصلة بل فيهم الوثني واليهودي والمسيحي فضلاً عن تعدد الأجناس . ولما كان القانون يعني أن كل من ولد في عدن فهو «عدني»بحكم الولادة فيها ... فقد صار هؤلاء عدنيين في نظر القانون وعند تطبيق فكرة «تعدين الوظائف»شغل هؤلاء عدداً كبيراً من الوظائف الهامة ...وكان معظمهم من أصل غير عربي بل ومن دين غير اسلامي .

في هذه الحالة ولكي يعيد الأمور الى نصابها تدخل السيد حسن علي بيومي وهو وزير للعمل والشئون الاجتماعية وعمل على تعديل القانون واستبداله بقانون آخر هو «تعريب الوظائف»...وطبقاً لهذا القانون صار من غير الجائز لأي شخص غير عربي أن يحتل منصباً في حكومة عدن وجهازها الإداري الخ . حتى وان ولد في عدن وهو ما اسماه السيد حسن علي بيومي «صدفة الميلاد » وقال عنها « انها لا تعطي حقاً ولا تحرم حقا»...وكان يقصد انها لا تعطي غير العربي حقاً ولا تحرم العربي الذي لم يولد في عدن من أي حق .

وهنا بدأت تصفية جديدة في الخدمة المدنية ....فأبعدت حكومة عدن جميع الموظفين العدنيين الذين ينحدرون من أصل غير عربي واستبدلتهم بموظفين عرب.. ن الجنوب العربي « الذي كان حسب قانون تعدين الوظائف يحرم على الجنوبيين الذين ولدوا على مسافة بضعة ياردات من عدن من الانخراط في سلك الخدمة المدنية » وفتح الباب على مصراعيه لجميع ذوي الكفاءات من العرب سواء ولدوا في عدن أو أي ولاية أو حضرموت أو اليمن أو حتى في بلاد أجنبية ... طالما أنهم عرب ويحملون المؤهلات الكافية ـ

وقد استفاد الفائدة الكبرى من هذا القانون مجموعة كبيرة من كبار الإداريين

والخريجين الذين أخرجتهم حكومة تانزانيا من جزيرة زانزيبار بعد الثورة العنصرية الدموية هناك التي أطاحت بسلطان جزيرة زانزيبار العربي الأصل ... وبدأت الحكومة العسكرية بإعدام العرب الذين جاءوا في البداية من إمارات الخليج وعلى الأخص مسقط وعمان واستقروا في زانزيبار قروناً ولكنهم مع ذلك احتفظوا بدينهم الإسلامي ولغتهم العربية بالرغم من أن لكنة أجنبية قد طرأت عليهم.

لقد اهتز شعب وحكومة عدن واقشعروا من الانقلاب الدامي في جزيرة زانزيبار بعد شهر من نيل استقلالها ...ولقد فرط سلطان زانزيبار بنفسه فلم يرتبط بالكومنولث كما فعلت كينيا واغندة وتانجنيقا وبالتعاون مع الصين الشيوعية تمكن جاويش من شرطة زانزيبار من إحداث انقلاب عنصري استهدف تصفية العرب نهائياً بعد فرار سلطان زانزيبار إلى بريطانيا ... والعجيب أن الجامعة العربية لم تهتم بإبادة شعب عربي كامل في زانزيبار « ربما لجهلها تلك المناطق»...ولكن حكومة عدن التي هالها الأمر وبلغ الأستياء فيها درجة الغليان نظراً للروابط العنصرية التي تربط بين العدنيين وأبناء الخليج العربي ... ومهاجري الخليج في زانزيبار... فكرت في إرسال قوة عسكرية الى تلك الجزيرة لقمع التمرد وإعادة سلطة أبناء الخليج المهاجرين فيها ... بيد أن الحكومة البريطانية تدخلت في منع إرسال أي قوة عسكرية من عدن واكتفت بالتوسط بين حكومة عدن والحكومة العنصرية في زانزيبار بإيقاف حركة التصفية الجسمانية وإرسال المهاجرين من أبناء الخليج العربي إلى عدن على نفقة حكومة عدن . وقد جاء أبناء الخليج العربي الذين هاجروا من أوطانهم جماعات جماعات على الطائرات العدنية والسفن الى عـــدن ... حيث أعدت حكومة عدن لهم وسائل الإغاثة ومنحتهم فوراً حقوق المواطنة والعمل وكان من بين أبناء الخليج هؤلاء عدد كبير من ذوي الكفاءات العالية ممن تخرجوا في بريطانيا وطبقاً لقرار «تعريب الوظائف» وجدوا طريقهم الى جميع الوظائف وكان نائب وكيل وزارة الخارجية الاتحادية من أبناء الخليج الذين تخرجوا في القانون ... وبالنسبة للطلبة فقد استوعبتهم مدارس وكليات عدن للبنين سواءً بسواء ... بل وارسلت بعضاً منهم الى جامعات بريطانيا لإكمال دراستهم .

وبعد أبناء الخليج استفاد أبناء حضرموت وكانت الوظائف مقفلة في وجوههم وكذلك وبصورة أوسع اليمنيون وغيرهم من أبناء البلاد العربية بدون تمييز .

وقد كان قانون «تعريب الوظائف»من أهم أعمال السيد حسن علي بيومي للحفاظ على عروبة عدن ... وجهازها الإداري... ولم يشمل «تعريب الوظائف» الجهاز العام بل شمل الجهاز الخاص أيضاً فكان على كل شركة أو مؤسسة تجارية تطبيقه ... وفي حالة عدم توفر عمال عرب لشغل المناصب الحكومية أو التجارية كان يسمح لغير العرب بالبقاء في وظائفهم لمدة عامين فقط ... ريثما تقوم الحكومة بإعداد وتدريب موظفين عرب ليحلوا محلهم .

باهارون والشخصية العدنية :

وجاء رئيس الوزراء باهارون ولكن لم يستطع نقض ما قد أبرمه سلفه العظيم ... فما كان من السيد باهارون إلاّ أن ابتكر بدعة جديدة أطلق عليها اسم «الشخصية العدنية»وقام بتطبيقها رغم معارضة الكثيرين لها .

ومفهوم الشخصية العدنية — كما حددها السيد باهارون — هو احتفاظ العدني بذاتيته ... ومن ثم لا يجوز لغير العدني أن يمثل شركة تجارية أو ينال سجلاً تجارياً أو حتى أن يمتلك سيارة للأجرة . وكانت اسطورة «الشخصية العدنية» شيئاً غريباً بل أنها كانت تجيز للعدني ما لم تجزه لغيره حتى في الحالات الشخصية وبدأت سياسة التفرقة العنصرية القائمة على الجغرافية المحلية في البلاد .

ومع أن مسألة «الشخصية العدنية»لم تنقض «تعريب الوظائف» إلاّ أنها تطرقت إلى الشئون الأخرى مثل الاسكان بأيجار رمزي وبيع الأراضي للعدنيين في ضواحي عدن بسعر رمزي أيضاً ....

هذه المسألة أثارت ثائرة الحكومة الاتحادية ولكنها وجدت خير السبل هو التذرع بالصبر .

أما في النطاق المحلي فقد وجد السيد باهارون شعبية هائلة جاءت به الى الحكم مرة ثانية في انتخابات تشرين الأول عام ١٩٦٤ .

وبالنسبة لي كانت «الشخصية العدنية» غير مهضومة وفيها تمييز محلي أسوأ من التمييز العنصري ...وقد أحدثت هوة سحيقة في التفكير بيني وبينه وتركت مهمتي كمستشار خاص لرئيس وزراء عدن وكان ذلك بداية فراق بيني وبين الحكومة العدنية التي بدأت تتخذ إجراءات غريبة في سياستها العامة .

الجبهة القومية :

وحينذاك تحركت حركة القوميين العرب ضد السيد باهارون فاستخدمت قحطان محمد الشعبي الذي شكل الحزب الإرهابي الذي عرف باسم « الجبهة القومية » ... وصادفت هذه المجموعة الإرهابية أيضاً تجاوباً بين سكان الجنوب العربي «خارج حكومة عدن» وبين جماعات من اليمنيين المقيمين في عدن .

وقد كان يغذي هذه الحركة في البداية القوميون العرب في الكويت ولبنان بواسطة صحيفة «الطليعة» الكويتية وصحيفة «الحرية» اللبنانية .

من هو قحطان الشعبي ؟

كان قحطان الشعبي ضابطاً زراعياً أرسلته حكومة عدن في بعثة لدراسة الزراعة في جامعة الخرطوم ... ولا أعلم هل تخرج نهائياً أم لا فقد قرأت الملف الخاص به حين كنت وزيراً للتربية والتعليم ووجدت فيه إشارات من حكومة الخرطوم تشكو بأنه عنصر شغب وفوضى ... وفي إحدى المظاهرات التي كان يشترك فيها في الخرطوم حصل قحطان الشعبي على قسط وافر من الجلد بالسياط على ايدي شرطة الخيالة السودانية .... ولم أجد أي دليل في ملفه على أنه أخذ الدرجة الجامعية .

وبعد تدريب في وزارة الزراعة وعند حدوث القحط في حضرموت أرسل إلى حضرموت ليساعد في إيجاد سياسة زراعية تمنع القحط ....وبعد أن ذهب ليقدم

نفسه لأحد كبار شخصيات حضرموت السيد الشيخ الكاف قال ذلك السياسي الحضرمي لجلسائه « إن بريطانيا لا تريد لنا الخير ... لقد جاءنا «قحط» واحد والآن جاءنا «قحطان»...وبعد فترة وجيزة استدعته حكومة عدن من حضرموت وعينته في مشروع زراعة القطن في السلطنة الفضلية ثم في السلطنة العبدلية .... ويظهر أنه أساء فهم مهمته كضابط زراعي فتحول الى ناهب زراعي ... إذ أخذ مالية لجنة القطن وفر الى اليمن ليكون زعيما . ومن اليمن تحرك الى القاهرة وبقي هناك .

أما سياسياً فقد كان قحطان الشعبي عضواً عادياً في رابطة الجنوب العربي ... ولما كانت الرابطة نفسها تمر بمحنة فقد عينته موظف علاقات عامة في مكتبها في القاهرة بمرتب قدره مائة وخمسة وعشرون جنيهاً مصرياً ...وكان يتقاضى من السفارة اليمنية الملكية في القاهرة ٤٠ جنيهاً ومن مصدر آخر في القاهرة أيضاً ٥٠ جنيهاً واذن كان مجموع دخل قحطان الشعبي ٢١٥ جنيهاً مصرياً شهرياً ... وقد مكنه هذا الدخل من أن يقوم بنشاط سياسي وباتصالات واسعة ... وحين دخل في حركة القوميين العرب فصلته الرابطة وأوقفت مساعدتها المالية له .

ولكن قحطان عاد الى تعز في العهد الجمهوري وشكل مع عبد الفتاح اسماعيل وفيصل عبد اللطيف الشعبي وسيف الضالعي وغيرهم من الانتهازيين والوصوليين ... الجهاز الإرهابي للجبهة القومية والذين كان يتزعمه عبد الفتاح اسماعيل .

وفعلاً استطاع هذا الجهاز الإرهابي الذي اتخذ تعز في اليمن قاعدة له ... اغتيال عدد من كبار رجال المباحث والاستخبارات من بريطانيين وعدنيين لكي يشيع الذعر في هذا الجهاز .

وأعقب ذلك عهد الإرهاب ضد الأهالي والمواطنين الأبرياء . وسأعود إلى الحديث عن الجبهة القومية وكيف استوعبتها بريطانيا بعد ذلك ولكن أريد أن أنهي هذا الحديث عن قحطان الشعبي بوصف مختصر له جاء في تقرير سري لضابط بريطاني تعرف به في احدى البلاد العربية ...جاء في التقدير « أن قحطان محمد

الشعبي رجل متشنج مادي يدور حول نفسه بشكل غريب جداً»...وعلى ضوء هذا التقرير الموجز خططت السلطات البريطانية موقفها ازاء قحطان الشعبي وطريقة التعامل معه ... واعتبرته «عميلاً محتملاً» إذا اقتضت الظروف ذلك .

حزب الشعب التقدمي :

في خضم هذا الصراع الحزبي من أجل السلطة ... اكتشف السيد عبدالله عبد المجيد الأصنج «الأمين العام للحركة النقابية العمالية» أن الحركة العمالية لا تستطيع أن توجه الأحداث السياسية بل لا بد له من تشكيل حزب لهذا الغرض .

ولقد اتصل بي شخصياً وسألني أن أصدقه الرأي ... فأجبته سأفعل ذلك ... وهنا سألني عن الجمهورية العربية اليمنية وهل ستصاب بانتكاسة أم لا ... فقلت له باقتضاب « ان الجمهورية اليمنية جاءت لتبقى » فأجاب أنه في هذه الحالة يريد تشكيل حزب سياسي في عدن هو « حزب الشعب التقدمي » وطلب مني أن أكون رئيسه أو أمينه العام ...وسيتولى هو المنصب الذي لا أريده . فأجبته أنني لا أريد الدخول في الأحزاب .

ثم طلب مني النصح والتوجيه ... وقد كان دائماً يفعل ذلك ... فأجبته أن خير طريقة له هو عدم التدخل في السياسة والأحزاب وأن يهتم بما بدأ به نشاطه العام وهو المؤتمر النقابي العمالي ... فقد كان له رصيد معنوي قوي في الأوساط العمالية في العالم.... كان الأمين العام للمؤتمر النقابي العدني كما كان رئيس المؤتمر العربي الدولي لنقابات العمال وكانت علاقاته مع المؤتمر النقابي الحر الدولي والمؤتمر النقابي البريطاني والمؤتمر النقابي الأميريكي على أحسن ما يمكن أن تكون ... وهذه تمنحه مركزاً خاصاً وقوة محايدة بعيدة عن أحابيل السياسة والأحزاب .

وبعد أسبوع لم أشعر إلاّ وقد أعلن في الصحف عن إنشائه «حزب الشعب التقدمي »ونشر دستوره الاساسي وأهدافه في الخبز ... والحرية .... والسلام ...

وجاءني بعد ذلك ومعه دستور الحزب وطلب مني رأيي فيه فأجبته أنه قد

قضى على نفسه إذ أن شعار الحزب شعار شيوعي ... فقال إنه لا يؤيد الشيوعية بل الاشتراكية .... فأجبته أن الاثنين في نظري سيان . وللحقيقة أذكر أن السيد الأصنج لم يكن يؤيد المبادىء الشيوعية بل كان في الواقع ضدها ... ولكن ثقافته البسيطة جعلته غير قادر على التمييز بين العقائد السياسية الدقيقة .... وكان يجري فقط وراء الشعارات البراقة .

وعرض علي مرة أخرى رئاسة الحزب أو أمانته العامة فرفضت بصورة قاطعة .... لعدم إيماني بالأحزاب السياسية ولأنه لا يوجد لدي أي إيمان باليسار واليساريين ... فأعلن عن أسفه لأنني أجمع بين نقيضين : الأفكار التقدمية المتحررة والعمل على المحافظة على الوضع الرجعي ... فقلت له أن العالم العربي كله يجب أن يسير تدريجياً نحو التقدم لا بطفرة واحدة ... ولهذا لا أعتقد بالأفكار التقدمية السريعة التنفيذ ... يجب أولاً نشر العلوم والمعارف على أسس صحيحة وهذه بدورها ستؤدي إلى التقدم تلقائياً وبدون هزات وأخيراً رفضت عرضه على أن أدير مكتب الحزب في لندن وأوروبا الغربية .

وحدث ما كنت أتوقع ... فقد ارتكب السيد الأصنج خطأ فادحاً إذ ربط بين حزب الشعب التقدمي والحركة العمالية فكان على كل عامل أن يكون أيضاً مشتركاً في حزب الشعب التقدمي وأن يدفع اشتراكاً شهرياً ... وبعد أيام زارني مرة أخرى لاستطلاع رأيي فأجبته أنه قد قضى على حزب الشعب التقدمي في عهده وكذلك على المؤتمر النقابي ... ونبهته إلى أن حزب العمال البريطاني حاول قبل ذلك في عام ١٩١٠ نفس هذه المحاولة ففشل فشلاً ذريعاً ... ذلك لأن العامل قد تكون له ميول سياسية أخرى ... فأنا أعرف عدداً هائلاً من العمال البريطانيين يؤيدون المؤتمر النقابي العمالي ولكنهم في الانتخابات العامة يصوتون لصالح حزب المحافظين ... لأن آراءهم النقابية كعمال تتفق مع آراء المؤتمر النقابي البريطاني في حين أن آراءهم في السياسة تتفق مع آراء واتجاهات حزب المحافظين ...وأشرت إلى أنه لو كان العمال في بريطانيا يؤيدون حزب العمال لما قامت حكومة محافظة واحدة ... إذ أن بريطانيا دولة صناعية أغلب سكانها العمال ويشكل العمال فيها

ثلاثة أرباع الناخبين ...ومع هذا فإن الحكم يؤول تارة الى العمال وأخرى الى المحافظين ... بحكم اختلاف وجهات نظرهم السياسية . وفي عدن بالمثل فإن العمال يدينون بالاخلاص للمؤتمر النقابي كعمال ... ولكنهم كمواطنين يدينون بالولاء للأحزاب المختلفة كالحزب الوطني الاتحادي أو الجمعية العدنية أو رابطة الجنوب العربي ... التي كان فعلاً لها أنصار كثيرون في الحركة العمالية ... وعليه انذرته أن ادخال الحركة السياسية في المؤتمر النقابي العمالي سيدمر المؤتمر بفعل التطاحن ذي الصبغة السياسية بين أعضائه ذوي الميول المتعددة .

ويظهر أن السيد الأصنج إما أنه لم يعبأ بما قلت أو أنه اعتقد في نفس القيادة الخارقة ... فانتهج النهج الذي حذرته من مغبته وبعد عام واحد فقط انفجرت الحركة النقابية ضد رئيس المؤتمر ، علي حسين قاضي ، وامين المؤتمر عبدالله عبد المجيد الأصنج ورفضت بعض النقابات فرض سياسة معينة عليها فحاولت الانفصال وتشكيل مؤتمر نقابي معارض . وحدث بعد عام اغتيال السيد علي حسين قاضي ، رئيس المؤتمر ، ولم يجرؤ عبدالله عبد المجيد الأصنج على العودة الى عدن ... كما سنأتي على ذكره في حينه .

وعليه فإن الكتل السياسية التي كانت تتصارع من أجل السلطة في عدن قد تعددت فكانت هناك الجمعية العدنية وحزب الاتحاد الوطني وحزب رابطةالجنوب العربي والجبهة القومية وحزب الشعب التقدمي وقد تعاونت كل هذه الأحزاب بصورة غير واعية وبواسطة التناحر فيما بينها على هدم الاستقرار في عدن بعد ذلك .

الفصل العشرون

اندلاع الشرارة الأولى ...
وبداية عهد الإرهاب

اندلاع الشرارة الأولى . وبداية عهد الإرهاب :

في بداية عام ١٩٦٤ وبعد وفاة السيد حسن علي بيومي وتشكيل السيد زين باهارون الوزارة العدنية الثانية حدث أمر قرر مستقبل المنطقة فيما بعد .

لقد انتهى دور السياسي المحنك السير تشارلس جونستون بعد دمج عدن وقيام الحكومة العدنية للجنوب العربي ... وعين حاكماً عاماً لزيلندا الجديدة .

وأعلن في لندن وعدن في وقت واحد أن السير كنيدي تريفاسكس سيكون المندوب السامي الجديد في عدن والجنوب العربي كله بما في ذلك حضرموت .

والسير كنيدي تريفاسكس شخصية فذة من حيث خبرته الطويلة في الجنوب العربي وعقد أواصر الصداقة مع الحكام ونوابهم ورؤساء العشائر بل وكان يعرف لهجة كل ولاية ويتحدث بها مباشرة ... مما أكسبه محبة الغالبية العظمى في الولايات .

وأعتقد أن السير كنيدي تريفاسكس نال تلك المحبة في الولايات الغربيةعن جدارة وكان مخلصاً كل الاخلاص للحكام التقليديين .

وقد رحب بتوليه منصب المندوب السامي البريطاني كبار رجال الولايات الغربية .

عدن ... تسخط على السير كنيدي تريفاسكس :

ولكن للأسف الشديد كان السير كنيدي تريفاسكس يجهل تماماً شئون عدن واحابيل السياسة العدنية التي كانت في الحقيقة فوق مستواه . ولم يعمل في عدن ... بل كان كل عمله في الولايات ... لذلك شعرت عدن بالسخط العميق على تعيينه واعتبرته الرجل الذي سيرجح كفة الاتحاد وزعماءه على حساب عدن والحكومة العدنية .

كنت أتشكك في ذلك بداية الأمر ... ولكن الأحداث أثبتت من ناحية تشكك العدنيين في السير كنيدي تريفاسكس ... كما أثبتت في الناحية الأخرى حماقته وسرعة انفعاله والاندفاع الطائش في استعمال القوة لإخماد صوت المعارضة له في عدن ... وهذه صفات إذا اجتمعت في حاكم أو ذي سلطة تجعله يخبط خبط عشواء إلى أن يدمر نفسه بنفسه . وأعتقد أن مرد ذلك كله هو اعتداد السير كنيدي بنفسه وبمقدرته الخارقة .

أما في عدن فقد أحدث تعيين السير كنيدي تريفاسكس سخطاً شديداً عليه بسبب صداقته لحكام الولايات ....وكانت حكومة عدن تعتقد أنه سيقف في وجه سياستها ويؤيد حكام الولايات ... وكان الشعب العدني يشاركها هذا الرأي.

وفي احدى جلسات المجلس النيابي الاتحادي التي حضرها السير كنيدي تريفاسكس وخلال فترة الاستراحة . اجتمع بزعماء وممثلي العشائر وأدار ظهره للنواب العدنيين كما لو كانوا كمية مهملة ....فحدث تذمر بينهم واستياء عظيم .

ولا أعرف لماذا سلك السير كنيدي ذلك السلوك . وعليه رأيت من واجبي كزعيم للمعارضة في المجلس النيابي أن أتجه اليه فوراً — وكانت تربطني به صداقة شخصية — ونبهته إلى استياء النواب العدنيين منه وأن طريقته في تجاهلهم لا يوجد

لها مبرر .... وفعلاً سار معي الى النواب العدنيين وقدمتهم إليه الواحد بعد الآخر.. ولكن الفتور وعدم الاكتراث كان بادياً على محياه .

وعقب انتهاء الجلسة قرر النواب العدنيون — بما في ذلك أعضاء حكومة عدن في المجلس — إحباط وعرقلة أي مشروع يقدم أو تقدمه الحكومة الاتحادية نكاية بالسير كنيدي تريفاسكس .

وحينذاك كانت حكومة المحافظين في الحكم وكانت تؤيد السير كنيدي تريفاسكس تأييداً كاملاً ... كما كان ذلك التأييد يشمل رؤساء الولايات الغربية أيضاً . وكان من المستحيل على حكومة عدن أن تطالب بإقصائه عن منصب المندوب السامي البريطاني .... ولم يكن لها حتى مجرد الحق في تقديم ذلك الطلب .

ولكن شيئاً لم يكن في الحسبان قد حدث إذ أن بعض العناصر المتطرفة من العدنيين قد اتخذت قراراً سرياً مفجعاً لتصفية السير كنيدي تريفاسكس جسمانياً.. ومعه معظم حكام الولايات الغربية .

وأعدت الترتيبات اللازمة لذلك فأرسل عدد من الشباب العدنيين الى أثينا ومنها إلى جزيرة قبرص للاستراحة والاستجمام ... أما الحقيقة فكانت للتدريب العسكري في الاغتيالات وحرب العصابات وحرب الشوارع ... وقد قام بذلك التدريب الجنرال جريفاس قائد حركة «إيوكا» الإرهابية في قبرص ... في نقطة نائية من جزيرة قبرص .

وقد اكتشفت السلطات ذلك بعد أن تم التدريب وبدأت عملية الارهاب في تخطيطها .

ولا أشك لحظة واحدة في أن رئيس الوزارة العدنية السيد زين باهارون كان على علم بذلك التدريب وأن حكومة عدن صرفت سراً المبالغ التي يحتاج لها النقل والتدريب ... وزودت كل واحد بجوازين سريين لكي لا يظهر على الجواز الآخر السفر الى جزيرة قبرص .

هذا في حين كان السير كنيدي تريفاسكس وحكام الولايات يحلمون الأحلام العذبة ...غير عالمين بالشر الذي كان يتربص بهم وبالمندوب السامي .

واندلعت في أيار ١٩٦٤ الشرارة الأولى ... وكانت بداية «عهد الإرهاب»

وبدأت عدن عهد الإرهاب ... وتركت المنطق والقانون جانباً وتكلمت بلغة العنف والدماء . ولم أعلم ذلك إلاّ بعد الانفجار الأول ... وقد أصبت بصدمة وخيبة أمل .

الفصل الحادي والعشرون

محاولة اغتيال المندوب السامي البريطاني وحكام الولايات في مطار عدن

الإعداد لمؤتمر دستوري في لندن :

بدأت التناقضات — كما أسلفنا — بين حكومة عدن المركزية التي كان يرأسها السيد زين باهارون وبين حكومة اتحاد الجنوب العربي ... فقد كان الطرفان يتكلمان بلغتين مختلفتين وكانت وجهات نظرهما السياسية على طرفي نقيض.

وكان تعيين السير كنيدي تريفاسكس مندوبا ساميا في عدن والجنوب العربي .... قد زاد الطين بلة .... أولا لخبرته التامة في الولايات وعدم خبرته في شئون عدن وثانيا لأن العدنيين وزارة وشعبا كانوا يعتقدون أنه يمالي الحكام التقليديين في الولايات على حساب عدن .

لقد ارتكب السير كنيدي تريفاسكس خطأ فادحاً حين لم يحاول التفاهم مع الوزراء العدنيين والتقرب منهم ومن الساسة ورجال الصحافة العدنيين .... وبذلك فرض على نفسه انعزالاً جر عليه نقمة العدنيين بعد ذلك .

وهكذا في عام ١٩٦٤ ازدادت حدة التناقض بين رئيس وزراء عدن وحكومته (ووزراء حكومة عدن في الاتحاد الفيدرالي) ووزراء الاتحاد عن الولايات .... ويظهر أن السير كنيدي تريفاسكس حاول أن يتدخل لصالح حكومة اتحاد الجنوب

العربي ضد حكومة عدن المركزية .... ولكن حكومة عدن صمدت في وجهه ورفضت تدخله ... وحين بدأ يستعمل لغة التهديد قوبل بمثلها من رئيس وزراء حكومة عدن .... الأمر الذي لم يتعوده السير كنيدي تريفاسكس .

وهكذا تطورت الأزمة السياسية في الإطار الداخلي .... ثم رأى وزير شئون الكومنولث المستر دنكان ساندبس (الذي كان يؤيد المندوب السامي السير كنيدي تريفاسكس) أنه من الأفضل أن ينعقد مؤتمر دستوري في لندن تشترك فيه حكومة عدن وحكومة الاتحاد وحكومة بريطانيا أيضا لإيجاد دستور مقبول لحكومة عدن التي بدأت تظهر رفضها للدستور الأول والذي جاء حسب نصوص «الكتاب الأبيض »

وكان لوزير شئون الكومنولث وجهة نظر ثاقبة ... وهي أن أي مفاوضات بين حكومة عدن وحكام الولايات داخل المنطقة نفسها في الجو المحموم المتوتر الذي كان يسود عدن .... لا يمكن أن يقدر لها النجاح . وإذاً فإن البديل هو عقد مؤتمر دستوري للطرفين في لندن بعيداً عن عدن .... وفي مناخ سياسي أفضل .

ووجهت الدعوة لعقد مؤتمر لندن الدستوري وقبلت جميع الأطراف ....حكومة عدن والحكومة الاتحادية والمندوب السامي البريطاني السير كنيدي تريفاسكس ... وحدد موعد للجلسة وموعد لمغادرة الأطراف المختصة إلى لندن .

قنبلة المطار ...

ومحاولة اغتيال المندوب السامي وحكام الولايات :

أما المتطرفون العدنيون فلم يكونوا مرتاحين لانعقاد مؤتمر لندن الدستوري وعملوا على إحباطه ... وقد نجحوا في ذلك .

لقد حجز المندوب السامي البريطاني طائرة بريطانية خاصة لنقله هو وحكام الولايات (الوزراء في حكومة اتحاد الجنوب العربي) مباشرة من عدن إلى لندن .. ..

وكان موعد رحيل الطائرة الخاصة معروفا طبعاً لدى الموظفين العدنيين المسئولين عن مطار عدن وحركة الطيران المدني بصورة عامة .

هذا من ناحية ...

أما من الناحية الأخرى فقد غادر رئيس وزراء حكومة عدن السيد زين باهارون وبعض وزرائه عدن إلى بيروت مقدما اسميا «للاستجمام» وعمليا «للابتعاد عن المنطقة عند حدوث الاغتيال».

كان رئيس وزراء عدن على علم بالمؤامرة — ما في ذلك شك — ولكنه لم يشترك في تخطيطها بل اكتفى بموقف المشاهد لتلك المسرحية الدموية .... ولقد كان هذا من حسن طالع المندوب السامي البريطاني وحكام الولايات لأنه لو اشترك رئيس الوزارة العدنية في تخطيط المؤامرة .... وهو معروف بالتدقيق في كل التفاصيل والإعداد لأي احتمالات ... لما نجا المندوب السامي البريطاني ولا أي من حكام الولايات ....ويظهر أن السيد باهارون لم يرد أن يشترك اشتراكا فعليا في المؤامرة أو أن يلطخ يديه بالدماء .... ولكنه ترك تلك المهمة القذرة لغيره .

تنفيذ المحاولة الاغتيالية :

حوالي الساعة العاشرة صباحاً حين كان المندوب السامي البريطاني السير كنيدي تريفاسكس وحكام الولايات يغادرون مطار عدن في طريقهم إلى الطائرة الخاصة المعدة لنقلهم إلى لندن .... دوى انفجار مروع في أرض المطار وتناثرت الشظايا في كل اتجاه .... وكان أول من تنبه لذلك نائب المندوب السامي المستر جورج هندرسون ... الذي قذف بنفسه على جسم المندوب السامي السير كنيدي تريفاسكس وحماه بجسمه .... فاخترقت الشظايا جسم المستر جورج هندرسون الذي افتدى بنفسه المندوب السامي السير كنيدي تريفاسكس ...ومع ذلك فقد وصلت بعض الشظايا إلى جزء من جسم السير كنيدي تريفاسكس فقطعت بعض أصابعه وأصابت أحد الأعصاب بشلل . أما المستر هوبسون ؛ المساعد الأول

للمندوب السامي في إدارة شئون عدن ... فقد اخترقت الشظايا إحدى ساقيه ....

وبالنسبة للحكام الاتحاديين فلم يصب أحد منهم بأذى يذكر عدا السلطان أحمد بن عبدالله الفضلي ؛ سلطان السلطنة الفضلية ووزير الإعلام يومذاك في الحكومة الاتحادية ... الذي نفذت بعض الشظايا إلى جزء من كبده وكان في حالة خطيرة جداً في المستشفى ... كذلك فقأت إحدى الشظايا عين قائد عسكري جاء لتوديع السلطان أحمد بن عبدالله الفضلي .... كما أصيب أحد كبار رجال البر والإحسان في عدن الشيخ علي اسماعيل تركي ، وهو حمو السلطان أحمد بن عبدالله الفضلي وقد حضر لتوديعه ... ولكن إصابته لم تكن بليغة .

وعدا هؤلاء قتلت سيدة هندوكية لم تطأ قدماها عدن إلا في تلك اللحظة المشئومة ... فقد كانت تحمل بين ذراعيها طفلها الصغير وبجانبها زوجها وهي متجهة إلى إحدى طائرات الخطوط الجوية الهندية التي هبطت في مطار عدن في تلك الساعة من رحلتها من بومباي إلى نيروبي ... وتوقفت في مطار عدن للوقود فقط ... ونزل منها بعض الركاب للاستراحة .... وقد وصلت إحدى الشظايا إلى تلك المرأة الهندوكية فبقرت بطنها وقتلتها في التو والساعة .... ولم يصب الطفل الذي كان بين ذراعيها بأي أذى على الإطلاق ... كما لم يصب زوجها بأي أذى .... وقد نشرت الصحف العدنية كلها صورة الزوج الثاكل وطفله بين ذراعيه وهو يبكي فوق جثمان زوجته التي غرقت في بركة من الدماء .... وقد أحدث نشر تلك الصورة ردة فعل قوية في عدن ضد الإرهاب .

أما الذين أصيبوا بشظايا غير قاتلة فقد بلغ عددهم أربعة وخمسين رجلاً .... معظمهم من الولايات .

وألغى المندوب السامي السفر .... ونقل إلى المستشفى مع نائبه والمصابين الآخرين . وقد نجوا كلهم من الموت باستثناء المستر جورج هندرسون الذي توفي في المستشفى .... وقد منحته ملكة بريطانيا عقب وفاته وسام «جورج» وهو أرفع الأوسمة البريطانية للبطولة النادرة والفداء .

وهكذا ألغي مؤتمر لندن الدستوري ....ولو إلى حين .

أما رئيس الوزارة العدنية السيد زين باهارون فقد اضطر إلى العودة إلى عدن مع بعض الوزراء العدنيين ولم يقم حتى بأبسط قواعد المجاملة ...فلم يذهب ليقدم العزاء للمندوب السامي على مصرع نائبه ... ولا المواساة للضحايا الآخرين.. بل عاد ساخطا غاضبا ولكن في هدوء .... (ربما لأن العملية لم تنجح .... من يدري !!)

وبدأ العداء واضحا عنيفا بين رئيس وزراء عدن السيد باهارون والمندوب السامي البريطاني السير كنيدي تريفاسكس .... وقد ظهر للجميع أن المجال لا يتسع للرجلين فقد كان على أحدهما أن يذهب .... وكان ذلك .... وقد ذهب المندوب السامي البريطاني السير كنيدي تريفاسكس بعد أن أعفته الحكومة البريطانية من منصبه ولما يكمل تسعة أشهر من حكمه كمندوب سام ... وكان المقرر أن يبقى في ذلك المنصب لأربعة أعوام .

وقد ظهر لسلاح المهندسين الملكي أن القنبلة التي استعملت كانت من طراز «مايلز»وهي قنبلة يدوية شديدة الانفجار وواسعة المدى ... ومن صنع بريطاني .

القبض على المتهم :

في خلال ثلاث ساعات من التحري الدقيق استطاعت الشرطة العدنية القبض على السيد خليفة عبدالله حسن خليفة بتهمة إلقاء القنبلة .... واحتجزت احتياطيا السيد ماية من موظفي اللاسلكي الذي شاهد خليفة عبدالله حسن خليفة يدخل مكتبه ويخرج القذيفة لإلقائها في ساحة المطار .. وكذلك احتجز احتياطيا السيد القشبري ، أحد موظفي اللاسلكي في المطار الذي شاهد بعينيه خليفة عبدالله حسن خليفة وهو ينزع صمام الأمان من القذيفة ويقذف بها من النافذة على المندوب السامي ....وكان معروفا أن القنبلة قذف بها من مكتب اللاسلكي في المطار .... وقد شاهد عدد كبير من الجمهور عملية القذف عيانا .

وحين قدم النائب العام تهمة القتل المتعمد ضد السيد خليفة كانت لديه أدلة ظرفية قوية وثلاثة وثمانون شاهداً.... أدلوا بشهاداتهم أمام القضاء بعد ذلك وسنأتي على مصير هذه القضية فيما بعد .

وجدير بالذكر أن السيد خليفة كان يومذاك في الثامنة والعشرين من عمره ويحتل منصبا رفيعا وهاما في خطوط عدن الجوية ومطار عدن المدني .... وهو عدني عربي .... لم يسبق له أن اشتغل بالسياسة ، سوى مرة واحدة حين أسس حزب «الاستقلال» في عدن ولكنه لم يجد أنصاراً ومات الحزب في مهده .

إعلان حالة الطوارىء في عدن :

في نفس ذلك اليوم وفي فورة غضبه ارتكب المندوب السامي حماقة أخرى... فقد أمر باجتماع المجلس الأعلى الاتحادي الذي انعقد وأصدر قرارا بإعلان حالة الطوارىء في عدن .... وتفويض الحكومة وسلطات الأمن الداخلي باعتقال من تشاء وبدون إبداء الأسباب وعدم السماح للمعتقلين بالترافع أمام القضاء . وقد وقع على هذا القرار أحد الوزراء العدنيين ، السيد عمر عبد العزيز شهاب ، وزير مالية حكومة الاتحاد .... والذي كان رئيس المجلس الأعلى الاتحادي لتلك الدورة .

ولم يؤخذ رأي السيد زين باهارون رئيس الوزارة العدنية وأعضاء وزارته في الأمر ... وبذلك دخل الصراع مرحلة جديدة وأكثر خطورة .

وفي نفس الأسبوع ذهب السيد عمر عبد العزيز شهاب ، رئيس المجلس الأعلى للحكومة الاتحادية تلك الدورة ، إلى بيروت .... وهناك عقد مؤتمراً صحفياً تنصل فيه من قرار إعلان الطوارىء بل وهاجم ذلك القرار هجوماً مراً وهاجم المندوب السامي والحكومة الاتحادية.... وأعلن استقالته من المجلس الأعلى لحكومة الاتحاد .... وعاد بعد ذلك إلى عدن ليشارك في عملية إلغاء القرار الذي وقعه بنفسه.

وقد علمت من السيد عمر عبد العزيز شهاب في حديث شخصي بعد ذلك أنه وقع قرار إعلان حالة الطوارىء ولكنه كان يعتقد أن المندوب السامي والحكومة

الاتحادية سينفذان ذلك القرار بتعقل وحيث يجب استعماله ... وحين ظهر له أن المندوب السامي أساء استعمال تلك السلطة وجد نفسه مضطراً للاستقالة والمعارضة .

وفي الحقيقة أن المندوب السامي البريطاني أساء استعمال ذلك القرار فلم يأمر باعتقال الجناة أو المحرضين بل اعتقل حوالي مائة من الزعماء السياسيين العدنيين والصحفيين الذين كانوا يعارضون سياسته من قبل .... والذين فعلا كانوا ضد تلك العملية الإرهابية . وقد تخبط خبط عشواء فاعتقل الرئيس والأمين العام للمؤتمر النقـــابي العمالي وأعضاءه ... والأمين العـــام لجماعة الإخوان المسلمين (الذين كان مسموحا لهم بالعمل الديني والسياسي في عدن بدون تقييد) وشمل الاعتقال الأمين العام المساعد لرابطة الجنوب العربي ... وأعضاء قياديين من الجمعية العدنية ومن الحزب الوطني الاتحادي ومن رجال الصحافة والفكر بل والتجارة ايضا .

ويظهر أنه كانت لدى السير كينيدي تريفاسكس قائمة بأسماء معارضيه .... وكان بعضهم من النزاهة وحسن النية بمكان وغير ميال لسياسة العنف .... ومع ذلك شملهم الاعتقال جميعا....فأثار بذلك ثائرة المؤتمر النقابي العدني وغرفة عدن التجارية (وكان السيد عمر عبد العزيز شهاب رئيساً لها) والاتحاد التجاري العربي وكافة الأحزاب السياسية والصحف .

احتجاز المعتقلين خارج عدن :

وكأن المندوب السامي لم يكتف بذلك كله بل أمر بنقل المعتقلين إلى خارج عدن ... وبالذات إلى السلطنة الفضلية في سجن بدائي مع أنه كان يستطيع اعتقالهم في سجن عدن المركزي .

وقد سألته يومئذ عن السر في ذلك أو الحكمة في تلك الخطوة فأجاب أنه يريد حماية المعتقلين العدنيين ... فقد كانت حالة السلطان أحمد بن عبدالله الفضلي في حالة خطيرة وإذا قضى نحبه فإن رجال قبائل الفضلي سينتقمون من بعض الزعماء

العدنيين ...وقال لي إن أفضل وسيلة لحمايتهم هي اعتقالهم في السلطنة الفضلية بذلك تتحمل السلطنة الفضلية مسئولية حمايتهم ... وبعد أيام حين ضاق سجن السلطنة الفضلية بالمعتقلين.... أرسل عدداً منهم إلى سجن سلطنة العوالق السفلى .

لو أن المندوب السامي أمر بحجز المعتقلين في عدن والتحقيق معهم لتجنب المشاكل التي انهالت عليه بعد ذلك .... ولكنه تصرف تصرف الغاضب الموتور وهو ما لا يليق برئيس دولة .

والأسوأ من ذلك أن اعتقال العدنيين خارج عدن أثار ثائرة حكومة عدن ... فاصطدم المندوب السامي بالوزارة العدنية اصطداما لم يكن يتوقعه .

وفي اعتقادي أن الوزارة العدنية غضت الطرف في البداية عن حجز المعتقلين العدنيين خارج عدن .... وكان ذلك عن عمد وسبق إصرار لتعمل بعد ذلك على تحريض الرأي العام العدني ضده وتصعيد الحملة عليه وعلى الحكومة الاتحادية .... وفعلاً عمدت إلى ذلك فيما بعد ونجحت في تحقيق مخططها ومرغت أنف المندوب السامي السير كنيدي تريفاسكس في التراب .... بعد أن حصلت الوزارة العدنية على تأييد الوزارة البريطانية لموقفها من وراء ظهر المندوب السامي البريطاني ! !

حكومة عدن لا تعترف بسلطة الحكومة الاتحادية في الاعتقال :

حين بدأ البعض يتصلون بالمندوب السامي البريطاني لإلغاء الاعتقالات ... أجاب بأن ذلك ليس من اختصاصه بل من اختصاص الحكومة الاتحادية ووزير الأمن الداخلي فيها .

وهنا اعترضت حكومة عدن على ذلك وأبلغت المندوب السامي تحريريا أنها لا تعترف بأي سلطة للحكومة الاتحادية في ذلك الموضوع ... لأن المندوب السامي البريطاني — يساعده في ذلك المعتمد البريطاني — يسيطر بصورة فعالة على الحكومة الاتحادية التي لا تستطيع أن تنقض أمرا أبرمه .... وطلبت التفاوض معه مباشرة .... ولكنه رفض ذلك وأصر على أن وزير الأمن الداخلي في الحكومة الاتحادية هو جهة

الاختصاص ويجب التفاوض معه مباشرة .... ورفضت حكومة عدن ذلك لنفس السبب .

الشكاوي ضد تعذيب وإساءة معاملة المعتقلين :

وفي تلك الأثناء نشرت الصحف العدنية أنباءً مفادها أن المعتقلين يعانون من التعذيب وسوء المعاملة في السلطنة الفضلية وسلطنة العوالق السفلى . وثارت ثائرة الرأي العام في عدن .

رئيس القضاة في المحكمة العدنية العليا يحقق :

كان ذلك الاتهام ضد المندوب السامي أمراً لا يمكن السكوت عليه .... ولكي يضع الأمور في نصابها الحقيقي طلب من رئيس القضاة في محكمة عدن العليا ، « السير ريتشارد لاجاليه » والذي كان بفعل منصبه القضائي محايداً أن يتجه إلى منطقتي الاعتقال للتحقيق في تلك الإدعاءات ....

وفعلا جرى التحقيق وقدم رئيس القضاة تقريرا بأن أحداً لم يعذب ولم تسأ معاملته بأي شكل من الأشكال .

وبعد خروج المعتقلين سألتهم شخصيا عن الحقيقة فأجابوا بأنهم لم يعذبوا ولم تحدث أي سوء معاملة لهم ...وأكدوا تقرير رئيس القضاة .... ولكنهم اصطنعوا تلك الدعاية لإثارة الجماهير ضد المندوب السامي .

حكومة عدن تفجر الوضع في وجه المندوب السامي :

وهنا وجدت حكومة عدن الفرصة لتفجير الوضع في وجه المندوب السامي.... فأعلنت أنها لا توافق على اعتقال المتهمين السياسيين العدنيين خارج عدن وطالبت بمحاكمتهم أو الإفراج عنهم فوراً .... وطبعا رفض المندوب السامي السير كنيدي تريفاسكس ذلك .

وكانت المفاجأة التي لم يتوقعها السير كنيدي تريفاسكس ... وبالنسبة له كانت في الحقيقة مفاجأة مذهلة .

فقد وجه السيد زين باهارون رئيس وزراء عدن بالتضامن الكامل مع كافة زمائه إنذاراً بأنه ما لم يفرج المندوب السامي عن المعتقلين خلال ٢٤ ساعة ... فإن الحكومة العدنية ستعتبر نفسها مستقيلة وستتخلى عن الحكم وتترك المندوب سامي البريطاني يواجه العاصفة الشعبية التي ستقوم حتماً بعد ذلك .

في نفس الوقت قدم أعضاء المجلس التشريعي العدني .... ورئيس ومجلس حكومة عدن المحلية . إنذاراً مماثلا للمندوب السامي وسيستقيل أعضاء المجلسين معاً... ويتعطل التشريع تبعاً لذلك .

وفي مقر الحزب الوطني الاتحادي إجتمع النواب العدنيون في المجلس النيابي الاتحادي برئاسة السيد عبد الرحمن جرجرة رئيس الحزب .... وقرروا الاستقالة الجماعية من المجلس النيابي الاتحادي . وقد وجهني الحزب الوطني الاتحادي لأكتب المذكرة الخاصة بذلك ففعلت وأبرقت المذكرة للمندوب السامي .

وقد فوجيء بهذه الحركة التي لم يكن ينتظرها ولم يعد العدة لها .... خاصة وأن كافة الإنذارات كانت لفترة أربع وعشرين ساعة فقط .... إما أن يستجيب أو يتحمل شخصيا العواقب المترتبة على ذلك .

كان السير كنيدي تريفاسكس عنيداً جداً وصلباً في مواقفه ولكنه في عدن فوجيء بمن هم أكثر عناداً وصلابة منه . وعقد جلسة لمستشاريه البريطانيين فأشاروا عليه بالصمود ولتذهب حكومة عدن والمجلس التشريعي والنواب العدنيون في المجلس الاتحادي وحكومة عدن المحلية مع الريح .... وكاد أن يفعل ذلك و ينهي ذاتية عدن .... ويحكمها حكماً مباشراً .

بيد أن عاملا جديداً طرأ على الموقف ... فقد علم المندوب السامي من جهاز الأمن العدني أن سيارات تجوب الحي التجاري في عدن وغيره من الأحياء وتقوم

بتوزيع الأسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة مع عتادها على الأهالي وبدأت بوادر استعمال القوة في عدن ...حيث تقيم مجموعات كثيرة من البريطانيين المهددين بالخطر . أما كيف تسربت الأسلحة إلى عدن فقد كانت لغزاً لم يستطع حله .... ولكن حكومة عدن كانت تعرف ذلك .

هذا الموقف اضطره إلى الاتصال بحكومة لندن مباشرة قبل أن يتخذ أي اجراء ....أبلغته حكومة لندنأن يتجنب أي صدام مع حكومة عدن وأن يتجنب أي مجابهة مكشوفة في عدن ... وأن يقبل الطلب الذي وجه إليه بصورة تحفظ كرامة الحكومة البريطانية .

وعليه أرسلت الطائرات الحربية لنقل كافة المعتقلين إلى العاصمة الاتحادية... أي بجوار عدن وأشعر رئيس الوزارة العدنية بذلك ... وحدث اتفاق على أن يطلق سراح جميع المعتقلين في غضون أسبوعين تدريجيا ... وفعلاً أطلقوا جميعاً ما عدا السيد خليفة عبد الرحمن خليفة والشاهدين المحتجزين ... إذ لم تعارض حكومة عدن في ذلك واعتبرت المسألة خاصة بالقضاء وحده .

ووصل من بريطانيا ضباط من اسكوتلانديارد للتأكد من التحقيق ووجدوا أن خليفة عبد الرحمن خليفة قام عن عمد وسبق إصرار بالقاء قنبلة المطار .

وعليه وضع النائب العام قضيته وقدمها للمحكمة الأولى (محكمة قاضي التحقيق) تمهيدا لرفعها بعد ذلك إلى محكمة الجنايات العليا .

وعومل السيد خليفة معاملة حسنة كما لو كان ضيف شرف على الحكومة البريطانية ... وكان النائب العام حريصاً على عدم إعطاء الدفاع فرصة للطعن في القضية . وحين طلب مدير الأمن العام في عدن والنائب العام استجواب السيد خليفة في محتجزه .... رفض الإدلاء بأي رد .... استناداً إلى التشريع البريطاني والعدني الذي يجيز لأي متهم عدم الرد على استجواب الأمن العام إذا شاء ذلك واستناداً أيضاً إلى أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ... وقال إنه لن يجيب على أي أسئلة سواء في دائرة الأمن العام أو حتى أمام القضاء بل سيلزم الصمت المطبق وليحاول النائب

العام – إذا استطاع – أن يثبت ارتكابه لتلك الجريمة .... فالعبء يقع على النائب العام في الإثبات .

وكأن السيد خليفة كان يعلم مقدما أن الذي حركه سيعمل أيضاً على إنقاذه .

المحاكمة والإفراج عن السيد خليفة :

وقدم السيد خليفة للمحاكمة بتهمة القتل الجماعي مع سبق الإصرار .... وكان المؤتمر العمالي البريطاني قد أرسل على حسابه الخاص محاميا من أشهر المحامين البريطانيين للدفاع عن السيد خليفة .

سأل قاضي التحقيق السيد خليفة « هل هو مذنب أم غير مذنب » فأجاب أنه غير مذنب .

ثم قدم النائب العام البريطاني القضية .

لقد كان ذلك اليوم يوم عطلة السيد خليفة عن العمل وكان وصوله إلى المطار لا مبرر له .

شهد موظفو المطار أنه كان يحمل شيئاً ثقيلاً في كيس من الورق .

لم يكن هناك ما يستدعي ذهابه إلى مكتب اللاسلكي .

وأخيراً قدم النائب العام ثلاثة وثمانين شاهداً ضده ... من بينهم موظف في اللاسلكي رآه يخرج القنبلة ويأخذ المركز المناسب لالقائها على المندوب السامي... وأخيراً القشبري « وهو موظف لاسلكي أيضاً » شاهده وهو يفتح صمام الأمان ويلقي القنبلة من نافذة المكتب على ساحة المطار ... وكان هذا شاهد عيان رئيسي في القضية .

وعليه قرر قاضي التحقيق محاكمة السيد خليفة أمام محكمة الجنايات العليا .

وبعد أربعة أيام قدم السيد خليفة أمام محكمة الجنايات العليا برئاسة السير ريتشارد لاجاليبه ... وكان يحتل منصب رئيس القضاء في عدن .

ولم تدم المحاكمة أكثر من عشر دقائق انتهت بمهزلة .

بدأ النائب العام مرافعته فقاطعه رئيس المحكمة .... تجاهل الأدلة الظرفية وكافة الشهود .... وقال إنه في قضية تتعلق بحياة شخص تطلب العدالة دليلاً قاطعا ... والدليل القاطع في هذه الحالة شاهد عيان .... وكان القشبري شاهد العيان .... وطلب رئيس المحكمة تقديمه للإدلاء بشهادته ... ولكن القشبري — لم يكن موجوداً وعند الاستفسار أجاب النائب العام أن القشبري كان قد أطلق سراحه قبل يومين من الحجز الاحتياطي بكفالة ... ولكن يظهر من إذاعة صنعاء أنه غادر عدن إلى اليمن . وكانت هذه القشة التي تقصم ظهر الجمل .... وتساءل رئيس المحكمة كيف احتفظت إدارة الأمن العام بهذا الشاهد الرئيسي في القضية كلها تحت الحجز الوقائي لمدة شهرين كاملين ثم أطلقته قبل يومين من المحاكمة الرئيسية ... فأجاب النائب العام أن القشبري قد أدلى بشهادته أمام قاضي التحقيق ولكن رئيس المحكمة العليا أجاب بأنه يريد استجوابه وملاحظة طريقة كلامه وسلوكه وهو يدلي بشهادته.... فاعتذر النائب العام عن استحالة إحضاره.. وهنا أوقف رئيس المحكمة العليا القضية واعتبرها مغلقة وأمر بالافراج عن السيد خليفة لعدم توفر الإثبات ... وأفرج عنه .

أما الحقيقة فهي أن الوزارة العدنية كانت تعلم أن القشبري هو مفتاح القضية ... وبذهابه ستنهار قضية النائب العام ... لذلك جرى إجراء غريب فقد أفرج عن القشبري قبل يومين من المحاكمة الرئيسية لكي يذهب إلى اليمن . لم يستطع أحد إثبات مخالفة أو تهاون على أي ضابط في الأمن العام .... ولا تزال الطريقة التي استخدمت لغزاً حتى الآن ....

ويقيني أن أحداً لا يعرفها سوى رئيس الوزارة العدنية ! !

لقد ذكرت هذه القضية بشيء من التفصيل لأنها فتحت باب الإرهاب على مصراعيه ....لقد أصبحت السلطة البريطانية عاجزة عن تقديم أي إرهابي إلى المحكمة العليا في عدن وإدانته ما دام رئيس محكمة الجنايات العليا لا يقبل إلا

شاهد عيان على ارتكاب الإرهاب ....وحتى لو وجد شاهد عيان لقامت بعض العراقيل القانونية في طريقه .

ولم يعد أمام السلطة البريطانية في عدن سوى القبض على أي إرهابي واعتقاله اعتقالاً سياسياً .... وأن تتجنب القضاء ... القضاء البريطاني ! !

إعادة اعتقال خليفة عبد الله حسن :

بالرغم من أن محكمة الجنايات العليا أمرت بالافراج عن السيد خليفة عبد الرحمن خليفة .... إلا أنه ما كاد يغادر ساحة محكمة الجنايات حتى ألقت قوات الأمن العدنية القبض عليه تحت قانون الطوارىء .... لا بتهمة القتل . وبموجب قانون الطوارىء يجوز للحكومة اعتقال أي شخص مشتبه فيه لإبعاده عن إلحاق الأذى بنفسه أو بالآخرين .

وكان اعتقال شخص أفرجت المحكمة العليا عنه بعد مرور دقائق من صدور أمر رئيس القضاء أمراً لا يمكن أن يمر بسلام . فهاجمت الصحافة العدنية تصرفات المندوب السامي وأظهرته بمظهر رجل حاقد غير مسئول .... وقد أثار ذلك العمل الرأي العام العدني بقدر ما أثار غضب السلطة القضائية ... ورجال القانون الذين شعروا بأن الهدف من قانون إعلان حالة الطوارىء هو التحايل على القانون العام .

ولم تجرؤ الحكومة البريطانية بعد ذلك على تقديم أي إرهابي إلى القضاء .... لعلمها بالنتيجة الحتمية .

ولقد كان إعادة القبض على السيد خليفة بموجب قانون الطوارىء عملا استفزازيا من قبل المندوب السامي ضد رئيس القضاة البريطاني نفسه .

وبذلك خلق المندوب السامي من السيد خليفة ، زعيماً وطنيا كبيراً ... كما سنرى فيما بعد .

الفصل الثاني والعشرون

ذئاب ردفان الحمر
وحرب ردفان

في أواخر عام ١٩٦٣ بدأ نزاع بين عشيرة صغيرة هي قبيلة ردفان وحكومة إمارة الضالع .... التي كانت ردفان تابعة لها . وعند إلغاء الحواجز الجمركية وقيام السوق المشتركة بين ولايات « اتحاد الجنوب العربي » فقدت قبيلة « ردفان » وهي تابعة لإمارة الضالع جزءاً من دخلها الجمركي ... وطالبت بالتعويض أو بأن تقوم حكومة إمارة الضالع بالإنفاق على المرافق العامة الزراعية والصحية والتعليمية .... وردفان منطقة جبلية وعرة من أصعب مناطق الجنوب العربي .... ولكن سكانها لا يزيدون على أكثر من ألفي شخص .

وقد رفضت حكومة الضالع طلبهم .... وشجعها على ذلك المعتمد البريطاني... الذي كان يستهين بردفان وبكل قبائل الجنوب العربي ويعتبرهم أداة طيعة في يده يحولها كيف يشاء .

ولكن الأمر لم يكن كذلك في ردفان .... فقد أعلنت التمرد المسلح وقطعت المواصلات البرية .

واتخذت حكومة الاتحاد الاجراء اللازم تجاه هذا الموقف فوجهت حملة عسكرية على ردفان لإخضاعها ... ولكن الحملة الحكومية صدت ولم تنل من ردفان

أي منال ــ وأرسلت قوات أكبر واشترك سلاح الطيران البريطاني في قصف ردفان ولكن كل ذلك لم يجد فتيلاً .

وقد وجدت حكومة صنعاء الفرصة للتدخل فأرسلت الإمدادات والعتاد والسلاح لتتمكن ردفان من مواصلة الحرب .

وجن جنون المندوب السامي البريطاني السير كنيدي تريفاسكس ... فأمر بتوجيه قوة عسكرية بريطانية كبيرة عام ١٩٦٤ على ردفان ... وكأن سلاح الطيران الملكي البريطاني العامل من قواعده في عدن لم يكن كافياً .... فتوجهت حاملتان للطائرات للاشتراك في القصف الجوي المستمر .

ومنيت القوات البريطانية بالهزيمة إثر الهزيمة على يد جماعة من المحاربين لا يتجاوز عددهم خمسمائة محارب .... وطبعا غنموا بعض الأسلحة البريطانية . وكان كل هذا شيئاً غير منتظر ولا حتى في عالم الخيال .

وأطلق الجنود البريطانيون على مقاتلي ردفان لقب «الذئاب الحمر في ردفان»... وأشاعت الذئاب الحمر الرعب في قلوب البريطانيين .

وكان المندوب السامي البريطاني السير كنيدي تريفاسكس يغذي حكومته في لندن بمعلومات خاطئة ... مما حدا بحكومة لندن إلى نقل بعض القوات من خلف شمال الأطلسي إلى ردفان .... ومنيت القوات البريطانية التي قدمت من ألمانيا بالهزائم الواحدة تلو الأخرى .

كان خلف كل صخرة رجل محتمل ... وخلف كل شجرة قناص آخر ... وعند كل كهف مجموعة من القناصين .... وتحولت الحرب إلى حرب بين كل صخرة وصخرة .... ولما كان البريطانيون يجهلون جغرافية المنطقة ووعورتها وكهوفها وجبالها ووهادها ... فقد أسقط في أيديهم وتساقطت ضحاياهم واعتمدوا كلية على القصف الجوي المتزايد يوما بعد يوم ... ولكن ماذا يمكن أن تنال الطائرات الحربية من الكهوف والصخور الداكنة والجبال الشاهقة .... التي لم تستطع

الدبابات ولا السيارات المصفحة اجتيازها .... ووقع العبء على المشاة البريطانيين الذين كانوا يتقدمون شبراً شبراً ولكن الحناجر كانت تتطاير من وراء الصخور بدقة لتفصل رأس الضابط البريطاني عن جسده ... وتساقطت الرؤوس ... وفعلاً قيل إن متحفا أقيم لها .

وقد اهتزت بريطانيا لهذه الوحشية وطالبت بالدماء ومهاجمة حكومة اليمن لسماحها عرض الرؤوس البريطانية في أرضها... ولكن السفير الأميركي بحث الأمر بدقة وأعلن أن اليمن لم تستقدم الرؤوس البريطانية لأي عرض أو متحف . وكان ذلك صحيحا ... لأن « متحف الرؤوس البريطانية » أقيم في منطقة ردفان وما يجاورها فقط .

وعاد الضباط والجنود البريطانيون منكسي الرؤوس يجرون عار الهزيمة .... وثبت أنهم غير قادرين على الصمود في معارك مكشوفة .... وتجرأ على بريطانيا من لم يكن يحلم في التجرؤ عليها من قبل .

وفي لندن شاهدت مفارقات مضحكة في مجلس العموم البريطاني في حزيران ١٩٦٤ .... لقد حضرت بدعوة من مجلس العموم البريطاني لأشاهد جلسة خاصة بمشكلة ردفان ... وأيضاً لأشاهد آخر جلسة يحضرها السياسي البريطاني الكبير السير ونستون تشرشل وكانت الشيخوخة قد بلغت به درجة نالت من صحته وكان يومذاك في التسعين من عمره .

كان رئيس الوزارة يومذاك السير اليك دوجلاس هيوم وزعيم المعارضة المستر هارولد ويلسون .... وبعد أن عرض السيد هيوم الموقف في الجنوب العربي وخاصة في ردفان ... وجه إليه المستر هارولد ويلسون سؤالاً بسيطاً : « كم عدد الغارات الجوية التي شنتها الطائرات البريطانية من قواعدها في عدن ومن حاملات الطائرات منذ بداية حرب ردفان ؟» وأجاب رئيس الوزارة البريطانية أنها بلغت حتى ذلك اليوم ألفا وسبعمائة غارة جوية ..... وعلق المستر ويلسون « ألا تزال ردفان صامدة حتى اليوم بالرغم من كل هذه الغارات ؟» وأجاب رئيس الوزارة البريطانية

بالإيجاب .... وهنا ضج المجلس بالضحك سواء من الأعضاء أو المشاهدين .

بعد تلك الجلسة بيومين كنت ضيفاً على سكرتير حزب المحافظين في مقر الحزب ... ولم يكن يشغل منصبا رسميا في الحكومة ؛ بل يدير شئون الحزب في الإنتخابات العامة وفي توضيح وجهات نظر الحزب في المسائل العامة .... كنا نتحدث بصورة غير رسمية عن قضية عدن والجنوب ... وتطرق الحديث إلى حرب ردفان وسألني أمام زملائه : « كيف أمكن لشعب ردفان الصغير هذا الصمود؟» فضحكت وأجبته ببساطة « ستستمر هذه الحرب وستنشأ غيرها بسبب وجود المنتفعين من بعض حكام الجنوب العربي ومكتب المندوب السامي .... إن حرب ردفان قد خلقت مجموعة من الأثرياء من بعض الحكام الاتحاديين وبعض البريطانيين في عدن .... وفي صالحهم أن تستمر هذه الحرب التي لا داعي لها لان مجموع الميزانية التي كانت تطلبها ردفان لم تزد على خمسة وعشرين ألف جينه سنويا للإنفاق على المرافق العامة...»ووجم سكرتير حزب المحافظين وزملاؤه ....وأعتقد أنهم اقتنعوا في قرارة ضميرهم .

وقد رددت هذا القول في حفل غداء أقامه لي سكرتير حزب العمال في مقر الحزب ... كما رددته في حفل غداء بفندق «إيرفين»أقامه لي اللورد أوجمور زعيم حزب الأحرار وحضره بعض أعضاء من مجلس العموم ومجلس اللوردات المنتمين إلى حزب الأحرار .... وهو أصغر الأحزاب البريطانية ... ولكن أشدهم أصالة في التفكير ... ورد اللورد أوجمور أنه مقتنع بوجهة نظري وأنه من تجاربه الخاصة وجد أن صرف أي أموال لأي جهة في أي بلاد لكي تحارب حرب العصابات ... تعمل عمداً على عدم إنهاء تلك الحرب لغرض استنزاف الأموال .... وقال إنه شاهد ذلك فعلا في الثورات التي نشبت في الملايو وقام بإجراء تحقيق فيها .

أما النتائج البعيدة الأثر لحرب ردفان فقد شجعت القوى المناهضة لبريطانيا في الجنوب العربي على تحريك مبدأ « الكفاح المسلح »....وهو مبدأ غريب ودخيل على المنطقة .

وبإيعاز من بعض الدول العربية وتشجيعها الحربي والسياسي والمادي والإذاعي نشأت «الجبهة القومية».....وانتقل قحطان محمد الشعبي وطابوره إلى تعز للعمل من هناك في تخريب الجنوب العربي .... ولكن لم تقم الجبهة القومية بأي نشاط لها إلا بعد فشل مؤتمر لندن الدستوري عام ١٩٦٤ .

وهكذا بدأت الحلقة الثانية من المأساة الدموية !

الفصل الثالث والعشرون

مؤتمر لندن الدستوري

اتفقت حكومة عدن وحكومة الاتحاد الفيدرالي والحكومة البريطانية على عقد مؤتمر لندن الدستوري عام ١٩٦٤ .... وهو المؤتمر الذي كان مزمعاً عقده من قبل ولكنه ألغي مؤقتاً بعد قنبلة المطار .

وفي حزيران ١٩٦٤ ذهبت وفود الولايات المختلفة — وكان كل حاكم تقليدي يمثل ولايته — ولم يشترك في المفاوضات شريف بيحان الذي أناب عنه نجله الأمير صالح . أمير بيحان .

أما الوفد العدني فقد تشكل من رئيس الوزارة العدنية السيد زين باهارون والسيد حسين علي بيومي وزير الدولة والسيد عبد الحميد غانم وزير المالية ؛ والسيد مصطفى عبداللاه عبده وزير الحكومات المحلية .

وقد وجهت الحكومة البريطانية دعوة لي لزيارة بريطانيا مع وفد صحفي .... وفي الحقيقة لم تكن لي حينذاك أي علاقة بالصحافة ...وكان الهدف الحقيقي من توجيه الدعوة إلي العمل على التخفيف من مغالاة السيد زين باهارون .... بوصفي زعيم المعارضة البرلمانية التي يحتاج إلى تأييدها . ولكنني لم أشترك في

المفاوضات التي عقدت في قصر «لانكاستر» في لندن .

وانعقد المؤتمر في الأسبوع الثاني من حزيران ... تحت رئاسة المستر دنكان ساندیس وزير شئون الكومنولث ... وانفض بعد عشر دقائق حين خرج الوفد العدني من قاعة المؤتمر بسبب عدم الاتفاق على بعض الاجرآت في تسيير أعمال المؤتمر .

لقد كان رئيس الوزارة العدنية يريد تحضير جدول أعمال المؤتمر ووضع الأسس الإجرائية للنقاش .... ولم يكن مستعداً للدخول في نقاش عابر مع وفود الولايات .

وكانت هذه أول صدمة يواجهها شخصيا المستر دنكان ساندیس ! !

وامتنع الوفد العدني عن حضور الجلسات .... ودارت الوساطات فاجتمع بعد ذلك برئاسة المستر دنكان ساندیس أيضا .

وحدث ما كان متوقعا ....لقد اعترض الوفد العدني على بعض النقاط ورفض المستر دنكان ساندیس ذلك الاعتراض ....فصرخ في وجهه بصوت غليظ السيد مصطفى عبداللاه عبده الذي وجه الاتهامات له شخصيا وللمندوب السامي السير كندي تريفاسكس ... ولم يكن هناك ما يمكن أن يوقف السيد مصطفى عبداللاه عبده إلا فض الجلسة .

ودارت المفاوضات بطريقة سقيمة وعقيمة بعد ذلك... وكان شعور الكراهية والنفور يزداد يوما بعد يوم بين الجميع .

كان لكل من الأطراف الثلاثة هدفه الخاص :

كانت بريطانيا تسعى لإيجاد الجو الملائم والحكومة المسئولة التي يمكن أن توقع على اتفاقية دفاعية يضمن لبريطانيا وجود القاعدة الحربية الضخمة التي شيدتها في عدن ....ويظهر أن القاعدة كانت ستشمل صواريخ ذات رؤوس نووية .

ولما كانت القاعدة تقع في أراضي حكومة عدن فقد طلبت عدن إيجاراً قدره ثنا عشر مليونا من الجنيهات كل عام ... على أن يدفع الإيجار للخزانة العدنية مباشرة للصرف على انشاء جامعة عدن والمرافق الصناعية والحيوية الأخرى . وإضافة إلى ذلك أرادت حكومة عدن وضع التقييدات حول استعمال القاعدة الحربية والقوات البريطانية المرابطة في عدن بحيث لا تتحرك هذه القوات ضد أي حكومة تعتبرها حكومة عدن أنها حكومة صديقة ....ومثل هذا التقييد يشل من حركة فعالية القاعدة .

وفي الطرف الثالث كان حكام الولايات يطالبون بدفع ايجار القاعدة للحكومة الاتحادية لأن شئون الدفاع مناطة بوزارة الدفاع الاتحادية ...أما رد رئيس وزراء عدن على ذلك فقد كان يقوم على أساس أن القاعدة موجودة في الأراضي العدنية .

وهكذا لم يكن هناك طريق للتسوية بين المطالب المتعارضة.

وطلب مني بعض أعضاء مجلس العموم التوسط في الموضوع لدى رئيس وزراء عدن السيد زين باهارون ....ومعرفة حقيقة موقفه . وقد قبلت ذلك واتفقت مع السيد زين باهارون على موعد خاص لا يحضره سواه لنبحث الأمر ....ولا يشرك أعضاء وفده في الحديث حتى نصل إلى حل معقول .

وفعلاً تمت المقابلة بيني وبين السيد زين باهارون ... وبدأ حديثه بالشكوى من أن الحكومة البريطانية حكومة انتهازية ترعى مصالحها فقط ... لا ذمة لها ولا ذمام ... وأنها في أي لحظة تستدعي مصلحتها ذلك مستعدة للانقلاب على اصدقائها والتنكر لكل وعودها وعهودها .... وعليه يجب معاملتها على هذا الأساس والإعداد لكافة الاحتمالات التي قد تقوم بها .

وبالنسبة لحكام الولايات قال إن من الصعب التفاهم معهم لأنهم واقعون تحت تأثير المندوب السامي البريطاني وأنهم واثقون كل الثقة من وقوف بريطانيا إلى جانبهم .... واعتمادهم هذا على بريطانيا سيجعلهم يتساقطون كأوراق الخريف بمجرد تغيير سياسة بريطانيا نحوهم .... وأنهم إذا كانوا يعتمدون

على بريطانيا في المحافظة على سلطتهم فسيجدون انفسهم يوماً بدون سلطة على الإطلاق .

وفي هذه الناحية بالذات أشرت إلى أن السير اليك دوجلاس هيوم ، رئيس الوزارة البريطانية ، والمستر دنكان ساندیس ، وزير شئون الكومنولث ؛ لن يتخليا عنهم أو يلبسا لهم جلد النمر ... فأجاب أنه يشاركني الرأي ولكنه يختلف معي في ناحية واحدة وهي أنه يجب أن نأخذ في الحساب إمكانية سقوط حزب المحافظين بعد الانتخابات العامة التي ستجري بعد أربعة أشهر وان حكومة العمال ستكون لها سياسة مضادة على طول الخط ... وأضاف أن معلوماته تدل على أن حزب المحافظين سيخسر الانتخابات .

كانت هذه مقدمة شكواه ... ثم طلبت منه ان يبلغني بصراحة ماذا يريد للوصول إلى اتفاق مع حكومة المحافظين — إذا أمكن — وسأنقل وجهة نظره إلى النواب المحافظين الذين طلبوا مني التوسط وستكون المسألة سرية جداً .

وهنا أخرج السيد زين باهارون مذكرة كان يضع فيها بعض النقاط ... وقال إنه على استعداد للوصول إلى تفاهم كامل إذا أجيبت تلك المطالب ... وطلب مني ان أسجل مطالبه وكانت كما يلي :

اولاً — الوحدة بدلاً من الاتحاد

(ومعنى ذلك إلغاء كافة الولايات بما في ذلك حكومة عدن نفسها .... وإلغاء نظام السلاطين والأمراء والمشيخات ... واعفائهم من مناصبهم ... وأضاف أن مجموع سكان الاتحاد لا يتجاوز مليوناً ونصف مليون ... تحكمه ست عشرة حكومة مشتركة في الاتحاد في حين أن شعوباً تحتوي على عشرات الملايين تخضع لحكومة موحدة لا اتحادية) .

ثانياً — أن تدفع بريطانيا إيجاراً قدره خمسة ملايين جنيه كل عام لوجود القاعدة ... وليس من المهم لمن سيدفع ذلك الإيجار ... إذ أنه سيدفع لحكومة

موحدة ... وبذلك يحل الإشكال القائم بين من يتلقى إيجار القاعدة .... وسيسحب شروطه الأخرى حول مراقبة استعمال القاعدة .

ثالثاً ــ أن الجيش الاتحادي وكله من رجال القبائل يشكل خطراً على عدن ... فقد يغزوها في أي لحظة وقد يتمرد ولن يوجد من يكبح جماحه وقال إنه لا يستطيع وضع عدن تحت رحمة الجيش الاتحادي ونزواته المتقلبة .

لذلك اقترح إعادة توازن القوى العسكرية في المنطقة كلها على هذا الأساس :

١) أن يجمد الجيش الاتحادي فلا يزداد عدده وأن يوضع في قواعد نائية عن عدن .

٢) أن تدفع الحكومة البريطانية مبلغ عشرة ملايين جنيه ــ كدفعة خاصة ــ مقابل تجهيز قوة من أبناء عدن ... ويستعمل ذلك المبلغ لشراء المعدات اللازمة للواء مدرع ثقيل ، ولوائين من المصفحات ، ولوائين من المدفعية البعيدة المدى ، وثلاثة أسراب من الطائرات ومدمرة مزودة بمدفعية بعيدة المدى وكاسحتي ألغام مزودة بمدفعية مضادة للطائرات وبمدفعية لضرب المدن الساحلية . وستدفع حكومة عدن على أقساط الفرق بين المنحة البريطانية وقيمة تلك الأسلحة والعتاد .... شريطة أن يتم ذلك فوراً وأن يتولى قيادة كافة الأجهزة ضباط عدنيون .

وحين أشرت إلى أن هذا الاتجاه يعارض فكرته في الوحدة التي يريدها .... أجاب بأن ذلك لا يتعارض معها ... فسيطلق على القوة الجديدة في عدن اسم « حامية عدن البحرية والجوية » ويطلق على جيش الاتحاد والحرس الاتحادي اسم « حرس حدود دولة الجنوب العربي » .

وأكد رئيس الوزراة العدنية أن جيش الاتحاد سيقوم بانقلاب عسكري ضد الدولة الوحدوية في الأسبوع الأول من الاستقلال .... وسيستهدف ذلك تصفية حكومة عدن وحكام الولايات . ولكن يمكن اتقاء أي انقلاب عسكري بايجاد التوازن العسكري داخل المنطقة نفسها ... وسيجد جيش الاتحاد نفسه غير قادر

على القيام بأي تمرد وإذا فعل ذلك فإن القوات الجوية والبحرية في عدن ستتحرك لسحقه في ساعات .

٣) قبول بريطانيا وجميع الأطراف لوجود الأمم المتحدة في المنطقة .

٤) تحديد موعد متفق عليه للاستقلال التام ... بعد فترة الإنتقال هذه .

إذا قبلت الحكومة البريطانية ذلك فستقدم حكومة عدن استقالتها شريطة أن تصفي الحكومة الاتحادية نفسها بنفسها وأن يتخلى السلاطين والامراء والمشايخ عن سلطاتهم وألقابهم.... وتناط إدارة جميع المناطق بواسطة موظفين مدنيين وإداريين ذوي اختصاص .... وفي نفس الوقت تتشكل الحكومة الموحدة في عدن من وكلاء الوزارات العرب لتدير البلاد كحكومة إدارة حتى يتم تشكيل وزارة مقبولة للجميع وممثلة تمثيلاً صحيحاً للجميع .

ووضعت وجهة نظر رئيس وزراء عدن في مذكرة وسلمتها للنواب المحافظين .. وقد أبلغوني فيما بعد أن وزير الكومنولث مستعد لقبول مبدأ الإبجار وتحديد موعد الاستقلال ولكنه لا يستطيع قبول المطالب الأخرى ... وهي اعفاء حكام الولايات من مناصبهم وألقابهم ونظرية التوازن العسكري بين عدن والأراضي الرئيسية في الاتحاد .

وفي خلال المفاوضات غادر السلطان احمد بن عبدالله الفضلي ، وزير الإعلام في الحكومة الاتحادية ، سراً إلى القاهرة .... وفي اليوم التالي شاهدناه على شاشة التليفزيون في عناق مع الرئيس جمال عبد الناصر .... وسمعناه يعلن انضمامه إلى الكفاح المسلح .

وقد أيدت تلك الخطوة أقوال رئيس الوزارة العدنية ، السيد زين باهارون : وفي تعليق ساخر له أمام بعض النواب البريطانيين من الاحزاب الثلاثة قارن بين أقوال السلطان احمد بن عبدالله الفضلي قبل يومين في مفاوضات لندن ... وبين تصريحاته في القاهرة وقال إن المشكلة الأساسية هي أن رؤساء الولايات لا يستطيعون الجهر بآرائهم الخاصة خوفاً من المندوب السامي البريطاني ولكي يحافظوا على مقاعدهم ....

وأن السلطان احمد بن عبدالله كان يتكلم بلسان المندوب السامي في مؤتمر لندن ... ثم بلسانه في القاهرة ... وأكد أنه لو ترك لحكام الولايات حرية القول في إبداء آرائهم لأمكن لحكومة عدن التفاهم معهم بكل سهولة .... وقال إنه بالنسبة له أو لأي وزير عدني فإنه يستطيع الجهر برأيه حتى ضد المندوب السامي البريطاني والوزارة البريطانية سواء في لندن أو عدن أو غيرها وأنه إذا لم يجد تجاوباً فسينضم إلى صف المعارضة في عدن دون الفرار إلى الخارج أو مناقضة نفسه بنفسه .

وفعلا كان المندوب السامي البريطاني السير كندي تريفاسكس في موقف لا يحسد عليه أمام حكومته وأسقط في يده .

وفي عدن علقت الصحافة العدنية على المفاوضات تحت عنوان « المستر دنكان ساندیس يتفاوض مع المستر دنكان ساندیس ! » .

وهكذا انتهى المؤتمر الدستوري في لندن بفشل ذريع .... وأصدر بياناً هزيلاً جداً حول المفاوضات وإمكانية استئنافها في المستقبل .

أما السيد باهارون فقد أكد لي أنه لن يقوم بأي مفاوضات من أي نوع إلا بعد إجراء الانتخابات العامة في بريطانيا وعدن .... وكان محدداً لهما يوم الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٤ .... ومن ثم يمكن التفاوض بين أطراف حصلوا على تفويض عام من الشعبين بواسطة انتخابات عامة .

الفصل الرابع والعشرون

بريطانيا تقرر استقلال "اتحاد الجنوب العربي" والسلاطين والأمراء يرفضون

عقب فشل مؤتمر لندن الدستوري والفضيحة السياسية التي نشأت نتيجة فرار السلطان أحمد بن عبدالله الفضلي إلى القاهرة وإعلانه الكفاح المسلح .... والتعليقات اللاذعة التي وجهتها الصحافة البريطانية ضد حكومة المحافظين .... شعرت حكومة المحافظين بأن بعض أقوال رئيس الوزارة العدنية كان صحيحاً .... وخشيت من تطور الموقف خاصة بعد أن علمت أن السيد زين باهارون ينتظر نتيجة الانتخابات البريطانية العامة وأنه عقد آماله على فوز حزب العمال ... الذي بدأ فعلاً في التقرب إليهم .... خاصة بعد أن قال لأحد الصحفيين البريطانيين إنه « لا يرغب في قبول حوالة على مصرف يوشك أن يعلن الإفلاس !! »

حينئذ اتخذت الحكومة البريطانية قراراً خطيراً وهو أن تعلن إستقلال اتحاد الجنوب العربي كدولة ذات كيان مستقل .... قبل انتظار نتيجة الانتخابات العامة . وكانت تقصد بذلك عدة اشياء :

اولا — لم يكن الإرهاب إلا في بداية عهده

ثانياً — لم يكن هناك عداء صريح بين حكومة الاتحاد وحكومة صنعاء .... وقد يتفاهم الجانبان ودياً .

ثالثاً – إغلاق الباب في وجه حكومة حزب العمال – إذا نجحت في الحكم – وحكومة عدن من تنفيذ عملية إلغاء السلطنات والإمارات... إذ سيكونون أمام الأمر الواقع ولما كان عدد اعضاء المجلس الأعلى الاتحادي ستة عشر عضواً منهم أربعة من العدنيين والأغلبية الباقية من الولايات الغربية فستكون كلمة الولايات هي الراجحة عند التصويت على الأمور الهامة .

رابعاً – ستتمكن بريطانيا من عقد معاهدة دفاع وصداقة مع الدولة الجديدة... دون إثارة الرأي العام العربي الخارجي .

خامساً – كان الوضع الدولي في حال يجعل من الممكن للدولة الجديدة الدخول في عضوية الأمم المتحدة .

كانت هذه الفرصة الذهبية لحكام الولايات والاتحاد وقد نقلها لهم المندوب السامي البريطاني السير كنيدي تريفاسكس ..... ولكن من يصدق أن الحكومة الاتحادية رفضت هذا العرض .... مع أنه كان سيجعلها ممسكة بزمام الأمور من كل ناحية .... وسيتيح لها فرصة للمناورة الدبلوماسية حتى مع الدول العربية .

وفي حفلة أقيمت على شرف السير كيندي تريفاسكس عام ١٩٧٠ .... كنا نركب في سيارة .... السير كندي تريفاسكس والشريف حسين بن احمد الهبيلي . شريف بيحان ... وأنا .... وهناك أشار السير كندي تريفاسكس إلى أن حكومة الاتحاد أفقدت نفسها فرصة الحكم وأنها لو قبلت ذلك المشروع لما حدث ما حدث .... ووجه السير كيندي الحديث إلى الشريف حسين وقال له « لقد رفضت ذلك العرض .... فما الذي أثبتت الأيام ... هل أنا أخطأت أم أنت ؟ » فأجاب الشريف حسين بصراحة « لقد أخطأت أنا ... ولكن ماذا يفيد الأسف الآن ! ! » .

يظهر لي أن حكومة المحافظين كانت تعلم أنه إذا تولى حزب العمال الحكم فسيعمل ضد السلاطين بصورة بشعة ... وكانت حكومة المحافظين جادة في نجدتهم في الوقت المناسب .... ولكن من يستطيع أن ينقذ الذي لا يريد إنقاذ نفسه !! ؟

* * *

الفصل الخامس والعشرون

حكومة عدن تعدّل دستور عدن

حق الانتخابات العامة في عدن :

حسب دستور حكومة عدن المحلية يجوز لأي شخص — مهما كانت جنسيته — أقام في عدن عامين أن يحصل على حق التصويت لأعضاء مجلس حكومة عدن المحلية ... التي تدير الشئون المحلية لعدن .... ولكن لا تسمح لغير العدني أو مواطن الكومنولث بحق الترشيح الذي كان مقصوراً على هذه المجموعة . وكان ذلك منطقياً لأن مجلس حكومة عدن المحلية لا يمثل السيادة الشرعية ... وسلطاته السياسية محدودة في الإطار الداخلي .

أما بالنسبة لدستور حكومة عدن المركزية فقد نص الدستور على أن حق التصويت للمجلس التشريعي يجيز استعمال هذا الحق لكل شخص سكن عدن أكثر من خمسة أعوام .... شريطة أن يكون مولوداً في عدن أو محميات عدن الغربية والشرقية أو في إحدى دول الكومنولث .... كأن يكون هندوكياً ولد في الهند أو باكستانياً ولد في الباكستان مثلاً .

لقد نظر السيد باهارون إلى هذا الوضع نظرة خطيرة فمعظم الناخبين في عدن هم من أبناء الجنوب العربي — وعلى الأخص الولايات الغربية — وكان لأفراد الجيش حق التصويت أيضاً ... وهؤلاء كلهم من المحمية الغربية أيضاً .

ولما كان الصراع قائماً بينه وبين الحكومة الإتحادية (وعلى الأخص حكام الولايات الغربية) . فقد كان في وسع حكام الولايات الإيعاز إلى رجال قبائلهم في انتخاب أعضاء لمجلس عدن التشريعي ... من أصدقاء رؤساء الولايات ... ومعنى ذلك نهاية حكم السيد زين باهارون .... لأن الذين لهم حق التصويت من العدنيين أقل من ثلث عدد الآخرين الذي لهم نفس الحق .

تعديل قانون الانتخابات العامة :

بعد عودته من مؤتمر لندن... قرر السيد زين باهارون التخلص من العناصر التي قد تصوت ضده ... فقدم تعديلا في دستور حكومة عدن نص على ما يأتي :

أولا : يقتصر حق التصويت على العدنيين فقط ... أي الذين ولدوا في عـــدن .

ثانيا : لا يشمل هذا الحق أياً من الأشخاص الذين ولدوا في الجنوب العربي ... سواء الولايات الغربية أو حضرموت ... وبذلك حرم هؤلاء من حق التصويت الذي كانوا يتمتعون به سابقاً .

ثالثا : لا يشمل هذا الحق أياً من البريطانيين أو رعايا بريطانيا أو أي دولة من دول الكومنولث .... وكان ذلك خروجاً على القانون البريطاني الخاص بحق دول الكومنولث في الانتخابات العامة حتى في بريطانيا .

وحرم هؤلاء وكانوا يؤلفون قطاعاً كبيراً من الناخبين .

رابعا : بالنسبة للعدنيين الذين ولدوا في عدن من أصل غير عربي لا يجوز لهم حق التصويت إلا إذا توافر شرطان : أن يكون غير العربي قد ولد في عدن وولد أبوه أيضاً .... ويجري تحقيق ذلك من دائرة حفظ النفوس وتسجيل الميلاد ... والشرط الثاني أن يجتاز امتحاناً في اللغة العربية للتأكد من أنه قد « استعرب » ... ولجنة الامتحان تمتحن غير العربي المولود في عدن من جيلين

امتحاناً في اللغة العربية يفترض فيه أن يكون المتقدم قد قرأ كتب سيبويه والكسائي وألفية الإمام إبن مالك وكتب الخليل بن أحمد.... وهذه طريقة ملتوية لتعجيزه ... اما العدني العربي الأصل فلا يتقدم لأي امتحان في اللغة العربية .

هذه التعديلات كانت جوهرية ... ولو أقرها المجلس التشريعي العدني فإن ثلاثة أرباع الناخبين سيفقدون حق التصويت .

وفعلاً عرض هذا التعديل الدستوري أمام المجلس التشريعي العدني فأقره بالإجماع إذ أن معظم اعضائه من العدنيين العرب .

وقد ضمن لهم هذا مستقبلهم في الانتخابات .

حقاً لقد عارضت الفئات الأخرى هذا القانون واحتجت الحكومة الاتحادية على حرمان ابن الجنوب من حق التصويت الذي كان يتمتع به من قبل .... ولكن المجلس التشريعي ضرب بكل هذه الاحتجاجات عرض الحائط.... أما السيد باهارون فقد صرح في قاعة المجلس بأن على حكام الولايات الغربية والشرقية أن يبدأوا أولاً بمنح حق التصويت للمجالس التشريعية لابناء ولاياتهم في ولاياتهم ذاتها أولاً .... قبل أن يفكروا في اعطائهم هذا الحق في عدن !! وكعادته في توجيه التحديات فقد أعلن أنه سيسمح لكافة ابناء الجنوب العربي بدون استثناء التمتع بحق الانتخابات في عدن شريطة أن تعمل حكومات الولايات الغربية وحضرموت نفس الشيء وتسمح للشعب بالاشتراك الفعال في الحكم .

وأساساً كان مبدأ الباهارون هذا يتفق مع مبدأ « الشخصية العدنية » التي نادى بها .

الفصل السادس والعشرون

الانتخابات البريطانية والعدنية - ١٩٦٤
قيام حكومة حزب العمال البريطانية

كان قد تقرر أن يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٦٤ سيكون يوم الاقتراع العام وإجراء الانتخابات في بريطانيا وعدن .

« حزب العمال البريطاني » يصل إلى الحكم :

وقد أسفرت الانتخابات العامة عن نجاح « حزب العمال البريطاني » بزعامة المستر هارولد ويلسون ... وسقطت حكومة « حزب المحافظين » .... وبذلك تغير موقف السياسة البريطانية تجاه عدن والجنوب العربي تغييراً جذرياً .

إن قيام حكومة يسارية إشتراكية في لندن كان معناه بطبيعة الحال تأييد بريطانيا للعناصر اليسارية في عدن والجنوب العربي ومعارضتها القوية للحكام التقليديين في المنطقة .

الانتخابات العدنية ...

وفي نفس اليوم جرى الانتخاب العام في عدن أيضاً ... فنازلت العناصر المعتدلة والمتطرفة في مختلف الدوائر .

خليفة عبد الله حسن خليفة يحرز معظم الأصوات :

وقد ظهرت نتيجة غريبة في تلك الانتخابات .... لقد كان خليفة عبد الله حسن خليفة رهن الاعتقال حسب قانون الطوارىء ... ولكن بالرغم من ذلك قدمت اسرته وبعض اصدقائه اسمه كمرشح عن دائرة عدن الجنوبية ... وهو في المعتقل ... ولم يكن المندوب السامي ينتظر فوزه ... ولكن فجأة بعد إفراز الأصوات ظهر أن السيد خليفة عبدالله حسن خليفة حصل على أكثر من ٩٠ في المائة من أصوات الناخبين ... وحطم كل رقم قياسي في أي انتخاب عام . وكان العطف الشعبي العام عليه العامل الرئيسي في فوزه .

وقد جاء بعده في التصويت السيد زين باهارون والسيد عبد القوي مكاوي والأستاذ علي محمد لقمان ... وغيرهم ... وفي دائرة « عدن الصغرى » جاء السيد سالم نيقة بأغلبية ساحقة لم تكن منتظرة — وقد شغل فيما بعد منصب وزير المواصلات في حكومة اتحاد الجنوب العربي .

وفي دوائر أخرى فاز بعض المرشحين المعتدلين وبعض المرشحين المتطرفين .

وفاز في دائرة عدن الشمالية أيضاً السيد عبدالله سالم با سندوه .

المندوب السامي والسيد خليفة
وأزمة تشكيل الوزارة الجديدة :

وكان على المندوب السامي أن يكلف أحد الأعضاء بتشكيل الوزارة الجديدة .. وطبقاً للنظم النيابية يجب أن يحصل على أغلبية أعضاء المجلس التشريعي .... وأراد المندوب السامي البريطاني السير كندي تريفاسكس تكليف مهمة إنشاء الوزارة لعضو يتمتع بأغلبية الأصوات في المجلس ... ولكنه فوجىء بأن الاغلبية ترشح السيد خليفة عبدالله حسن خليفة لرئاسة الوزارة بصورة تكاد تكون إجماعية .... وقد رفض المندوب السامي ذلك إذ أن السيد خليفة لا يزال معتقلاً ولكن المجلس

نبهه إلى أنه الآن يتمتع بالحصانة البرلمانية ولا يمكن عقد المجلس بدون حضوره ورفض المجلس حتى مجرد الانعقاد .

وأشار السير كندي تريفاسكس بضرورة انعقاد المجلس .. الذي استمر في رفضه . فكان لا بد له من الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية للموافقة على رأيه في استمرار حجز السيد خليفة ولكنه فوجيء بأوامر وزارة الخارجية البريطانية باطلاق سراح السيد خليفة وتجنب أي إشكال معه أو مع المجلس التشريعي العدني .... وكانت الحكومة العمالية قد تسلمت السلطة في بريطانيا حينذاك ... وهنالك أمر المندوب السامي بالافراج عن السيد خليفة الذي أخذ مقعده في المجلس التشريعي.

السيد باهارون يشكل وزارته الثانية :

وطلب المندوب السامي من المجلس التشريعي ترشيح رئيس وزارة لعدن .... وعند انعقاده طرح المجلس التشريعي جانباً فكرة تكليف السيد خليفة برئاسة الوزارة لسببين هامين : الأول .... لصغر سنه فلم يتجاوز الثامنة والعشرين من العمر ... والثاني ... لعدم خبرته في الشئون السياسية بما في ذلك التشريع والحكم ... وبالرغم من أن أسرته وأنصاره بذلوا مجهوداً كبيراً لدى الأعضاء لتأييد السيد خليفة في منصب رئاسة الوزارة إلا ان أغلبية الاعضاء رفضوا ذلك وأشعروهم بأن قرارهم الأول كان قائماً على أساس إخراجه من المعتقل أما وقد أفرج عنه فسيبقى عضواً في المجلس التشريعي ولكنه لن يشكل الوزارة .... وقد دفع هذا الرد أنصار السيد خليفة واعضاء المعارضة في المجلس التشريعي للعمل على إنشاء جهاز سياسي يؤيد السيد خليفة — في المستقبل .

وأعقب ذلك ترشيح المجلس بأغلبية ساحقة للسيد زين باهارون في تشكيل الوزارة ... وقد شكل وزارة أدخل فيها عناصر جديدة وقوية .... واستحدث منصباً جديداً هو منصب « وزير الدولة للشئون الدستو رية » وقد عين السيد صبحي وزيراً لذلك ... وهو محام عدني تخرج من لندن

بهذا التفويض الجديد من الشعب والمجلس جاء السيد باهارون إلى الحكم أقوى عوداً وأشد شكيمة من ذي قبل ... وحاول من جديد فرض سياسته على المندوب السامي والحكومة الاتحادية .... معتمداً طبعاً على تأييد الحكومة العمالية في لندن .

وقد جرى البروتوكول على أن يستقبل المندوب السامي اعضاء المجلس التشريعي في دار الانتداب وهذا يعني طبعاً مصافحة الجميع .... ويظهر أن السير كنيدي تريفاسكس لم يقم بذلك الاستقبال لأنه لا يريد وضع يده في يد السيد خليفة الذي تسبب في مصرع نائبه . المستر جورج هندرسون ، وأصابته هو نفسه بجروح . وحين طلب منه رئيس الوزارة العدنية القيام بهذه المهمة طلب منه أن يعفى منها ... هنالك أبرق رئيس الوزارة العدنية إلى لندن فوجهت وزارة الخارجية البريطانية أمراً إلى السير كندي تريفاسكس بأن يتصرف كرجل سياسي ولا يترك مجالاً للشخصيات وأن يستقبل السيد خليفة بكل احترام ... أو يستقيل .

وعليه استقال السير كندي تريفاسكس دون أن يقابل السيد خليفة ... ولم يستمر انتدابه أكثر من تسعة أشهر كان خلالها الصديق الحميم الوفي للحكومة الاتحادية ... وعلى الأخص الحكام التقليديين .

وكان من المتوقع أن يعين المستر أوتس ، نائب المندوب السامي . وهو رجل هادىء عمل كنائب للمندوب السامي عدة سنوات في عدن . اكتسب فيها خبرة كبيرة في الشئون العدنية .... ولكن الذي حدث أن صدر بيان من الحكومة البريطانية بتعيين السير ريتشارد ترنبول ، مندوباً سامياً لها في عدن وكافة انحاء الجنوب .

السير ريتشارد ترينبول — المندوب السامي الجديد :

كان السير ريتشارد ترنبول رجلاً وقوراً وإداريا ممتازاً شغل عدة مناصب في المستعمرات البريطانية ... وعلى الأخص كحاكم عام على كينيا حيث ضرب

حركة الماو ماو الإرهابية هناك .... ثم ساعد في المفاوضات الدستورية التي أدت إلى استقلال كينيا . وخدم في مستعمرات عدة ... لم يخرج منها إلا بعد حصولها على الاستقلال التام .

وقد نظر رجال السياسة والصحافة إليه على أنه أوفد إلى عدن ليهيء الجو لاستقلال المنطقة ... ولكن عدم خبرته في شئون العدنيين وسياساتهم الملتوية ... واعتماده على مستشاريه البريطانيين في دار الانتداب لم تمكنه من أداء المهمة التي أرسل من أجلها ...

الفصل السابع والعشرون

نقل حركة الإرهاب إلى عدن... وتصعيدها.

نقل حركة الإرهاب إلى عدن :

فيما عدا حادث قنبلة المطار وحوادث صغيرة متفرقة .... كان مبدأ «الكفاح المسلح» قائما على الحدود مع اليمن الجمهورية بتأييد حكومة القاهرة وحكومة صنعاء تأييداً علنياً .... ونقلت بعض قوات الجيش الاتحادي للمرابطة على الحدود اليمنية لصد الغارات التي كانت تقوم بها عصابات الجبهة القومية التي كان يتزعمها قحطان محمد الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي وعلي عنتر الضالعي (وهذا الأخير يشغل حاليا منصب القائد العام لقوات الجبهة القومية في الجنوب العربي وقد أخذ ثلاثة أسابيع للدراسة في الشئون الحربية في موسكو).... وكأن تدريب ثلاثة أسابيع تكفي لأن تجعل منه قائداً عاماً .

ولكن الجبهة القومية (والحكومات التي تساندها)أدركت أن أي أعمال تخريبية على الحدود أو في الولايات لن تؤدي إلى نتيجة وأنه تبعاً لذلك يتطلب الموقف نقل المعركة إلى «معسكر العدو» كما يقولون .... أي إلى عدن نفسها .... إذ أن أي أعمال تخريبية في عدن ستلاقي صدىً عالميا بفعل وجود ممثلين عن كافة وكالات الأنباء والصحف العالمية في عدن .

وفعلاً بدأت الجبهة القومية ومن يساندها في التحضير للأعمال التخريبية في عدن .... ووضعت الاغتيالات السياسية والإرهابية على رأس القائمة ... يليها تدمير المنشآت والمرافق العامة في العاصمة العدنية ونشر موجة من الذعر والخوف والقلق وعدم الاستقرار .

وقد أوكلت الجبهة القومية هذا العمل لعبد الفتاح اسماعيل (من الحزب الشيوعي).... والذي يحتل حاليا منصب الأمين العام للجبهة القومية .... وقد قام هذا السفاح بإعداد جهاز الاغتيالات والتخريب وانتقل إلى عدن لتنفيذ خططه .

كانت الضربة الأولى ضد وكيل القائد فضل محمد خليل وهو من عدن وكان نائب مدير المباحث العدنية .... وقد اغتاله عبد الفتاح اسماعيل نفسه في وضح النهار وفي قلب الحي التجاري في عدن .... ثم تتابعت الاغتيالات وكانت منصبة في الغالب على ضباط المباحث والاستخبارات العسكرية العدنية والبريطانية لإشاعة الذعر في ذلك الجهاز الحيوي لأمن الدولة .... وامتد الإرهاب بعد ذلك إلى المواطنين الأبرياء والزوار الأجانب الوافدين من السفن لشراء السلع الاستهلاكية من أسواق عدن الحرة ....وقد أدى هذا العمل إلى امتناع نزول الزوار الأجانب من السفن وقضي على تجارة السياحة والتي كانت أهم قاعدة في صرح اقتصادعدن.

وفعلاً عملت القوات البريطانية في عدن على قمع الإرهاب والقبض على المشتبه بهم وإرسالهم إلى المعتقلات ... ولكن الإرهاب لم يقف بل ازداد ضراوة ... واضطرت الحكومة البريطانية إلى نقل قوات كبيرة من الجنود المتخصصين في حرب الشوارع من بريطانيا إلى عدن .... وكان في كل شارع مجموعات من هذه القوات تسير على شكل زرافات متصلة ويحمل جندي في كل مجموعة جهازاً لاسلكياً للاتصال بالمجموعات الأخرى في حالة وقوع أي هجوم .

وصول وزير المستعمرات والكومنولث إلى عدن :

في تلك الأثناء وصل إلى عدن المستر جرينوود ، وزير شئون المستعمرات

والكومنولث في الحكومة العمالية وكان في نفس الوقت رئيس مجلس حزب العمال البريطاني . وصل في تلك الظروف الدقيقة ليضع حداً للإرهاب .

الحكومة البريطانية تقرر تصفية الحكام التقليديين :

عقب وصول المستر جرينوود جرت مقابلة بينه وبين زعماء المؤتمر النقابي العمالي في عدن .... وعلى رأسهم الأمين العام النقابي عبدالله عبد المجيد الأصنج.. وأوضح لهم سياسة الحكومة البريطانية الجديدة والتي تقوم على أساس تسليم الحكم في عدن والجنوب العربي لحكومة عمالية عدنية تنبثق من المؤتمر العمالي العدني ... وحثهم على إدخال بعض السياسيين العدنيين ذوي الخبرة في شئون الحكم .... وأكد أن الحكومة العمالية ستقف وراءهم وستعمل على تصفية حكام الولايات التقليديين ... وربما إبعادهم من المنطقة .

وجدير بالذكر أن المستر جرينوود كان من قبل رئيساً للمؤتمر النقابي العمالي في بريطانيا ....لذلك كانت سياسته تحمل طابع التحيز للحركة العمالية في عدن .

وفي تلك الزيارة لعدن ...لم تكن الحركة العمالية العدنية أو زعماؤها قد اعتنقوا مبدأ «الكفاح المسلح»....وكانوا فعلاً ضد الجبهة القومية ....وغير متحيزين لأي جهة خارجية .

ولا شك في أن هذه التعليمات قد أبلغت إلى المندوب السامي البريطاني ، السير ريتشارد ترنبول ، فعمل بوحي من حكومته على تحقيق ثلاث نقاط :

أولا : التقليل من شأن الحكومة الاتحادية والتقليل من سلطة أو هيبة الحكام التقليديين في ولاياتهم بواسطة المستشارين والضباط البريطانيين .

ثانيا : مساندة حكومة عدن المركزية في مناهضتها للاتحاد .... وأن تترك فكرة الانفصال عن الاتحاد لأنها هي التي سوف تهيمن على الاتحاد وتتولى مقاليد الحكم في الاتحاد كله .

ثالثا : تشجيع الحركة النقابية العمالية في عدن بكافة الوسائل وإعدادها لتسلم الحكم في النهاية .

حفلة ... وانفجارات ... وضحايا :

وقد أقام المندوب السامي حفلة استقبال كبرى في فندق الهلال على شرف المستر جرينوود . ودعي إلى الحفلة كافة السياسيين العدنيين وأعضاء الوزارة العدنية.

وحين كنت أوشك على مغادرة منزلي لحضور حفلة العشاء سمعت دوي انفجارات عالية جعلت زجاج النوافذ في الحي يتناثر على الأرض في كل مكان .... وهرعت إلى الخارج لأرى الحادث وهناك وجدت في الشارع الرئيسي الذي كانت تسكنه عائلات بريطانية أن بضعة قذائف من البازوكا ومدافع المورتر قد أطلقت على الحي الآهل بالعائلات البريطانية .... ووجدت أن أحداً لم يصب في العمارات الشاهقة على جانبي الحي ...ولكن القذائف دمرت تدميراً كاملاً بعض السيارات ونفذ بعضها إلى حانة كانت مكتظة بالضباط والموظفين البريطانيين فقتلتهم عن بكرة أبيهم .... ووصلت سيارات الإسعاف والشرطة لنقلهم .

وذهبت إلى حفل الاستقبال في الحال وهناك أنبأت المستر جرينوود والمندوب السامي بأن عدة انفجارات قد حدثت وذهب ضحيتها ضباط وموظفون بريطانيون في إحدى الحانات ... وقال بمرارة « يا لها من تحية ترحيب مروعة »....وتواترت الأنباء عن الحادث ولكن حفلة الاستقبال سارت على ما يرام . وقد أعلنت الجبهة القومية بعد ذلك مسئوليتها عن الحادث رداً على مناشدة المستر جرينوود على تحقيق الأمن والاستقرار ووضع حد لأعمال العنف .

وقال لي المستر جرينوود « لم أكن أتوقع هذا.... ولكن سنعمل على إيقافهم عند حدهم ! ! » وفعلاً وصلت إمدادات بريطانية واسعة بعد ذلك ألقي القبض على عدد من أعضاء الجبهة القومية وجرى مداهمة المنازل ليلا وتفتيشها عن الأسلحة... بل وبدأ تفتيش المارة في الشوارع وجميع سيارات الأجرة أو السيارات الخاصة بحثا

عن الأسلحة. وصدرت الأوامر للمندوب السامي بأن يعمل بكل يقظة وحذر ضد الجبهة القومية .

وقبيل مغادرته عدن أبلغ المستر جرينوود حكومة عدن وحكومة الاتحاد عن عزم الحكومة البريطانية على استئناف المفاوضات الدستورية في لندن من جديد لإيجاد دستور يحل مشكلة المنطقة .

واجتمع المستر جرينوود برئيس الوزارة العدنية السيد زين باهارون وأبلغه أن الحكومة البريطانية ستعمل على ضوء المقترحات التي قدمها في لندن خلال المفاوضات الدستورية العقيمة التي جرت في حزيران ١٩٦٤ .

وترك أمر ميعاد المؤتمر للجنة من حكومة عدن ولجنة من حكومة الاتحاد يرأسهما المندوب السامي البريطاني .

استقالة وزارة السيد زين باهارون :

عقدت بضع جلسات بين اللجنة الوزارية العدنية واللجنة الوزارية الاتحادية لتقرير موعد المؤتمر الدستوري وتحضير جدول أعمال له .

ولكن — وهذا ما قاله لي رئيس الوزارة العدنية ووزير الدولة للشئون الدستورية في حكومة عدن — عملت الحكومة الاتحادية على سياسة المماطلة والتسويف .... ربما لأنها كانت تعلم مقدما أن المؤتمر الدستوري لن يكون في صالحها .

وهنا أوعز رئيس الوزارة العدنيـــة السيد زين باهارون إلى السيد صبحي وزير الدولة للشئون الدستورية أن يعد بياناً يكشف فيه الحقائق وأن الحكومة الاتحادية تحاول عرقلة المؤتمر ....وفعلا وضع البيان العدني في صيغة تهجمية على الحكومة الاتحادية وهاجم حكومة الاتحاد بقسوة وعنف لم يكن لها ما يبررها . وأرسل البيان إلى المندوب السامي لإطلاعه قبل إذاعته ....واعترض المندوب السامي على البيان ولهجته الاستفزازية وطلب من رئيس وزراء عدن عدم إذاعته أو نشره ....

حتى تتاح له فرصة التدخل وإيجاد حل مناسب .....وقد قبل السيد زين باهارون اقتراح المندوب السامي .

ولكن السيد باهارون فوجىء في اليوم التالي عند انعقاد مجلس وزرائه بأن الأغلبية تصر على نشر البيان ...بدون حذف أو تغيير وبصرف النظر عن رضى أو سخط المندوب السامي ....واجتمع السيد باهارون بالمندوب السامي وأبلغه إصرار معظم وزرائه على إذاعة البيان حرفيا .... وطلب المندوب السامي حضور الوزراء العدنيين في مكتبه لإقناعهم بوجهة نظره ولكن يظهر أن بعض الوزراء العدنيين تبادل مع المندوب السامي عبارات قاسية ... تطورت إلى أقوال جارحة مهينة في جو صاخب يظهر أن الأنانية وحب الظهور والغرور كانت تسوده ....وفي فورة الغضب قدم أكثر من نصف الوزراء العدنيين استقالاتهم من الحكومة العدنية.... ونشروا البيان بحذافيره (بعد أن أضيف إليه هجوم على المندوب السامي نفسه) لوكالات الصحف العالمية والصحافة المحلية ....وفعلاً نشر البيان وأذاعته محطة إذاعة لندن .

واستقالة نصف أو أكثر من نصف الوزراء كان يعني سقوط الحكومة بكاملها .... وعليه قدم السيد زين باهارون استقالته ...وقبل المندوب السامي الاستقالة دون أن يفكر في عواقبها وذيولها .

وبدأت مرحلة جديدة في حكومة عدن ....تميزت بطابع لا مثيل له من العنف والشدة والغطرسة أيضاً .

الفصل الثامن والعشرون

حكومة العنف والتحدي في عدن

يبدو أن أعصاب المندوب السامي البريطاني السير ريتشارد ترنبول فقدت توازنها تجاه الصخب والتهجم الذي قام به الوزراء العدنيون في مكتبه ولذلك قبل استقالة السيد زين باهارون .... وكان ذلك خطأ فادحاً لأنه لم يفكر في البديل هل سيكون أحسن أو أسوأ من حكومة السيد زين باهارون ..... في نظري كانت الخطوة المثلى أن يطلب المندوب السامي البريطاني من السيد زين باهارون إعادة تشكيل وزارته بعد أن يتخلص من العناصر المتطرفة في وزارته .

ولكنه لم يفعل ....

وحاول أن يطلب من أحد الأعضاء المعتدلين جداً أن يشكل وزارة ....ولكن بعد اتصالات ذلك العضو بأعضاء المجلس التشريعي وجد أن أحداً لا يناصره .

ويظهر أن السيد زين باهارون وأعضاء وزارته المستقيلة أرادوا الانتقام من السير ريتشارد ترنبول ، المندوب السامي البريطاني ، فوقعوا مع أعضاء المعارضة على إشعار بأن المجلس التشريعي يؤيد تأييداً كاملا السيد عبد القوي مكاوي .... لتشكيل الوزارة الجديدة .....وقد انعقد الإجماع على السيد عبد القوي مكاوي لا لأن الأعضاء كانوا يؤيدون سياسته بل لأنهم أرادوا توريط المندوب السامي مع أكثر الساسة العدنيين تطرفا واندفاعاً .

وطبقاً للدستور لم يكن هناك مناص من أن يكلف المندوب السامي السيد عبد القوي مكاوي بتشكيل الوزارة الجديدة .

وفعلاً قبل السيد المكاوي المهمة وشكل وزارة من كبار المتطرفين ... وأعاد السيد صبحي المحامي كوزير للشئون الدستورية وأدخل السيد خليفه وزيراً للمالية .

والسيد عبد القوي مكاوي معروف بقوة الشكيمة والعناد ويمتلك موهبة خطابية نادرة وبلاغة فذة باللغتين العربية والإنكليزية .

واستهل حكمه بطريقة فريدة أيضاً....فقد ذهب إلى محطة الإذاعة والتلفزيون ليلقي خطابا سياسيا على الشعب العدني .

وشاهده الشعب العدني على شاشة التليفزيون وهو يلقي خطابه ....وقد ارتجل الخطاب ولم يقرأه من ورقة هيأها مقدما .....وتسلسل في القول بدون تكرار .... والأعجب بدون خطأ في النحو أو الصرف وهو أمر نادر في الجنوب العربي .

لا أزال حتى هذه اللحظة أتذكر كلماته التي كان يضغط عليها في إصرار وأنا أشاهده على شاشة التلفزيون .

وهذه أهم النقاط التي وردت في خطابه !

بريطانيا :

....قال « إن بريطانيا دولة أجنبية غزت بلادنا واستعمرتها بقوة الحديد والنار ....ويجب أن تغادر بلادنا بلا تسويف وإلا سنضطرها إلى مغادرة بلادنا وسيكون من واجب العدنيين طردها بالسلاح وأنا أول من سيحمل السلاح . »

وقال إنها دولة متغطرسة وفي نفس الوقت ضعيفة وأنها في طريقها إلى الانحلال السياسي بعد أن تسرب إليها الانحلال الأخلاقي .

وحذرها من مغبة العناد .

الحكومة الاتحادية :

قال إنه لم يعترف بالحكومة الاتحادية من قبل ولن يعترف بها الآن أو بسلطتها وعليها أن تحل نفسها بنفسها قبل أن يحلها غيرها . قال إنها غير شرعية وقائمة على خداع النفس وخداع الغير ....لا تستند إلى خلق ثابت ولا إلى أصالة تفكير ولا على تخطيط سياسي واع ينبع من ذاتيتها .

الدستور :

اعترف بأن الدستور في حاجة إلى مراجعة وأضاف « ولكننا نحن الذين سنكتب دستورنا . إن أي دستور لا يكتبه الشعب بدمه لا يمكن قبوله أو التقيد به».

هذه نقاط من خطابه الذي كان أعنف خطاب ألقاه سياسي عدني .

ووجد المندوب السامي نفسه أمام مشكلة جديدة لم يكن يتصورها .

وطلب المندوب السامي مقابلته في دار الانتداب للتداول ولكنه رفض بحجة أنه إذا كان لدى المندوب السامي البريطاني ما يريد أن يقوله لرئيس الوزارة العدنية فيجب عليه أن يزور مكتب رئيس الوزراء .

لكي يثبت موقفه ازاء الاتحاد رفض حضور جلسات المجلس الأعلى الاتحادي (وكان رئيس وزراء عدن يحضره عادة).

ثم خطا خطوة أخرى فسحب أعضاء عدن من المجلس النيابي وأمر الوزراء العدنيين في المجلس الأعلى الاتحادي بالخروج منه ....لكي تكون المقاطعة كاملة. وخرج الوزراء العدنيون من المجلس الأعلى الاتحادي ما عدا وزير الإعلام السيد عبد الرحمن جرجرة ... الذي رفض الخروج بحجة دستورية وهي أن المجلس النيابي العام للاتحاد هو الذي انتخبه عضواً في الوزارة الاتحادية ... ولن يخرج منها إلا إذا سحب المجلس النيابي الاتحادي الثقة به ....وقد أيد وجهة النظر هذه المندوب السامي ....وكان وزير الشئون الدستورية في عدن على علم وإدراك تام لسلامة موقف السيد عبد الرحمن جرجرة من الوجهة الدستورية والقانونية . وحين

حاولت حكومة لندن الدخول معه في مفاوضات رفض أي تفاوض إلا إذا أخرج السيد عبد الرحمن جرجرة من المجلس الأعلى الاتحادي .... وتفاديا للمشاكل وجهت حكومة لندن أمراً إلى المندوب السامي بإخراج السيد عبد الرحمن جرجرة من المجلس الأعلى الاتحادي ...وتم ذلك مع أن وزير الخارجية البريطانية والمندوب السامي كانا يعلمان بأن طلب السيد المكاوي غير دستوري .

بريطانيا تقترح وضع دستور جديد :

وقررت الحكومة البريطانية أن الأمر يقتضي وضع دستور جديد للاتحاد... ولكي يكون مقبولاً من حكومة عدن تحرت النزاهة في الموضوع فشكلت لجنة ثلاثية برئاسة السير إيفلين هون (الحاكم العام السابق لروديسيا وقد شغل قبل ذلك منصب السكرتير العام لحكومة عدن والحاكم العام بالوكالة)....أما العضوان الآخران فكانا رئيس القضاة السابق في السودان ورئيس القضاة في الملايو .... أي أن اللجنة كانت تتألف من بريطاني وعربي وآسيوي مسلم ....وكل منهما حجة في القانون والدستور ولا يمكن مطلقا الطعن في نزاهتهم أو حيادهم .

المكاوي يمنع دخول اللجنة الدستورية :

وخطا المكاوي خطوة غريبة لم يسبق لها مثيل .

أبرق إلى حكومة السودان يطلب منها عدم إرسال الممثل السوداني في اللجنة وإلا فسيعتبر تلك خطوة معادية لعدن . أجاب رئيس جمهورية السودان أن بلاده لا ترغب إلا في مساعدة عدن ....وما دامت عدن لا تريد دخول العضو السوداني فإن هذا العضو لن يغادر الخرطوم إلى عدن .

وبالمثل أبرق إلى حكومة الملايو ...وكان الرد نفس رد حكومة السودان ... إن الملايو لا تريد إلا مساعدة عدن وما دام الأمر كذلك فلن يذهب إلى عدن عضو عن الملايو .

بقي العضو البريطاني السير إيفلين هون ....في هذه الحالة أصدر عبد القوي مكاوي بياناً بأن السير إيفلين هون شخص غير مرغوب في دخوله إلى عدن ... وإذا دخل فسيحتجز لدخوله بصورة غير شرعية وسيقدم إلى المحاكمة . وفي نفس الوقت ستصادر حكومة عدن الناقلة التي ستحمله — سفينة كانت أم طائرة —. وقد عمم هذا الأمر على جميع شركات الطيران والملاحة .

إزاء هذا التحدي السافر طلب المندوب السامي من حكومته تعليمات لمعالجة الموقف . وردت حكومة لندن أن ذهاب اللجنة الدستورية أصبح غير ممكن .

وبدلاً من ذلك أرسلت وزير المستعمرات وشئون الكومنولث المستر جرينوود، من جديد إلى عدن للتفاهم مع السيد عبد القوي مكاوي .

الفصل التاسع والعشرون

مؤتمر لندن الدستوري الثاني...
وفشله
وقيام "جبهة التحرير"

بعد التوتر الشديد الذي طرأ على العلاقات بين رئيس وزراء عدن ، السيد عبد القوي مكاوي ، والمندوب السامي السير ريتشارد ترنبول ؛ وجدت الحكومة البريطانية أن الطريق الوحيد للخروج من ذلك الوضع المعقد هو عقد مؤتمر دستوري في لندن لا يشمل فقط رئيس وزراء عدن وحكومة الاتحاد .... بل ويشمل الأحزاب السياسية أيضاً ....ودعي إلى المؤتمر السيد عبدالله عبد المجيد الأصنج رئيس حزب الشعب التقدمي والأستاذ شيخان الحبشي المحامي ، أمين عام رابطة أبناء الجنوب .... ولم تحضر الأحزاب الأخرى .

ولكي لا يتعثر المؤتمر في لندن — كما حدث عام ١٩٦٤ — فقد جاء وزير شئون الكومنولث البريطاني . المستر جرينوود مرة أخرى إلى عدن ؛ للتداول مع السيد عبد القوي مكاوي . رئيس الوزراء ؛ والسيد عبدالله عبد المجيد الأصنج . رئيس حزب الشعب التقدمي والأمين العام للمؤتمر العمالي ؛ وحدث فعلاً اتفاق تام حول جميع النقاط التي سيبحثها المؤتمر .

ولم تطلع الحكومة الاتحادية اطلاعاً كاملا على التفاصيل إذ أن بريطانيا كانت تفترض سلفاً موافقتها .

وغادر عدن أعضاء الوفود جميعاً إلى لندن ما عدا السيد عبد القوي مكاوي والسيد عبدالله عبد المجيد الأصنج اللذين ذهبا أولاً إلى القاهرة ثم غادراها إلى لندن لحضور المؤتمر .

فشل مؤتمر لندن :

وانعقد المؤتمر في لندن في أواخر عام ١٩٦٥ برئاسة الوزير البريطاني المستر جرينوود ....وهنا حدث ما لم يكن يتوقعه أحد ....فقد انقلب رئيس الوزارة العدنية السيد عبد القوي مكاوي والسيد عبدالله عبد المجيد الأصنج على كل ما اتفقا عليه في عدن مع الوزير البريطاني ....وكأن شيئاً لم يحدث .... وانتهجا نهجاً جديداً مخالفا كل المخالفة لما تم الاتفاق عليه ....وظهر أن زيارتهما للقاهرة غيرت وجهة نظريهما !!....

ولم يتمكن المؤتمر من اتخاذ أي قرار وعاد الجميع إلى عدن .... يجرون أذيال الخيبة والفشل .

الأصنج يذهب إلى القاهرة ويعلن الكفاح المسلح :

وغادر عبد اللهعبد المجيد الأصنج عدن ...ولم يعد إليها بعد ذلك...حيث أعلن «الكفاح المسلح».وبذلك عزل السيد عبدالله الأصنج نفسه عن الحركة النقابية في عدن....وانشق المؤتمر النقابي على نفسه...وذهب ممثل عنه إلى القاهرة لحضور جلسة المؤتمر الدولي للعمال العرب والذي كان يرأسه السيد عبدالله الأصنج ..... بوصفه الأمين العام للمؤتمر النقابي العمالي في عدن ...وأعلن ذلك الممثل النقابي أن السيد عبدالله الأصنج قد فقد مركزه النقابي ولم يعد عضواً في الحركة العمالية ... وطالب بإخراجه من رئاسة المؤتمر الدولي للعمال العرب ....حتى يختار المؤتمر النقابي العدني عضواً يمثله فيه .

وبعد نقاش وجدال محتدم في جلسة المؤتمر الدولي للعمال العرب ....قرر

السيد عبدالله الأصنج استقالته من منصبه وانسحابه من المؤتمر ....وهكذا لم يعد للسيد عبدالله الأصنج صلة بالمؤتمر النقابي العدني ....وإن ظل يستطيع تحريك المواقف في المؤتمر النقابي بواسطة زملائه في المؤتمر ....ورئيس المؤتمر السيد علي حسين قاضي .

وفي البداية أعلن رئيس المؤتمر النقابي العدني ، السيد علي حسين قاضي ، في صحيفة «العمال»عدم موافقة المؤتمر على جره إلى المعركة السياسية ولكنه عاد وغير موقفه بعد ذلك ....وأيد «الكفاح المسلح»....

وتحركت الأحداث سراعاً بعد ذلك ....إذ تمكن عبد الفتاح اسماعيل من اغتيال الكولونيل باري ، رئيس الاستخبارات البريطانية في عدن ، في وضح النهار ....وانهال الرصاص على الكولونيل باري على بعد بضعة ياردات من مكتبه ....وخر صريعاً داخل سيارته . وقد شاهد عملية الاغتيال جمهور كبير من الناس أمام مقر «المصرف الأهلي»في عدن ...ولكن أحداً لم يحاول القبض عليه ....والحقيقة أنه في مثل عمليات الاغتيال هذه ...يقوم المغتال بإطلاق النار على ضحيته أمام الجمهور وبدون اكتراث لأن حوالي سبعة إرهابيين مسلحين آخرين يكونون في موقع الاغتيال لإطلاق النار على من يحاول التدخل ....وقد نجحت هذه الطريقة الإجرامية في إثارة رعب المشاهدين .

اغتيال رئيس المجلس التشريعي :

وفي نفس الوقت حدث اغتيال شخصية بريطانية كبيرة....السير آرثر تشارلس ، رئيس المجلس التشريعي العدني ، وهو خارج من ملعب لكرة التنس في عدن... وفيما هو يحاول فتح باب سيارته انطلق عليه الرصاص فتهاوى ...ولفظ نفسه الأخير في مستشفى عدن خلال إجراء عملية سريعة لإنقاذ حياته .

وقد قام بعملية اغتيال السير آرثر تشارلس إرهابي من أعضاء الجبهة القومية.... اسمه «بدر»....وبعد تحريات دقيقة استطاعت قوات الأمن أن تقبض على «بدر»

ولكنه تمكن من الفرار من المعتقل قبل تقديمه للمحاكمة ....وعلى كل حال فقد لقي «بدر» هذا مصرعه في ولاية الفضلي على يد الجناح الأيمن في الجبهة القومية «جناح قحطان محمد الشعبي »في حركة ٢٠ مارس ١٩٦٨ .....حين حاول الجناح الأيسر في الجبهة القومية « جناح عبد الفتاح اسماعيل » تنفيذ برنامجه الشيوعي .

وقد أحدث اغتيال آرثر تشارلس وكان شخصا محبوبا في عدن وبريطانيا.... ردة فعل قوية في عدن وبريطانيا وبرلمانات العالم ...والتي روعها اغتيال رئيس مجلس برلماني مسالم بهذه الصورة ....وكان مقرراً أن يغادر السير آرثر تشارلس عدن بعد شهر للتقاعد في بريطانيا .

الاستجواب القاتل في المجلس التشريعي :

وكان المجلس التشريعي في حالة انعقاد حين اغتيل السير آرثر تشارلس.... فأوقف جلساته ثلاثة أيام ....عاد بعدها إلى الانعقاد برئاسة السيد أحمد علي عبده ...مساعد الرئيس قبل ذلك .

وفي بداية الجلسة وقف الرئيس الجديد وأعلن بحزن عميق صادق اغتيال رئيس المجلس ...ووقف الأعضاء دقيقة واحدة حداداً على اغتيال رئيس المجلس التشريعي ....واستأنف المجلس أعماله .

وقد أخطأ السيد عبد القوي مكاوي بوصفه رئيس الوزارة بعدم القائه كلمة «رثاء»في حق السير آرثر تشارلس ....وبدأت الجلسة بالاستجواب ....وهنا بدأت المعارضة في المجلس التشريعي بتنفيذ خطة دقيقة رسمتها من قبل للإيقاع بالسيد عبد القوي مكاوي الذي طالما أوقع الطرف الآخر في مآزق حرجة حين كان رئيساً للمعارضة ...

وهنا بدأ السيد محمود سليمان بتوجيه سؤال إلى رئيس الوزراء السيدعبد القوي المكاوي ...وهو «لماذا لم تسجل حكومة عدن الجبهة القومية كحزب من الأحزاب الشرعية المسجلة ؟» وكان السؤال مكتوبا ومعداً من قبل .... كما كان رد السيد عبد

القوي مكاوي كذلك ....فأجاب السيد مكاوي « إن الجبهة القومية لم تقدم طلبا للتسجيل »....وهنا عاد العضو محمود سليمان فوجه سؤالاً متفرعاً عن السؤال الأول ....قال «هل يدين رئيس الوزراء عمليات الإرهاب هذه التي امتدت إلى رئيس المجلس التشريعي نفسه ؟»....وهنا أدرك السيد مكاوي أنه قد وقع في فخ سياسي فاذا كان رده بالنفي فالأرجح أنه هو نفسه سيكون الضحية الثانيـــة للإرهاب ....وإذا كان رده بالإيجاب فسيكشف نفسه ووزارته على أنه هو أيضاً متآمر مع الإرهاب ....وفي هذه الحالة سيكون قد أسقط حكومته إذ كيف يجوز لحكومة أن تحكم وفي نفس الوقت تؤيد الإرهاب في أراضيها التي تحكمها .... ولكن السيد عبد القوي مكاوي الذي كان سريع الاندفاع أجاب على السؤال بالإيجاب وقال « إنني أؤيد الإرهاب كجزء من العمل المسلح لإنقاذ بلادنا »....

وجلس العضو الذي وجه السؤال لأن السهم قد أصاب الهدف المقصود ....وإذاً فان رئيس وزراء عدن هو المسئول عن الإرهاب ما دام يؤيده .

كان في وسع السيد عبد القوي مكاوي أن يتجنب ذلك الفخ السياسي بسهولة ....أولا ....ليس من الضروري الإجابة على سؤال فرعي لم يسجل مقدما حتى يعد رئيس الوزراء الرد عليه ...وثانيا لأنه كان يستطيع أن يرد بأن يقول مثلا «إن الحكومة تولي هذه المسألة أهمية قصوى وستتحرى الوضع بعناية وترد على السؤال في دورة قادمة »...بهذه الطريقة كان سيجعل الجواب مائعاً جداً وغامضاً مبهما . على الأقل هذا ما كان سيفعله السيد زين باهارون لو كان رئيساً للوزارة .... ولكن كما أسلفنا لم يكن التريث والأناة والصبر من الصفات التي يتحلى بها السيد عبد القوي مكاوي ....وكانت المعارضة تعرف نقطة ضعفه هذه وقد عملت على استغلالها بصورة بشعة .

ملكة بريطانيا تعلق دستور عدن وتطرد حكومة المكاوي :

وعقب الجلسة أذيع موجز الجلسة والاستجواب القاتل ....علم به المندوب

السامي السير ريتشارد ترنبول ...وعلمت به الوزارة البريطانية ...وعلم به العالم كله بواسطة وكالات الأنباء ....لقد أعلن رئيس وزراء عدن في المجلس التشريعي تأييده للإرهاب ... وسجل ذلك في محاضر الجلسة .

وهرعت الوزارة البريطانية بعد أن رأت أنه لم يبق في قوس الصبر منزع – إلى الحصول على أمر رسمي من ملكة بريطانيا بإقالة السيد عبد القوي مكاوي وتعليق دستور عدن ....ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية تركت عدن بدون مجلس تشريعي وبدون وزارة ...وإخضاع مسئولية الحكم فيها للمندوب السامي مباشرة .

أثر تعليق الدستور :

وبذلك القرار الذي اتخذته بريطانيا في حالة من حالات الغضب والانفعال الشديد قضت على آخر فرص السلام في المنطقة .

ففي عدن أضرمت النيران في عدة أماكن وبدأت حركة تحد واسعة وازدادت عمليات العنف واتسعت دائرتها ...ووصلت نجدات حربية بريطانية لتعزيز قوى الأمن .

الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل :

في القاهرة ...رأت السلطات المناوئة للحكومة البريطانية أن تعدد الأحزاب التي تعمل من أجل إسقاط الحكم البريطاني في عدن عمل غير مجد إلا إذا اتحدت هذه الأحزاب وفعلاً طلب منها ذلك الاتحاد أو الاندماج في جبهة واحدة .

وهنا قامت « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل»....وحل السيد عبدالله الأصنج حزب الشعب التقدمي ودخل هو وحزبه فيها ....ورفض قحطان الشعبي والجبهة القومية ذلك علانية ....أما رابطة الجنوب العربي فقد رفضت ذلك الدمج لأنها من البداية لم تؤيد حركة «الكفاح المسلح»....بل كانت تميل إلى الناحية القانونية والسياسية أكثر .

ولكن ثلاثة أعضاء قياديين من الجبهة القومية وقعوا على الميثاق الجديد وهم : علي السلامي وطه مقبل وعلي زين ....وقد أعلن قحطان الشعبي فصلهم عن الجبهة القومية .

الجبهة القومية تصاب بالشلل

وأصاب الشلل الجبهة القومية بعد أن فقدت القاعدة التي كانت تعتمدعليها... وتوقفت أعمالها ....ولو مؤقتاً على الأقل وبدأ أعضاؤها يشعرون بالذل والعوز والفاقة .

الرابطة تركز في المجالين السياسي والإعلامي :

أما « رابطة الجنوب العربي » ....فقد أغلقت مكاتبها في القاهرة ولكن فرعها في «جدة»ظل قائما ...وواصلت نشاطها السياسي والإعلامي من هناك...وكان لنشاطها أثر كبير في المحافل الدولية .

وبدأت «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل »....حركة «الكفاح المسلح» في عدن والجنوب العربي وحصلت على تأييد كبير من شباب عدن ....الذين استاءوا من الغاء حكومة ودستور مجلس عدن التشريعي ...وترك عدن بدون حكومة وطنية ...

وسافر السيد عبد القوي مكاوي إلى القاهرة وعاد ....وطلب المندوب السامي مقابلته فرفض ....فقام المستشار القانوني للمندوب السامي بزيارتين للسيد المكاوي في منزله بعدن ... ولكن لم تسفر عن شيء . ولا أعرف بالدقة ما جرى ... ولكنني أعلم أن المندوب السامي السير ريتشارد ترنبول كان ميالاً إلى إيجاد مصالحة جديدة مع السيد المكاوي بعد أن اشتدت حركة جبهة التحرير ....ولكن السيد عبد القوي مكاوي لم يكن قابلاً لأي مصالحة ...بل عاد إلى القاهرة وشكل جناحاً إرهابياً جديداً عرف باسم «التنظيم الشعبي »....وقد استقبلته حكومة القاهرة استقبالاً حسناً وأكرمت وفادته .... وعملت على تشجيع حركته وعلى إعطائه مركزاً خاصاً

بوصفه رئيس وزراء حكومة عدن الذي طردته بريطانيا من الحكم.... وقد أكسبه هذا الموقف عطفا جديداً من بعض الدول العربية .

أما «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» فقد انتخبت رئيساً لها السيد عبدالله الأصنج ...وأمينا عاما لها السيد ناصر عرجي ...وأمينا لصندوقها السيد محمد سالم باسندوة ...وكانوا كلهم من العدنيين .... وكانت تستند إلى قاعدتها في عدن وشعبيتها هناك ...خاصة بعد أن أيدها السيد عبد القوي مكاوي .

الفصل الثلاثون

جبهة التحرير ... وبريطانيا

وسعت «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» عمليات العنف في عدن خاصة ضد القوات البريطانية وإن تكن استهدفت أيضاً بعض الموظفين العرب والمواطنين . وكان السيد عبدالله عبد المجيد الأصنج يدير الحركة بقوة بما توفر لديه من أموال وسلاح ....وأهم من ذلك وضعت حكومة صنعاء تحت تصرفه «محطة إذاعة تعز» التي كانت تشن حملات إذاعية يومية ضد الحكومة الاتحادية والحكومة البريطانية.. ولم تحصل الجبهة القومية على هذه الميزة الإعلامية من قبل.

رفعت «جبهة التحرير» شعار «وحدة تراب اليمن الطبيعية»....أي وحدة الجنوب مع اليمن مباشرة ....وكان الهدف خلق وحدة تضم اليمن والجنوب العربي في حكومة موحدة تدخل بعد ذلك في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة... وهو أمر لا يمكن أن تقبله بريطانيا بحال من الأحوال .

وفطنت السياسة البريطانية إلى أن الأمر جدي وهالها أن تصل الجمهورية العربية المتحدة إلى عدن وتستعمل قواعدها البحرية والجوية والأرضية الهائلة ... وحدث تغير جوهري في السياسة البريطانية يهدف إلى إبعاد الجنوب العربي عن النفوذ المصري الفعلي .

وحدة الجنوب واليمن وموقف بريطانيا

كانت بريطانيا تؤيد قيام وحدة بين الجنوب العربي واليمن الجمهورية شريطة أن لا تندمج هذه الجمهورية الموحدة مع مصر .... ولكن « جبهة التحرير » لم تخف سياستها .... وعزمت بريطانيا على العمل ضد جبهة التحرير مهما كان الأمر ولهذا السبب فقط .... ورأت في وجودها خطراً أكبر من الجبهة القومية.

ابعاد حضرموت عن الإتحاد

وبصورة نهائية قررت بريطانيا عدم دمج حضرموت والمهرة مع الحكومة الإتحادية .... على الأقل لكي تحتفظ بهما في حالة سقوط حكومة الاتحاد الفيدرالي في أيدي جبهة التحرير الموالية علنا للقاهرة .

بريطانيا تتصل بالأصنج

واتصلت الحكومة البريطانية سراً بالسيد عبدالله عبد المجيد الأصنج للتخلي عن فكرة هذه الوحدة مقابل تنازلات عدة ستقدمها لجبهة التحرير .... وكدليل على حسن النية سجلت « جبهة التحرير » حزبا سياسيا مشروعا في عدن .

ولكن جبهة التحرير رفضت العرض البريطاني ... وعملت على التشهير بحكومة اتحاد الجنوب العربي وبريطانيا وتصعيد عمليات العنف والإرهاب .

واشتدت الهجمات على الحامية العسكرية البريطانية وامتدت إلى القاعدة الحربية الرئيسية في « عدن الصغرى ».

كان كل مواطن في عدن يغادر منزله إلى عمله سواء كان موظفاً أو تاجراً أو عاملا — وهو لا يعلم هل سيعود حيا إلى منزله بفعل المصادمات المتعددة بين جبهة التحرير والقوات البريطانية وإطلاق النار بكثافة شديدة من الجانبين .... مما أدى إلى قتل المارة وقطع السابلة . وإشاعة الذعر والإرهاب .

ونظرت حكومة عدن وحكومة بريطانيا إلى أن المسألة قد دخلت دوراً

خطيراً ....وقررت أن تعالج ذلك الخطر مهما كان بالوسائل السياسية والعسكرية معـــــاً .

قحطان الشعبي يطلب العودة إلى عدن :

في خلال ذلك تمزقت مجموعات الجبهة القومية شر ممزق وفقدوا كل شيء ... حتى الاتحاد السوفياتي لم يمدهم بل كان يمد الجناح الذي ترضى عنه القاهرة ... أي جبهة التحرير .

حينئذ طلب قحطان الشعبي بواسطة إحدى السفارات البريطانية في إحدى البلاد العربية أن تمنحه حكومة عدن العفو السياسي وأن تعيده إلى منصبه كضابط زراعي ....وقد قبلت حكومة عدن منحه «العفو السياسي الكامل» ولكن لن تعينه في أي منصب حكومي .

وبقي قحطان الشعبي حيث هو مع زملائه ولم يكن يعلم أن بريطانيا تفكر في موضوعه تفكيراً خطيراً وجديا ولكن من زاوية أخرى .

اللورد بيزيك يعلن عزم بريطانيا على رفع القاعدة العسكرية :

في تلك الأثناء وصل اللورد بيزيك ، الوكيل الدائم لشئون المستعمرات إلى عدن ....وفي مقابلته للمجلس الأعلى الاتحادي أبلغ حكومة الاتحاد أن بريطانيا قررت رفع القاعدة العسكرية الرئيسية في عدن الصغرى ....وكما قال مرة المستر هارولد ويلسون إن بريطانيا ترغب في وجود قاعدة حربية تحمي مصالحها .... ولكن في عدن اتضح أن القاعدة العسكرية تتطلب قوات إضافية لحمايتها هي بنفسها ....ولذلك لا جدوى من وجود قاعدة عسكرية تحتاج إلى من يحميها أيضاً .

وأذيع النبأ في لندن ....وكان ضربة قاصمة للاتحاد وحكومته من الوجهة السياسية ...لقد كان شعب المنطقة يطلب رفع القاعدة العسكرية باستمرار وكانت الحكومة الاتحادية ترفض ذلك باستمرار بوحي من بريطانيا ....ولكن ما

دامت بريطانيا قررت إلغاء القاعدة فلماذا لم تطلب من الحكومة الاتحادية أن تقدم طلبا إلى الحكومة البريطانية لرفع القاعدة ....وتستجيب بريطانيا لطلب الحكومة الاتحادية ....وبذلك تحرز الحكومة الاتحادية على بعض الشعبية في المنطقة.

الحقيقة أن بريطانيا بدأت تدبر ظهرها للحكومة الاتحادية ....وتعمل على توريطها بشتى السبل .

قبول بريطانيا لقرارات الأمم المتحدة :

وسددت بريطانيا طعنة ثانية ؛ للحكومة الاتحادية ...فقد أعلنت القبول الكامل لقرارات الأمم المتحدة حول مصير المنطقة :

وكان على الحكومة الاتحادية أن تصدر بيانا بعد ذلك وتعلن قبولها لقرارات الأمم المتحدة .

لقد كانت بريطانيا هي التي حرضت الحكومة الاتحادية على عدم قبول قرارات الأمم المتحدة ... فلماذا لم تترك للحكومة الاتحادية أن تعلن هي – لا بريطانيا – قبول قرارات الأمم المتحدة ....لتكسب تأييداً شعبيا ودوليا .

ومرة أخرى أكرر الحقيقة ....إن بريطانيا كانت تتعمد توريط الحكومة الاتحادية ... واصطدامها مع الشعب .

وإلا كيف نفسر تصرف بريطانيا هذا ؟

اغتيال رئيس المؤتمر العمالي :

وبعد أن سيطرت جبهة التحرير على كافة المراكز الشعبية الحساسة في عدن ... سيطرت بسهولة أيضاً على المؤتمر العمالي العدني ....بواسطة رئيس المؤتمر السيد علي حسين قاضي .

وفقدت الجبهة القومية كل شيء وكل أمل ....ولجأت إلى الانتقام ... فقام

عبد الفتاح اسماعيل باغتيال رئيس المؤتمر النقابي العمالي ، السيد علي حسين قاضي ، وكان السيد قاضي قد استقبل عبد الفتاح اسماعيل في منزله وأكرم وفادته ....وعند خروجه من منزله لتوديع عبد الفتاح اسماعيل ....أطلق هذا الأخير النار بغتة على رئيس المؤتمر العمالي أمام باب منزله فخر صريعاً ....وشهد الحادث المروع شهود عيان ومن بينهم أسرة علي حسين قاضي نفسه .... ولكي يبعد عبد الفتاح اسماعيل الشبهة عن أي شخص آخر ترك مسدسه وعليه بصمات أصابعه فوق جثة ضحيته .... كما لو كان يترك بطاقته عليه . وتمكن عبد الفتاح اسماعيل من الفرار إلى تعز ....حيث اعترف علنا بجريمته الشنعاء .

وهزت هذه الحادثة شعب عدن ...والحركة العمالية ....وأقحمت الحركة العمالية في الصراع الدموي....ولكن الجناح الموالي لجبهةالتحرير ظل مسيطراًعليها. ولكن بجهد جهيد .

الفصل الواحد والثلاثون

المجابهة السياسية بين بريطانيا وجبهة التحرير

وقررت الحكومة البريطانية مجابهة «جبهة التحرير» على الصعيدين السياسي والعسكري .

تعديل الوزارة الاتحادية

وعدلت الوزارة الاتحادية لتتمكن من مجابهة الموقف والارتفاع إلى مستوى الأحداث ....وكان المندوب السامي قد بدأ يضيق ذرعا بجمودها وعدم فعاليتها... وفي التعديل الجديد أصر المندوب السامي أن أتولى منصب وزير المعارف لأعالج «التفجر الطلابي» الذي كان قائماً في المنطقة .

التفجر الطلابي ... والسيطرة عليه

وطلبت من المندوب السامي صلاحيات مطلقة ....وتنفيذ سياستي حتى وإن. قام المجلس الأعلى الاتحادي بالتصويت ضد سياستي .... ووافق على ذلك .... وطلب مني أن لا أطلع المجلس الأعلى الاتحادي على التفاصيل الحيوية.... وحين سألته عن السبب أجاب بأنه يوجد في المجلس الأعلى من يتعامل مع أو يؤيد «جبهة التحرير»

وبدأت أعالج مشكلة «التفجر الطلابي» من زاوية جديدة ....ونبذت جانباً السياسة التقليدية – التي سار عليها وزير المعارف بالوكالة والمجلس الأعلى الاتحادي من قبل .

كان الطلبة والطالبات مضربين عن الدراسة خلال تسعة أشهر .... وكانوا يقومون بتظاهرات واسعة من وقت لآخر ضد الحكومة الاتحادية .

وبدأت فحددت موعداً لاستئناف الدراسة في جميع المدارس والكليات .... وجهت للطلبة والطالبات حديثاً بالتلفزيون للعودة فوراً إلى المدارس .

واتصلت بالطلبة والطالبات لإرسال وفد منهم لعرض شكاواهم .... فلعلني أجد لها حلا .

واختار الطلبة والطالبات وفداً استقبلته في مكتبي ....وكانت أهم مطالبهم إيجاد «اتحاد طلابي»لهم وهو ما كانت الحكومة الاتحادية ترفضه دائما ....لأنها كانت تعلم أن «جبهة التحرير» ستستغل ذلك الاتحاد لتنفيذ سياستها .... وفعلا كانت جبهة التحرير تسيطر على الجزء الأكبر من الحركة الطلابية .

وقبلت الطلب ....وسألت الوفد أن يعد دستور «الاتحاد الطلابي»لأوافق عليه ....وبعد أسبوع قدم لي دستور « الاتحاد الطلابي » ووجدته معقولا .... فوافقت عليه ومنحت التصريح اللازم للاتحاد الطلابي ....

وعاد جميع الطلبة والطالبات إلى المدارس والكليات سواء في عدن أو الولايات الاتحادية ....وشمل الهدوء الحركة الطلابية كلها .

ودهش المندوب السامي ووزير الخارجية البريطانية لتلك الحركة السريعة التي أعادت الهدوء الطلابي وأنهت « التفجر الطلابي » وأرسلا لي خطابات تهنئة .... وعلقت الصحافة البريطانية تعليقا حسنا على سياستي التعليمية .

وسألت الوفد الطلابي أن ينتخب الطلبة والطالبات رئيساً وأميناً عاما ومجلسا

إداريا للاتحاد الطلابي ....حتى أستطيع التعامل مع المجلس الإداري مباشرة .... وأن يلتزموا هم بقرارات المجلس الذي ينتخبونه ....وقد قبلوا ....

وقابلت المندوب السامي وشرحت له سياستي ووافق على اعتماد عشرة آلاف جنيه (دون أن يعلم المجلس الأعلى بذلك)لاحتواء الحركة الطلابية والسيطرة عليها وتوجيهها طبقا لسياسة الحكومة الاتحادية .

وفي مكتبي راجعت قائمة بأسماء الطلبة المتطرفين جداً ....وأخذت قائمة سجلت عليها أسماء الرئيس والأمين العام والهيئة الإدارية للاتحاد الطلابي من بين الطلبة المتطرفين جداً ...وكنت أخشى أن لا ينجح بعض هؤلاء الطلبة المتطرفين في الانتخابات الطلابية ....ولذلك صرفت ألفين وخمسمائة جنيه لكي أضمن انتخابهم ....وفعلا انتخب الطلبة والطالبات نفس الأسماء التي وضعتها في قائمتي ....

وكان الرئيس والأمين العام للاتحاد الطلابي على علم سابق بأنني أعمل من أجل فوزها ....واستقبلت الرئيس والأمين العام والمجلس الإداري للاتحاد الطلابي في مكتبي ... وقدمت لهم التهاني على ثقة الحركة الطلابية بهم ! ! ووعدت بأنني سأعمل على تحقيق مطالبهم المشروعة ! ! ووعدتهم بأنني سأمنح كل واحد منهم منحة دراسية في الخارج .... وكان هذا شيئاً لا يتصورونه فشكروني بحماس .

وبدون مبالاة وبصورة تكاد تكون عفوية أخرجت من درج مكتبي حزمة تحتوي على خمسة آلاف جنيه استرليني ووضعتها أمام الأمين العام .... لتوزيعها على الأعضاء ....وبدت على وجوههم بوادر الدهشة في البداية ولكنهم قبلوا المبلغ في صمت .... وكنت أعلم مقدما أنهم سيقبلون .

ثم أنبأتهم بوجوب فتح أندية للألعاب الداخلية وللقراءة وغير ذلك في مختلف المناطق حتى يجتمعوا فيها ....وكنت أريد إبعادهم عن الاختلاط بأعضاء «جبهة التحرير» وإبعادهم أيضاً عن إلحاق الأذى بأنفسهم ....فقبلوا ولكنهم أثاروا مسألة الإيجارات ....فأخرجت ألفين وخمسمائة جنيه ودفعتها لهم مقابل الأثاث

والإيجار ....أما الكتب وأجهزة التلفزيون ووسائل التسلية الداخلية فستزودهم وزارة المعارف بها .... وقالوا إنهم يخشون افتضاح الأمر لدى الطلبة الآخرين فأجبت بأن أحداً لن يعرف ذلك ....فالعلاقات بيني وبينهم ستكون قائمة على أساس سري وشخصي ولن يطلع أحد عليها ....حتى أعضاء الحكومة الاتحادية ....وسألتهم أن يقوموا بحملة لجمع التبرعات لهم من الغرفة التجارية العدنية وبذلك يعملوا على تغطية موقفهم ....وفعلاً حصلوا على تلك التبرعات .... ثم إمعاناً في السخرية سألتهم أن يتصلوا أيضاً بأعضاء المجلس الأعلى الاتحادي فرداً فرداً .... وفعلاً حصلوا على تبرعات سخية من بعض الوزراء ... وقدموا لي كشفا بأسماء الوزراء المتبرعين والمبالغ التي تبرع بها بعضهم ....واحتفظت بالكشف لأعرف ميول الوزراء الاتحاديين أنفسهم .

وبعد أسبوع تم التفاهم الكامل الصريح بيني وبينهم ....وتحول «اتحاد الطلبة» إلى جهاز سياسي يعمل طبقا لأوامر وزارة المعارف داخل المعاهد التعليمية وخارجها.. وقبلوا تنظيم التظاهرات السياسية ضد جبهة التحرير» أو أي جهة أخرى متى أشاء .

ولم يطلع أحد على ذلك ما عدا المندوب السامي .

ولكن وكيل وزارة المعارف (وكان بريطانيا) أطلع على شيء من ذلك .... فدخل إلى مكتبي وقال إنه يحتج بشدة على إفساد ضمائر الطلبة وتسخيرهم في جهاز سياسي .... ورددت عليه بأنني سأناقش الموضوع معه في اليوم التالي .

وفي المساء استدعاه المندوب السامي وأمره بمغادرة عدن في أول طائرة .... ولم يخرج من منزله إلا إلى الطائرة التي أعادته إلى بلاده بعد يومين .

جبهة التحرير تتدخل :

وأدرك السيد عبدالله الأصنج ما حدث ....فركز هجومه الإذاعي ضدي شخصيا ولم أهتم به ....بل أرسلت طلبة إلى تعز للانضمام إلى «جبهة التحرير»....
وبعد أسبوع جاءني أحد الطلبة وهو يحمل منشورات طبعت في تعز ومعه مسدس

حربي وقنبلة يدوية ...وخطاب من السيد الأصنج إلى بعض أنصاره في الحركة الطلابية ليتحركوا للعمل ضدي....وكان ذلك الطالب قد تعهد للأصنج باغتيالي.. فتسلمت الأسلحة والمنشورات وخطاب السيد الأصنج إلى زملائه ....وفي ثاني يوم أرسلت ذلك الطالب إلى بريطانيا لمواصلة دراسته هناك حتى لا يقع تحت انتقام «جبهة التحرير».أما الطلبة الذين وجه السيد الأصنج خطابه إليهم فقد تألب عموم الطلبة ضدهم بعد أسبوع وانهالوا عليهم ضرباً لأنهم عملاء لبريطانيا !! ووجدوا أنفسهم مضطرين للخروج من المدارس والكليات .

أما مكاتب الأندية الطلابية فقد زودتها وزارة المعارف بكل الكتب الثقافية والأدبية والدينية ... وأيضاً بالكتب الاشتراكية والشيوعية ....وكان على كل طالب قبل أن يقرأ كتابا أن يسجل اسمه واسم الكتاب لدى مدير المكتبة .... وكانت المكاتب ترسل لوائح أسبوعية بذلك لوزارة المعارف .... وقد ساعد هذا وزارة المعارف على معرفة ميول كل طالب وتسجيله في البطاقة السرية له .... حتى يمكن اتخاذ الاجراء المناسب ضده في الوقت المناسب .

احتواء الحركة العمالية :

ولما لم يكن في الحكومة الاتحادية وزير للعمل .... فقد أنيطت هذه المسئولية بي ...وكانت الحركة العمالية أصلب عوداً ولكن تمكنت من السيطرة الكاملة على خمس نقابات رئيسية .... وتعاملت معها على نفس الأساس الذي قمت به مع الحركة الطلابية .... وأصبحت تلك النقابات العمالية أيضا جهازا سياسيا آخر تستعمله الحكومة الاتحادية متى شاءت .

أما البقية فقد حدثت بينهم خلافات جعلتهم منشغلين بأنفسهم ....

وهكذا فقدت «جبهة التحرير»أي سيطرة لها على الحركة العمالية .

ولكن بالرغم من كل ذلك واصلت «جبهة التحرير» نشاطها بقوة وعنف .

وأختتم هذا الفصل بأن أذكر بأنني كسياسي لم أجد أبداً أي صعوبة في التعامل مع المتطرفين ....سواء كانوا سياسيين أم عمالاً أم طلبة ....فالمتطرف عادة يمكن تحويله وإذا لزم الأمر شراؤه بسهولة ....ولكن كان من الصعب التعامل مع المعتدلين ...لأن المعتدل عادة يصدر في عمله عن رأي وأساس أخلاقي متين .

الفصل الثاني والثلاثون

بريطانيا تقرر إعادة تنظيم الجبهة القومية

فكرة التعادل بين القوى الإرهابية :

في فترة ازدياد عنف «جبهة التحرير»....وادعاء السيد عبد القوي مكاوي في الأمم المتحدة بأنه الممثل الوحيد لشعب عدن والجنوب العربي كله .....فكرت حكومة لندن في إعادة تنظيم الجبهة القومية لإيجاد التعاون بين قوى المعـــارضة الإرهابية .

وتم الاتصال فعلاً بقحطان محمد الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي وعبد الفتاح اسماعيل وسيف الضالعي ....وقد قبلوا المشروع الجديد القائم على التعاون الوثيق مع بريطانيا .

وقد شكا قحطان محمد الشعبي من أن قاعدته الشعبية قد أخذت تتفكك بعد أن أوقفت حكومة صنعاء وحكومة القاهرة مساعدتها المالية له ....وأن هناك عائلات كانت تعيش من وراء الإرهاب ويجب إغاثتها ....وفعلا وبدون تسويف أو جدل دفعت بريطانيا لتلك العائلات مبلـــغ ثمانين ألف جنيه استرليني ... وزعها قحطان محمد الشعبي مع أعضاء مجلسه ...وأخذ يسترد بعض السلطة التي فقدها .

وزودت الجبهة القومية بالأسلحة والعتاد اللازم من القاعدة العسكرية في

عدن .... ولما كانوا لا يستطيعون العمل في الأراضي اليمنية فقد تحولوا إلى الولايات الاتحادية وعدن واتخذوها مركزاً لعملياتهم .

وقد تقررت مخصصات شهرية لقحطان محمد الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي وعبد الفتاح إسماعيل....وكان كل منهم يتناول – بواسطة مندوب عنه في عدن – ضعف مرتب الوزير الاتحادي .... هذا عدا المخصصات العامة للحركة السياسية والعسكرية ..

وسبق أن أشرت أن الحكومة البريطانية قد وضعت في تصنيفها السياسي اسم قحطان محمد الشعبي كعميل محتمل إذا اقتضت الضرورة ذلك .

وقد كان السير ريتشارد ترنبول ، المندوب السامي البريطاني ، ضد هذا الاتجاه .... فقد كان يؤيد الحكومة الاتحادية بإخلاص ولكنه أصيب بخيبة أمل حين وجد أن الحكومة الاتحادية منقسمة على نفسها ويعمل وزراؤها في اتجاهات متناقضة .

كذلك كان السير ريتشارد ترنبول شديد العطف على جبهة التحرير وحاول التفاهم معهابكل الوسائل ليدرأ عنها الخطر الذي كان ينتظرها .... ولكن السيد عبدالله عبد المجيد الأصنج والسيد عبد القوي مكاوي رفضا أي مفاوضة إلا على أساس حل الحكومة الاتحادية وتسليم السلطة لجبهة التحرير التابعة للسيد الأصنج والتنظيم الشعبي التابع للسيد عبد القوي مكاوي .... وإعلان استقلال المنطقة على أن يكون السيد عبد القوي مكاوي رئيساً للجمهورية .

ولم يقبل السير ريتشارد ترنبول مطالب جبهة التحرير والتنظيم الشعبي .... بل قدم مشروعاً وافقت عليه الحكومة البريطانية لقيام حكومة ائتلافية عريضة القاعدة تشمل وزراء من حكومة الاتحاد ومن جبهة التحرير والتنظيم الشعبي والرابطة .... وكان يقصد من وراء ذلك إبعـــاد الجبهة القومية وعزلها . وفي حين قبلت الحكومة الاتحادية ذلك المشروع كحل لحقن الدماء وإعادة الاستقرار إلى المنطقة ....

رفض السيد عبد القوي مكاوي والسيد عبدالله الأصنج بشدة ذلك الاقتراح . وبذلك لم يكن هناك مناص من استعمال الجبهة القومية ضدها .

وللإنصاف كان السير ريتشارد ترنبول رجلاً شريفاً ونزيها ....وقد رفض تنفيذ سياسة الحكومة البريطانية باعادة تنظيم الجبهة القومية وتسليحها ... ولكنه ترك تلك المهمة البغيضة لمستشاره الأول المستر انطوني اشوورث . وهو رجل لا يتورع عن عمل أي شيء . وللكولونيل ريتشموند ....رئيس الاستخبارات العسكرية البريطانية .

وكان الاتفاق قائما على أن لا تشترك الجبهة القومية في اغتيال أي بريطاني أو مواطن في عدن ... بل تركز جهودها على اغتيال الأعضاء الإرهابيين في جبهة التحرير ....حتى تعود جبهة التحرير إلى صوابها .

وقد قبلت الجبهة القومية الاشتراك في حكومة ائتلافية مع أعضاء الحكومة الاتحادية بعد ذلك .... شريطة إقصاء جبهة التحرير عن الحكم .

وهكذا دخلت الجبهة القومية دور العمالة لحساب بريطانيا ....واحتفظت جبهة التحرير بدور العمالة أيضاً لحساب الجهات التي أيدتها .... وبدأ الصراع بين العملاء ووقفت الحكومة الاتحادية موقف المتفرج .

وبدأ الاقتتال العنيف في كل مكان بين الجبهتين المتناحرتين .

اعلان موعد لاستقلال الجنوب العربي :

وسبق أن حددت الحكومة البريطانية أن اتحاد الجنوب العربي سيكون دولة مستقلة في التاسع من شهر كانون الثاني ١٩٦٨ .... وأشعرت الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية بذلك .

وأصدر وزير الخارجية الاتحادية بيانا أعلن فيه عن ترحيب الحكومة الاتحادية بذلك ولكنه أعلن أيضا أن الدولة الجديدة يجب أن تشمل حضرموت والمهرة .... وأن الحكومة الاتحادية لا تقبل تجزئة المنطقة ....

وقامت الاغتيالات المتبادلة بين الجبهة القومية وجبهة التحرير في عدن على قدم

وساق ....وقد كان الجمهور يستمع بقلق إلى آخر نشرة مسائية للتلفزيون العدني الذي يعلن أسماء الضحايا «نتيجة إطلاق النار عليهم من جهة مجهولة».

الجبهة الإرهابية البريطانية :

وكأن كل هذا لم يكن كافيا .....فقد أدلى المستر انطوني آشوورث بدلوه بين الدلاء وشكل جهازاً إرهابيا سريا تابعا له مباشرة وحدث أن بعض العدنيين الشرفاء رفضوا التعاون مع المستر آشوورث .... فسقطوا صرعى تحت رصاص الجناح الإرهابي التابع لإدارة المندوب السامي .

والغريب في الأمر بل والمضحك والمبكي في وقت واحد أن السيد عبدالله عبد المجيد الأصنج ، رئيس جبهة التحرير ، كان بعد أن يسمع نبأ الاغتيال من إذاعة عدن يصدر بيانا إذاعيا يعلن فيه «لقد تمكن فدائيو جبهة التحرير من اغتيال العميل البريطاني ... فلان أو فلان »..... ولم يعلم أن مكتب المندوب السامي يشترك أيضا في الاغتيالات .... ولكن السيد الأصنج كان يريد الظهور فكان ينسب كل اغتيال لحزبه .... في حين كان حزبه براء من بعض تلك الاغتيالات ...وجر على نفسه حقد العدنيين بعد أن كان يحظى بتأييدهم .

اندحار جبهة التحرير :

وحدث ما كان لا بد من حدوثه .... فقد اغتال اعضاء الجبهة القومية عدداً كبيراً من الإرهابيين التابعين لجبهة التحرير .... بل واغتيل وزير الحكومات المحلية في حكومة عبد القوي مكاوي المنحلة .

وفر الاعضاء البارزون من جبهة التحرير إلى تعز ... ولم يبق من أعضائها في عدن الا أولئك الذين لم ينكشف أمرهم بعد .

وهكذا كان اندحار جبهة التحرير أمراً طبيعياً .... ما دامت بريطانيا قد تدخلت لصالح الجبهة القومية .... ففي مثل هذه المعارك الأهلية تستطيع بريطانيا أن تكون العامل المرجح بحكم القوة التي تملكها .

وهكذا تحولت الجبهة القومية إلى جهاز خاضع للحكومة البريطانية .... وتوقفت حركة الاغتيالات مؤقتاً ... على الأقل .

الفصل الثالث والثلاثون

الموافقة على دستور
« جمهورية الجنوب العربي المتحدة »

لقد كان لفشل كافة المحاولات لإيجاد دستور مقبول للجنوب العربي بواسطة المفاوضات في لندن ... اثر سيء في النفوس .... فما كانت الوفود تذهب إلى المؤتمرات الدستورية في لندن حتى ينشب الخلاف بين اعضائها ... وأحياناً على مسائل غير جوهرية .... وتعود إلى الجنوب العربي دون اتخاذ أي قرار ما .

هنالك حاولت حكومة العمال البريطانية معالجة القضية في الجنوب نفسه .... وأرسلت لهذا الغرض خبيرين في الشئون الدستورية من كبار رجال القانون في بريطانيا لوضع مسودة للدستور الجديد للاتحاد .

وفعلا وصل الخبيران بدون ضجة أو ضوضاء ودرسوا الموقف على الطبيعة وعادوا إلى لندن حيث وضعوا دستوراً على النظم الحديثة يلائم المنطقة ويساعد على تطورها ... وفي نفس الوقت يقوم على قرارات الأمم المتحدة حتى لا يبقى هناك مجال للطعن فيه .... من اي من الدول الاعضاء ..

وقد ارسلت مسودة الدستور المقترح إلى الحكومة الاتحادية للنظر فيه والموافقة عليه أو تعديله كما ترى .... ولهذا الغرض تشكلت لجنة وزارية كنت أحد اعضائها .... وكان الاعضاء الآخرون الشيخ محمد فريد ؛ وزير الخارجية ؛ والسلطان صالح بن حسين العوذلي ؛ وزير الأمن الداخلي ؛ والسيد عبد الرحمن

جرجرة ؛ وزير الاعلام . والسيد حسين علي بيومي ؛ وزير الطيران المدني ؛ والسيد عبدالاله الدرويش وزير التجارة... واشترك في اللجنة كمستشارين .... المدعي العام لحكومة الاتحاد والمستشار البريطاني والمندوب السامي .... وكانت مهمتهم محدودة في سد أي ثغرات قانونية دون التعرض للناحية السياسية في الدستور .

واستغرقت اللجنة أربعة أشهر في مداولات طويلة حول كل مادة من الدستور .... ولقد شعرت للوهلة الاولى ببعض المتناقضات :

أولا — لقد كان الدستور دستوراً لجمهورية حديثة أطلق عليها اسم جمهورية الجنوب العربي المتحدة .... وتضمن ذلك نصاً صريحاً بإلغاء السلطنات والإمارات والمشيخات .... نظراً لتعارضها مع النظام الجمهوري الذي اقترحته الأمم المتحدة وأيدته بريطانيا للمنطقة .

ثانياً — كان حكام الولايات لم يدركوا ذلك أو على الأقل بعضهم فكانوا يناقشون الدستور من وجهة نظر بقاء الإدارة التقليدية للمنطقة .... مع أن الدستور المقترح كان ينص بصراحة على الغاء تلك الإدارة التقليدية وإعادة تخطيطها تخطيطاً جغرافياً ... لا قبلياً ... أي أن نظام الحكم القبلي كان سينهار ويحل محله نظام اداري يشمل منطقة أكثر اتساعاً يديرها محافظ ومجلس حكومة محلية ... مسئول مباشرة للحكومة المركزية .

ثالثاً — كان بعض حكام الولايات لم يدركوا أن الدستور الجديد المقترح ألغى السلطنات والإمارات والمشيخات .... وصهرها كلها في دولة واحدة .

رابعاً — كان بعض حكام الولايات لم يدركوا أن الدستور المقترح لا ينهي فقط سلطاتهم الذاتية بل وينهي أيضاً «الحكومة الفيدرالية للجنوب العربي ...» ويحل محلها حكومة جمهورية موحدة تتخذ من عدن لا من « مدينة الاتحاد » عاصمة لها .... فقد كانت عدن تشمل كل الوسائل والتسهيلات والإمكانيات

لتكون عاصمة حديثة ... وتستوعب في عماراتها الحديثة كل السفارات الأجنبية ... بعد الاستقلال .

خامساً – كان الدستور المقترح ينص على إنشاء غرفة برلمانية واحدة قائمة على أساس الانتخاب المباشر من الذكور والإناث المواطنين في الجمهورية ... ولكن بعض رؤساء الولايات كانوا يعتقدون بوجوب مجلس آخر أي برلمان ذي غرفتين ... غرفة للنواب المنتخبين وغرفة أخرى لرؤساء الولايات (وكأنهم لم يدركوا أن الدستور نص صراحة على إلغاء مناصب رؤساء الولايات) .... وكانوا يعتقدون أنه للموافقة على أي تشريع لا بد من الحصول على موافقة المجلسين معاً ... وهذا أمر كان سيؤدي إلى عرقلة التشريعات وسيجعل من المجلس الآخر مقبرة للتشريعات ويصيب الجهاز الحكومي بالشلل نتيجة المداولات العقيمة بين مجلسين يختلفان كلياً في طريقة تكوينهما .

هذه بإيجاز بعض التعقيدات التي كان لا بد من حلها قبل إحراز الموافقة على الدستور الجديد .

الدستور الجديد يشمل حضرموت ويافع العليا :

ومن الأمور التي لا تكاد أن تصدق أن الدستور الجديد المقترح الذي قدمه الخبيران ... وحاز مقدماً تأييد الحكومة البريطانية .... قد شمل أيضاً حضرموت والمهرة ويافع العليا .... وحدد بالدقة المقاعد البرلمانية لكل جزء منها ! !

ولقد دهشت من هذا التصرف الغريب لأسباب جوهرية .

أولاً ... كنت أعلم من المندوب السامي والحكومة البريطانية مباشرة أنه ليس في النية دمج حضرموت ويافع العليا في الاتحاد الفيدرالي .... فكان إدخالهما في « الجمهورية الجنوبية المتحدة » ووضع نص صريح بذلك في الدستور المقترح .. أمراً غريباً للغاية .

وحين اعترضت على هذا الموضوع لدى السلطات المختصة في الحكومة

البريطانية كان الجواب أن بريطانيا لا ترغب في دخول حضرموت والمهرة ويافع العليا في حكومة « اتحاد الجنوب العربي » .... لكن لغرض تقوية الاتحاد ودعمه لا بد من إدخال حضرموت والمهرة ويافع العليا في « جمهورية الجنوب العربي المتحدة » .... وقيل إنه يوجد فرق بين دخول حضرموت والمهرة ويافع العليا في « اتحاد الجنوب العربي » وبين دخولها في « جمهورية الجنوب العربي المتحدة» .... ولعل هذا هو السبب في إضافة كلمة « المتحدة » .

كانت الحكومة البريطانية شديدة الثقة بنفسها وبأنها تستطيع الحصول على الموافقة من أي جهة بالضغط عليها .... وثقتها بنفسها هذه جرت على الجنوب العربي الكارثة تلو الأخرى .

ضرورة إرسال ممثلين عن حضرموت والمهرة ويافع العليا :

وهنا أبلغت الحكومة البريطانية نقطتين جوهريتين .... إحداهما قانونية والأخرى سياسية ....

أما النقطة القانونية فهي أنه ما دام الدستور يقوم على انشاء حكومة تضم حضرموت والمهرة ويافع العليا .... وهي مناطق لها أهمية بالغة .... فان النظام الدستوري يقتضي التشاور مع هذه الحكومات وإقناعها لإرسال ممثلين عنها لحضور جلسات « اللجنة التأسيسية لجمهورية الجنوب العربي المتحدة » ... لكي يشتركوا في النقاش ويقدموا آراءهم بحرية أو أي تعديل يقترحونه وإلا فان هذه المنطقة لن تقبل الدخول في « جمهورية الجنوب العربي المتحدة » .

وأنا أعلم جيداً أن في حضرموت خاصة رجالاً اكتسبوا معرفة ومرانا وخبرة بشئون الحكم في المهاجر وأنه يوجد بينهم عدد كبير من رجال الفكر والسياسة الذين عرفتهم وتأكدت من أنهم يمتلكون بعد نظر وإدراكاً دقيقاً سليماً ومعرفة فاحصة ثاقبة سواء في شئون الجنوب العربي وشئون الجزيرة العربية أو شئون العالم العربي كله... ومثل هؤلاء الرجال الذين يشعرون بالعزة والأنفة والإدراك السليم...

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلهم وعدم اشراكهم في وضع الدستور الجديد ... إلا إذا أرادت الحكومة البريطانية خلق مشكلة أكثر خطورة وقابلية للانفجار .

كان هذا اعتراضي القانوني الدستوري ...

أما الاعتراض السياسي فهو أن حضرموت والمهرة ويافع العليا ستقاوم هذا الدمج الذي لم يؤخذ حتى مجرد رأيهم فيه.. فهم بعد كل شيء ليسوا قطع شطرنج تحركهم السياسة البريطانية كيف تشاء ... ومتى تشاء ... وفعلا سيقاطعون الجمهورية الجديدة .

وفي الحالتين أبلغتني الحكومة البريطانية أنها ستتولى هي بطرقها الخاصة والدبلوماسية إحراز موافقة حضرموت والمهرة ويافع العليا على دستور الجمهورية الجديدة ... والدخول فيها .

وعرفت ماذا تقصد الحكومة البريطانية .... كانت تخشى زعماء حضرموت ورجال السياسة فيها وأردات عزلهم وتطويقهم ثم إرسال وفد من حضرموت يعينه حكام حضرموت بوحي من المستشار البريطاني هناك ... فيأتي ليوقع على الدستور بواسطة استعمال « الطرق الخاصة الدبلوماسية » !! وأترك للقارىء استنتاج معنى ذلك .

وشخصياً استهجنت الطريقة البريطانية وأوضحتها لهم وبأن « الطرق الخاصة الدبلوماسية » قد لا تجدي مع شعب حضرموت .

تذبذب السياسة البريطانية حول حضرموت :

ومن هذا يتضح تذبذب السياسة البريطانية حول حضرموت .... كانت تريد إدخالها أولا في « اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية » مع مسقط وعمان ... وتعد العدة لذلك .... ثم بعد ازدياد حركة جبهة التحرير الإرهابية والتي لم تمتد إلى حضرموت .... بدأت تغير سياستها وعمدت إلى إبعاد حضرموت كي تحتفظ

بها حاجزاً بين حكومة الاتحاد والخليج فيما إذا سقطت حكومة الاتحاد بعد الاستقلال في قبضة اليمن وشملها النفوذ المصري ... التي كانت تخشاه بصورة جنونية .... ولكن وبعد احتواء بريطانيا للجبهة القومية وضربها حزب « جبهة التحرير » — ولو إلى حين — بدأت تعيد النظر في سياستها في إدخال حضرموت والمهرة ويافع العليا إلى « جمهورية الجنوب العربي المتحدة » .

وقد شمل الدستور المقترح حرية القول والفكر والصحافة والسياسة .... وكفل الحريات الشخصية من تسلط السلطات عليها بدون أمر من القضاء ... ونظم الجهاز القضائي تنظيماً دقيقاً وعمل على العزل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية .

رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء :

وكانت مسألة انتخاب رئيس الجمهورية مسألة شائكة ... ففي المرحلة الأولى كان المجلس الاعلى الاتحادي هو الذي سينتخب أول رئيس للجمهورية ... وكانت هناك تناحرات وتكتلات عدائية بين رؤساء الولايات .

لذلك قدمت مع زميلي الشيخ محمد فريد عولقي حلاً لهذه المشكلة وهي انتخاب مجلس رئاسي ثلاثي....عضو من المحمية الغربية وعضو من المحمية الشرقية (حضرموت والمهرة) وعضو من عدن .... على أن يكون رئيس المجلس رئيساً منتخباً من قبل زميله لعام واحد فقط ... ثم يحتل رئاسة المجلس العضو الثاني ... وبعدها العضو الثالث .

لقد عملنا هذا الحل لتلافي الحساسيات بين اعضاء الحكومة الاتحادية الذين كانوا يفتقرون إلى تبادل الثقة فيما بينهم .... وكان يسيطر عليهم عدم الانسجام . وفي نفس الوقت نرضي حضرموت وعدن . وقد أقرت اللجنة الدستورية ذلك .

رئاسة الوزراء :

وجاء في الدستور نص صريح بأن لا يتولى رئاسة الوزارة إلا شخص عدني ...

وأن لا يتولى ذلك المنصب أحد من حضرموت أو الولايات الغربية ... وكان هذا إتجاهاً جديداً في تعميق العنصرية الإقليمية .

تكليفي بمهمة « تمرير » الدستور الجديد :

وبعد جلسات متعددة فاشلة .... كلفتني الحكومة الاتحادية والحكومة البريطانية معاً بعملية شاقة هي « تمرير الدستور » واحراز الموافقة عليه .

في شباط ١٩٦٧ أسندت إلى رئاسة مجلس الأعلى للحكومة الاتحادية .... وكان علي أن أقوم بتلك العملية بسرعة قبل أن يبدأ حكام الولايات في التفكير مرة أخرى .... وعقدت جلسة عاجلة للمجلس الأعلى الاتحادي .... عرضت أمامه الدستور وشرحت نقاطه الجوهرية ... وطلبت من المجلس الأعلى الموافقة عليه .... فوافق المجلس الأعلى على الدستور المقترح بالإجماع في أول جلسة عقدتها له .

ثم ولكي أوصد الباب أمام أي اعتراض دعوت كافة رؤساء الولايات لجلسة مشتركة مع المجلس الأعلى لعرض الدستور على المجلسين معاً .... لأن الدستور كان يشمل نزع سلطات رؤساء الولايات وكان لأسباب قانونية وسياسية لا بد من إحراز موافقتهم على ذلك .

واجتمع المجلس الأعلى ومجلس حكام الولايات معاً ولأول مرة في تاريخ الاتحاد ... وكنت رئيساً للجلسة المشتركة ... وفي عشية الجلسة اتصل بي المندوب السامي وأبلغني أن حكومته تعارض في مجلس رئاسي ثلاثي ... بل ترغب في رئيس جمهورية واحد فقط ... وأنها تعارض في اتحاد مجلس حكام الولايات حتى وإن كانت مهمته استشارية وغير تشريعية .... وكانت هاتان النقطتان قد وردتا في الدستور الذي أقره المجلس الأعلى برئاستي ... فكيف أحمله على تغيير رأيه بتلك السرعة ... ولم يكن أمامي الوقت الكافي للإقناع أو البحث .

ووجدت أنه لا بد مما ليس منه بد .

وفي الصباح انعقد المجلس الأعلى الاتحادي ومجلس رؤساء الولايات .... وقدمت الدستور وشرحته من جديد ... وزدت على ذلك بأن من غير المرغوب فيه إيجاد مجلس رئاسة ثلاثي — قد يكون عنصر عدم انسجام — ولذلك أريد موافقتهم على تعديل الدستور بحيث يكون للجمهورية رئيس واحد فقط ... وكان الدستور ينص على أن سلطة رئيس الجمهورية رمزية فقط ... فأقر المجلسان ذلك التعديل .

وعدت إلى المشكلة الأخرى وأعلنت أن مجلس ولايات لا معنى له ما دامت وظيفته استشارية محضة ... ومن الصواب إلغاء هذه المادة التي لا بد وأن تثير مشاكل نحن في غنى عنها... على الأخص وأن الدستور ينص على قيام برلمان منتخب من قبل شعب الجمهورية كله.... ولا نريد أن نترك فرصة للتصادم في السلطات .

ووافق المجلسان على التعديلين في أقل من نصف ساعة وعلى الدستور بأجمعه .

وترك المجلس لي حق اختيار علم الجمهورية بدون الرجوع إليه ... وكنت قد قررت أن يكون علما بسيطا ذا لون أزرق خفيف يشبه ازرقاق بحر عدن ... يتوسطه هلال أبيض ... كرمز لإسلامية المنطقة والسلام .

انتخاب رئيس الجمهورية :

وانتخب الاعضاء بالإجماع الشريف حسين بن أحمد الحبيلي . شريف بيحان . رئيسا للجمهورية . وإذا رفض ذلك أن يكون السيد عبد الرحمن جرجرة رئيساً للجمهورية .

وسجل ذلك في محاضر الجلسة .

ولما كان الشريف حسين متقاطعا لجلسات المجلس الاتحادي ولم يرسل

نائباً عنه للاشتراك في مناقشة الدستور فقد كان لزاماً علي أن أحصل على موافقة إمارة بيحان على الدستور .

وعقب الجلسة شكرت الأعضاء على تعاونهم ... ووقف السلطان صالح ابن حسين العوذلي ، وزير الأمن الداخلي ... ليقدم شكر المجلسين لي وقال إنه في حياته لم ير رئيسا حازماً وسريعاً مثلي .

عرض رئاسة الجمهورية على الشريف حسين :

وانتخب المجلس وفداً برئاستي لعرض الرئاسة على الشريف حسين ... وكان من بين أعضاء الوفد السلطان صالح بن حسين العوذلي ، وزير الأمن الداخلي ، والسيد حسين علي بيومي ، وزير الطيران ... وقد عينته وزير الاعلام بالوكالة ، والشيخ علي عاطف كلدي من يافع السفلى ، وزير الصحة ، والأمير محمد بن عبد الله أمير سلطنة العوالق العليا ، والشيخ يحيى الخلاقي ، شيخ مشيخة الشعيب .

وقد ركبنا على الطائرة الخاصة بقائد أسطول البحر الأبيض المتوسط ، ورافقتنا طائرات حربية مقاتلة مستعدة لأي طارىء ... ووصلنا إلى بيحان حيث استقبلني وزملائي الشريف حسين بن أحمد الهبيلي . وبعد أن استعرضت حرس الشرف ، ركبت سيارته إلى قصره . وفي قصره طلب منا الشريف حسين أن نمكث ثلاثة أيام في ضيافته ولم أكن مستعداً للتخلي عن العاصمة الاتحادية لتلك الفترة ... خاصة وان الشيخ محمد فريد ، وزير الخارجية ، والسيد عبد الرحمن جرجرة ، وزير الإعلام طلبا مني إذنا بالسفر إلى بريطانيا لإبلاغ الحكومة البريطانية على الموضوع ... وقد سمحت لهما بالمغادرة ... ولم يكن في العاصمة الاتحادية سوى ثلاثة وزراء .

على كل رأيت أن مهمتي دقيقة وتقتضيني أن أجامل الشريف حسين إلى أقصى الحدود ... فقبلت البقاء مع الوفد ثلاثة أيام ... وقد أكرم الشريف حسين وفادتنا إلى أقصى الحدود ... وقدم لي كبار زعماء العشائر في المنطقة .

الشريف حسين يرفض رئاسة الجمهورية :

وفي اليوم الأول عرضت على الشريف رئاسة الجمهورية كما تقرر بالإجماع .. فأبدى تأسفه لأن حالته الشخصية وشيخوخته لا تسمح له بذلك ... فأجبت أننا سنوفر له كل وسائل العناية والراحة في مقر رئاسة الجمهورية فرفض طلبي وطلب الوفد بالرغم من كل محاولات الإقناع .

وكانت تلك صدمة قاسية لي ! !

كنت أعلم أن الهدوء السائد في عدن هو الهدوء الذي يسبق العاصفة ... وأردت تفادي العاصفة بقيام حكومة وطنية لها رئيس جمهورية ... وقد كنت متفقا مع المندوب السامي أنه في حالة تسلم الشريف حسين لرئاسة الجمهورية سيتخلى المندوب السامي عن كافة صلاحياته بما في ذلك الحفاظ على الأمن الداخلي في عدن ... الذي كان خاضعا له . وأن سلطاته ستقتصر خلال الفترة الانتقالية على شئون الدفاع والخارجية ... وسيكون همزة الوصل بين حكومة الجمهورية ، وحكومة بريطانيا .... لتسليم الاستقلال والإعداد له .

وفي جلسة خاصة مغلقة في منزله صارحني الشريف حسين بأن بريطانيا لا تريد للاتحاد خيراً ... وأن كل أعمالها السابقة تدل على ذلك ... وأضاف أن أعضاء المجلس الأعلى لم ينتخبوه حبا فيه بل لأنهم في صراع فيما بينهم ولا يمكن أن يتفقوا إلا عليه ... وحاولت أن ألمس وتراً حساساً في قلب الشريف ... فأشعرته بمسئوليته نحو شعب عدن — وكان هو من الذين عملوا على إدخال عدن في الاتحاد — فظهر على وجهه الحزن العميق ... وقال إن الأمر كذلك ويأسف على الحالة التي وصلت إليها عدن ... ولكنه أصر على عدم قبول منصب رئاسة الجمهورية .

وطبعاً لم أطلع زملائي أعضاء الوفد على ما دار بيننا شخصيا ... ولكنني رجوت من الشريف حسين أن ينظر في الأمر مرة أخرى ... ويحاول إنقاذ الجنوب العربي من ورطته ... وطلبت منه بصورة خاصة أن لا يرفض أمام الوفد

رئاسة الجمهورية بصورة قاطعة ... لأنني لم أرد أن أوصد الباب في وجهه ... وكنت أعتقد أنه سيغير رأيه . وطلبت منه أيضا أن يسجل حديثا ليذاع من محطة إذاعة عدن يؤيد فيها حكومة الاتحاد وسياستها ... دفعاً لأي دعاية مضادة حول وجود انقسام في الحكومة الاتحادية ... وقد سجل ذلك الحديث وأذيع من محطة إذاعة عدن ... فوضعت حداً للأقاويل .

أما بالنسبة للدستور فقد كان الأمر يتطلب موافقة الجهة المختصة ... أي أمير بيحان نفسه . وكان الأمير صالح ... النجل الأكبر للشريف حسين هو أمير بيحان بموجب ولاية عهد آلت إليه من جده . ولم أجد صعوبة في إقناع الأمير فوافق على الدستور وأمضى عليه .

وفي تلك الفترة طبعا زرت المستشفى الجديد والمدارس والمرافق العامة ... ووقعت على كل طلب طالما كان الشريف حسين يزكي ذلك الطلب .

وعدت مع الوفد إلى عدن ... وزرت المندوب السامي البريطاني ... وأطلعته على حقيقة الموقف . وقال لي إنه كان يتوقع ذلك من الشريف حسين ... وقلت له إنني لا أريد التسرع بإعلان السيد عبد الرحمن جرجرة — وكان غائبا في لندن — رئيسا للجمهورية ... كما جاء في قرار المجلس الأعلى ومجلس رؤساء الولايات ... وأنه من الأفضل أن ننتظر فلعل الشريف حسين يغير رأيه . وقبل المندوب السامي ذلك وقال إنه وحكومته لا يرغبان في أن يتولى عدني رئاسة الجمهورية بل رجل من زعماء العشائر والجيش ... وقد يكون تعيين السيد عبد الرحمن جرجرة وهو عدني لا يستند إلى قوة في الجيش ... كارثة عليه في النهاية ... وكنت أشاركه ذلك الرأي مع تحفظ واحد وهو إذا كان السيد عبد الرحمن جرجرة يقبل ذلك المنصب القابل للانفجار ... فسنعلن انتخابه رئيسا للجمهورية ... وفي يقيني أن السيد عبد الرحمن جرجرة لم يكن في قرارة نفسه متحمسا للفكرة فقد كان على علم تام بالتيارات المتعارضة في الحكومة الاتحادية وفي الجيش .

وعند خروجي قال السير ريتشارد ترنبول بمرارة : « للمرة الثانية يخذل الشريف حسين حكومة وشعب الاتحاد » ... وكان يقصد بالمرة الأولى عرض الاستقلال التام على الاتحاد عام ١٩٦٤ ... أي خلال الفترة الأخيرة من حكم حكومة المحافظين ... الذين خشوا أن يعمل حزب العمال على تمزيق الجنوب العربي .

الفصل الرابع والثلاثون

الجبهة القومية تنقلب على المندوب السامي
عودة إلى الإرهاب

بعد دحر جبهة التحرير ومصرع القائد العسكري العام لقواتها « للسيد المجعلي » في حادث تصادم سيارة في صنعاء، خلا الجو نهائيا للجبهة القومية. فقامت باستئناف العنف من جديد .

وطبعا ما كان من الممكن لكل أعضائها إطلاعهم على الاتفاق السري الذي تم مع المندوب السامي البريطاني ... ولذلك ظلت بعض العناصر الأخرى تعمل بشكل مستقل ولكن حدود عملياتها الإرهابية كانت محدودة .

عيد الاتحاد :

وفي يوم ١٢ شباط ١٩٦٧ بدأ الإعداد لحفل استقبال كبير للذكرى الثامنة على قيام الاتحاد ... وكان من المقرر أن استقبل في قاعة الاستقبالات الكبرى في العاصمة الاتحادية المندوب السامي البريطاني والبعثات الدبلوماسية الأجنبية وكبار رجال الدولة والسياسة .

وقد وجهت في عشية عيد الاتحاد خطابا بالراديو والتلفزيون لشعب الاتحاد شرحت فيها سياسة الحكومة الاتحادية ... وأنه في خلال أشهر سيحتل الاتحاد مقعده في الجامعة العربية والأمم المتحدة ... كدولة مستقلة ذات سيادة .

إطلاق الصواريخ على مقري الرسمي :

وفي الهزيع الأخير من الليل ... استيقظت على دوي انفجارات شديدة وشعرت كما لو كان مقري الرسمي على وشك السقوط . وقام الحرس بإطلاق النار بغزارة على الجهة التي انطلقت منها المقذوفات ... وهرع وكيل وزارة الأمن الداخلي ليرى ما حدث .

ونزلت لأرى ما حدث أيضا ... فوجدنا أن عدداً من الصواريخ قد أطلقت بكل دقة على مقري الرسمي ... أصابت الصواريخ جزءاً من الحديقة والطابق الأرضي ووقعت بعض الصواريخ على شرفة الطابق الرئيسي ... ودمرت جزءاً من غرفة نوم لم يكن فيها أحد لحسن الحظ .

شعرت بأن الإرهاب عاد وامتد إلى رئاسة الحكومة الاتحادية نفسها ... ورأيت أن الأمر جد خطير ... خاصة وأن الجبهة القومية أصدرت بيانا تدعو فيه لإضراب عام شامل في عدن وتظاهرات في يوم عيد « الاتحاد » .

أخبرت قائد المنطقة أن تقوم قوات الأمن بمشط كامل للمنطقة كلها ... وأخبرت في صبيحة اليوم التالي أن قوات الأمن عثرت على ما يزيد على مائة صاروخ مؤقت كانت مخفية بين الأدغال ... وكانت مؤقتة وموجهة للانطلاق على قاعة الاستقبال الكبرى في الساعة التي كان سيجري فيها الاستقبال ... وأبطلت قوة سلاح المهندسين مفعولها .

إقحام الجيش في السياسة :

وفي غمرة النزاع الشديد مع جبهة التحرير ومن يساندها ... أقحمت الحكومة البريطانية في عدن جيش الاتحاد في الشئون السياسية ... بحجة توعية القوات المسلحة سياسيا ... وقد قام بهذه العملية الجنرال (فاين) قائد جيش الاتحاد دون استشارة الحكومة الاتحادية ... وعارضه نائب قائد جيش الاتحاد العقيد ناصر بن بريك الذي كان ضد إقحام الجيش في السياسة ... وأعفي الجنرال فاينر من منصبه ... وحل محله الجنرال داي .

طائرات الهليكوبتر واللغم :

بدأت أفقد الثقة في الجيش الاتحادي ... لقد حولته بريطانيا إلى جهاز سياسي ! !

وعليه سألت المندوب السامي أن يرسل قوات بريطانية للمحافظة على الأمن في العاصمة الاتحادية خلال الاحتفال الرسمي ... وقد فعل ذلك .

وفي الصباح انتشرت القوات البريطانية في كل مكان ... ولاحظ بعض الجنود أن تربة القاعدة التي ستهبط عليها طائرات الهليكوبتر أصبحت رطبة واختلف لونها عن الأرض المحيطة بها . وأبلغ النبأ إلى ضابط بريطاني ... فشاهد المنطقة واكتشف وجود ألغام فيها وضعت في الليل لنسف طائرات الهليكوبتر عند هبوطها ... وجاء سلاح المهندسين وأخرج الألغام ... وزيادة في الاحتياط أمرت طائرات الهليكوبتر بالنزول في مناطق أخرى ... وكانت طائرات الهليكوبتر ستنقل وزير الدفاع الاتحادي والقائد العام للأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط والمندوب السامي ... وكان الهدف إبادتهم ... ولم يكن هناك شك في من وضع الألغام ... لقد وضعها الحرس الاتحادي نفسه والذي كان مسئولا عن حراسة قاعدة هبوط الطائرات الهليكوبتر ... وكان من المستحيل على أي من الإرهابيين الدخول إلى تلك المنطقة العسكرية ... وكانت الألغام بريطانية الصنع ومن مستودعات الجيش الاتحادي .

وإذاً فقد تحرك الجيش أو بعضه ضد حكومته ! !

وجرى الاستقبال الرسمي كما كان مقرراً ... وحين قدمت لأخذ التحية من حرس الشرف الذي كان مصطفا خارج قاعة الاستقبال ... وقفت على المنصة لأخذ التحية من الفرقة العسكرية وأنا أشعر باشمئزاز شديد نحوهم . وسار الاستقبال كما يجب ... وتحدثت مع المندوب السامي وممثلي الدول الأجنبية وكبار الضيوف وكأن شيئاً لم يحدث .

والحقيقة أن شيئا قد بدأ يحدث ...

فقد كانت الجبهة القومية على استعداد للقيام بتظاهرات كبرى في عدن ... وعلى الأخص ضاحية « الشيخ عثمان » وكانوا يحملون أسلحة بلا شك . وأرسلت قوة عسكرية على رأسها ضباط بقوا على إخلاصهم للحكومة الاتحادية ... وأمرتهم بتمزيق المتظاهرين وإطلاق النار عليهم لا في الهواء بل في المليان ... ووعد الضباط بذلك .

ووصلت القوة العسكرية إلى منطقة الاضطرابات وقد قامت مجموعات كبيرة من الجبهة القومية في إضرام النيران هنا وهناك ... وكانوا مطمئنين إلى أن النار ستطلق في الهواء كما جرت العادة ... ولكنهم فوجئوا بوابل منهمر من نيران المدرعات توجه إليهم وتساقطت أشلاؤهم كل مكان ... حاولوا الدفاع ولكنهم خسروا عدداً أكبر واتضح لهم كما لو كانت العملية عملية إبادة تامة ... وفروا كما يفر الجبناء .

وأبلغني الضباط باللاسلكي أن العملية العسكرية تمت فماذا يصنعون بالقتلى والجرحى ... فأمرتهم أن يتركوهم لزملائهم يقومون بدفنهم وإسعافهم ... ويرجعوا إلى ثكناتهم دون تعرض لهم ... ولكن إذا سمعوا طلقات النار من الجبهة القومية أن يقوموا بتطويقهم وإبادتهم إبادة كاملة .

وفي المساء أصدرت الجبهة القومية منشوراً أعلنت فيه أسماء القتلى ورفعت الحداد فقد قتل « عبود » القائد العام للجناح العسكري في الجبهة القومية . ولم أكن أعلم بوجوده في عدن ... أما عبد الفتاح اسماعيل فقد كان في اليمن ... لحسن حظه ! !

وفي اليوم التالي قاموا بتشييع جنازة قائدهم العسكري والقتلى الآخرين ... وطلب مني المندوب السامي عدم التعرض لهم ... ووعدت بذلك شريطة أن لا يقوموا بأي تجديد لأعمال العنف ... وأمرت تلك القوة أن تتخذ مراكز استراتيجية

وإعادة إطلاق النار على الجبهة القومية إذا قاموا بأي عمل من أعمال العنف ... ولكنهم لم يفعلوا وعادوا يلعقون جراحهم .

لقد تأكدت من أربعة أمور : أولا — كان المندوب السامي ساخطا على الجبهة القومية وبدأ يراجع موقفه ... ثانيا — لقد تطرق الفساد إلى جزء من الجيش ... ثالثاً — لم يتطرق الفساد إلى الجزء الأكبر من الجيش ... ورابعا — إن الرادع الوحيد للجبهة القومية هو تبادل العنف معها .

واكتفت الجبهة القومية بإعلان يوم ١٢ شباط « يوم الشهداء » ... ولا يزالون يحتفلون بذلك اليوم ؛ ومن سخرية القدر أن أول ذكرى لـ « يوم الشهداء» جرت بعد وصولهم إلى الحكم ... كنت يومها في أديس أبابا فاستمعت إلى نواحهم وعويلهم ... وطبعا إلى التهديدات واللعنات التي وجهوها ضدي .

فكرة حكومة عريضة القاعدة :

وعادت بريطانيا إلى فكرة إنشاء حكومة عريضة القاعدة ... تتألف من وزراء الحكومة الاتحادية والرابطة وجبهة التحرير ... وعاد الحوار مع جبهة التحرير التي كانت في حال يرثى لها ولكنها مع ذلك رفضت كل عرض .

وبدأت عملية قمع الجبهة القومية بالاتفاق مع المندوب السامي ... التي لم تكن في الأيام القليلة السابقة سوى جهاز تابع لمكتب المندوب السامي .

انفجار طائرة مدنية في الجو :

في شباط ١٩٦٧ انفجرت طائرة بريطانية في الجو — كانت تابعة لخطوط عدن الجوية — وقتل كل ركابها وملاحيها ... وكان من بين الضحايا الأمير محمد بن سعيد الواحدي ... وزير الدولة في السلطنة الواحدية وكان بينه وبين السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي ، سلطان السلطنة الواحدية ووزير الزراعة الاتحادي ... عداء سياسي شديد ... وكان من بين القتلى أيضاً المستشار السياسي البريطاني للمنطقة . والملاحون البريطانيون .

القبض على السلطان الواحدي

وكالعادة قامت شرطة عدن بالقبض على بعض أعضاء الجبهة القومية وجبهة التحرير ... ولكن المخابرات البريطانية تولت التحقيق يساعدها في ذلك ضباط قدموا من « اسكوتلانديارد » ... وأثبت التحقيق بما لا يدع مجالاً للشك أن الجبهتين لم يكن لهما ضلع في الحادث ... وأن شقيق السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي أراد التخلص من وزير الدولة الأمير محمد بن سعيد الواحدي ... فقام بتسليم مظروف لأحد الضباط كي يسلمه لأخيه في الاتحاد ... وكان المظروف يحتوي على مادة ناسفة وزمنية ... وهكذا حدث الانفجار .

واعتقل شقيق السلطان الواحدي .

وبعد الاطلاع على ملف التحقيق الذي قامت به الاستخبارات البريطانية وضباط « اسكوتلاند يارد » ظهر أن السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي كان على علم بالحادث وأنه هو الذي أرسل المواد الناسفة لأخيه .

وفي اليوم التالي عقدت جلسة للمجلس الأعلى الاتحادي حضرها السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي بوصفه وزيراً للزراعة ... وفي الحال أصدرت أمراً باعفاء السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي من منصبه كوزير للزراعة وأمراً آخر باعتقاله وتقديمه للمحاكمة ... وقام السلطان صالح بن حسين العوذلي وزير الأمن الداخلي بتنفيذ الاعتقال وطلب من السلطان ناصر بن عبد الله الواحدي أن يتبعه إلى مكتبه فتبعه في الحال وكان قائد الحرس الاتحادي موجوداً لحراسته ... وأيضا لحمايتي شخصيا عند إصدار الأمر ! !

وحاول السلطان الواحدي أن يناقشني على أساس أنه بريء فقلت له إن القضاء سيبرىء ساحته إذا كان فعلا بريئاً ... ثم شكا من خوفه من أي تعذيب أو إساءة .... فأصدرت أمراً إلى السلطة المختصة بعدم تعذيبه أو القيام بأي إساءة إليه بل أن يعامل باحترام وأن يحاكم بنزاهة طبقا لروح ونصوص القانون ... حتى يقول القضاء فيه كلمته ... أما إذا حدث له أي تعذيب فسأعتبر ذلك

خروجا على العدالة وروح القانون وسآمر فوراً باطلاق سراحه وحاكمة الذين قاموا بتعذيبه ... وسألت المدعي العام في الحكومة الاتحادية عن رأيه في ذلك فأجاب أنه يوافقني تماما وأن التعذيب بالاضافة إلى أنه عمل غير إنساني فأنه سيحرف القضية ويعمل على تضليل المحققين .

وفي السلطنة الواحدية انعقد مجلس الدولة فانتخب الأمير علي بن محمد بن سعيد ... أميراً على السلطنة ... والشيخ علي مسعد البابكري وزيراً في الحكومة الاتحادية ... ولأنه كان جديداً على الوزارة فقد أسندت إليه وزارة الطيران المدني .. وهي أقل الوزارات شأناً .

الفصل الخامس والثلاثون

بريطانيا تعرض الاستقلال التام والحكومة الاتحادية ترفض

وصول بعثة الأمم المتحدة وفشلها

قررت الأمم المتحدة إرسال اللجنة الخاصة بالجنوب العربي إلى عدن ... وقبلت بريطانيا من جهة ... ومن جهة أخرى حاولت وضع اللجنة أمام الأمر الواقع بأن تعلن استقلال الجنوب العربي .

وزير الخارجية يعرض الاستقلال :

وصل المستر جورج تومبسون ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، إلى عدن فجأة . وطلب مقابلة المجلس الأعلى الاتحادي فوراً ... وجاء معه المندوب السامي ومستشاروه .

أبلغ المجلس الأعلى الاتحادي أن وفد الأمم المتحدة في طريقه إلى عدن ومن المعروف سلفاً ماذا ستكون طريقته في معالجة المشكلة ... لذلك اقترح إعلان استقلال الحكومة الاتحادية ... على أن يكون يوم الاستقلال التام ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧ وتبدأ السلطة البريطانية في تسليم مقاليد الأمور في عدن وغيرها مباشرة خلال الفترة الانتقالية . وستجد الأمم المتحدة نفسها أمام أمر واقع .

وكان المستر جورج تومبسون يحمل في حقيبته صورة الاتفاق وبيان تحديد موعد الاستقلال ... وإعلانه في لندن وعدن في وقت واحد إذا وافقت الحكومة

الاتحادية على ذلك ... وكان البيان يشمل إلغاء مسئولية بريطانيا في الدفاع عن الاتحاد ... مع إستمرار المساعدة المالية المتفق عليها ومجموعها ستون مليونا من الجنيهات في أقساط متساوية لفترة ثلاث سنوات .

ورفض المجلس الأعلى الاستقلال ...

لقد تعود حكام الاتحاد على الاعتماد على بريطانيا للدفاع عنهم ... فلم يتصوروا كيف يدافعون عن أنفسهم .

أثاروا احتمال غزو قوة مصرية — يمنية عسكرية للمنطقة بعد خروج بريطانيا . أجاب وزير الخارجية أن الجيش الاتحادي قد رفع مستواه لمواجهة ذلك الغزو ... بالإضافة إلى ذلك ستزود بريطانيا الاتحاد بعدد من أحدث الدبابات الثقيلة وثلاثة أسراب من المقاتلات... وثلاث كاسحات ألغام ومدمرة وعددا من زوارق الطوربيد ... وستترك بريطانيا القواعد العسكرية سليمة لمواجهة أي غزو محتمل ...

ورفض وزراء الاتحاد ... بمشورة القواد البريطانيين العسكريين في الاتحاد ... واستمرت الجلسة أربع عشرة ساعة ... وتناولنا طعامنا مع وزير الخارجية البريطاني في المجلس .

أعلن وزير خارجية بريطانيا أن وجود بريطانيا أو أي قوة لها في المنطقة سيجلب مشاكل للحكومة الاتحادية وستفقد عطف العالم العربي عليها .

وعلى كل سيأتي يوم يعلن فيه استقلال الاتحاد ... وعلى الحكومة الاتحادية أن تفكر منذ الآن كيف ستدافع عن نفسها .

قال وزير الخارجية البريطانية أن بريطانيا لن تدخل في حلف دفاعي مع الاتحاد ... ولكن لفترة ثلاثة أشهر ستبقى قوة بحرية ضاربة تشمل بعض المدمرات وحاملتين للطائرات ... وسيوقع على ملحق سري ينص على أنه في حالة غزو يمني — مصري مشترك أو غزو منفرد من إحدى الجهتين فسيقوم الأسطول البريطاني

بتدمير ميناء الحديدة تدميراً كاملاً ... يتعذر معه استعمالها كميناء لفترة طويلة من الزمن ... في حين ستقوم الطائرات من حاملتي الطائرات ومن جزيرتي سلالة ومسيرة التابعتين لسلطنة مسقط وعمان بتدمير القوة الجوية المصرية في اليمن وتدمير المطارات والمراكز العسكرية ... وفي ٤٨ ساعة ستفقد اليمن كل وسائل الدفاع الحديثة وستصاب القوات المصرية بالشلل الكامل ... وعلى الحكومة الاتحادية أن ترسل قوة بعد ذلك على أسطولها الحربي لإنزال قوات في الحديدة من المدرعات السريعة لاحتلال صنعاء عن طريق الحديدة لا عن طريق تعز ... وطبعاً في الساعات الأولى من القصف الجوي ستدمر محطة إذاعة صنعاء ومحطة إذاعة تعز ... وتقطع مواصلات اليمن مع الخارج ... وستتوقف بريطانيا بعد ذلك عن التدخل وتترك التصفية النهائية للحكومة الاتحادية ... أما إذا لم تقم أي قوة مصرية — يمنية مسلحة بغزو عسكري للمنطقة فعلى الحكومة الاتحادية ان تحافظ على علاقات حسن الجوار مع اليمن وتبدأ الحوار السياسي للتقارب مع صنعاء والقاهرة .

ورفضت حكومة الاتحاد ذلك العرض .

وفي اليوم التالي استأنف وزير خارجية بريطانيا المحادثات وقال إنه حصل على تفويض بمد فترة المعاهدة السرية لستة أشهر ... حتى تتمكن حكومة الاتحاد من الوقوف على قدميها ... وهذا أقصى ما يمكن أن تقدمه بريطانيا ... فاما على الحكومة الاتحادية أن تقبل أو ترفض .

ورفضت حكومة الاتحاد ذلك العرض أيضا ... كانت في الحقيقة تريد وجود قوات عسكرية بريطانية في المنطقة ... وكانت بريطانيا ترفض ذلك .

وعاد وزير الخارجية البريطانية إلى بلاده ... وقال قبيل مغادرته للوزراء الاتحاديين « لقد قضيتم على أنفسكم بأنفسكم » .

وسمح لبعثة الأمم المتحدة بالدخول إلى عدن .

وصول بعثة الأمم المتحدة :

وقدمت بعثة الأمم المتحدة إلى عدن بعد أن مرت بالجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية .

وكانت فترة رئاستي للمجلس الأعلى الاتحادي قد انتهت وحل وزير آخر في الرئاسة ... ولكن قدوم البعثة قلب الوضع ... فقرر المجلس الأعلى إيقاف نظام الرئاسة الدورية ... وأسند إلي مهام رئيس الدولة كي أقوم شخصيا بالمفاوضات مع الأمم المتحدة ... وأعمل على حل لمشكلة الجنوب العربي ... وقد قبلت تلك المهمة وكنت مخلصا في التعاون مع الأمم المتحدة إلى أقصى الحدود .

أبرقت لها مرحبا بقدومها ... فلم ترد .

كانت اللجنة مكونة من الدكتور جريرو ، ممثل فنزويلا ، والسيد عبد الستار الشاليزي ، ممثل أفغانستان ، والسيد موسى كيتا ، ممثل « مالي » ... وكانت قد قدمت مع جهاز من الموظفين التابعين للأمم المتحدة .

طلبت منها أن أقابلها مع الوزراء الآخرين لشرح وجهة نظر الحكومة الاتحادية... فرفضت أي مفاوضة مع الحكومة الاتحادية بل طلبت المفاوضة مع الدولة ذات السيادة في المنطقة ... أي المندوب السامي البريطاني ... ونسوا أن بريطانيا لا تملك السيادة على الاتحاد (بل على مستعمرة عدن فقط) ... حتى معاهدات الاستشارة والحماية قد ألغتها بريطانيا من طرف واحد ... ولم يعد لها حق التدخل في الولايات .

وقد شرح المندوب السامي البريطاني وجهة النظر هذه ... ولكن اللجنة لم تفهم أو لم تشأ أن تفهم .

وفي نفس الوقت كانت عدن متوترة والمظاهرات متواصلة وكأنها ثور هائج شاهد ثوباً أحمر .

طلبت من المندوب السامي أن يتدخل حتى نجتمع ولكن الوفد كان قد

عقد رأيه وأجاب أنه يرفض مفاوضة « حكومة السلاطين » ... أرادوا التفاوض مع المندوب السامي البريطاني وهو لا يملك حق التفاوض ... ولم يستطيعوا أن يفهموا ذلك .

وعليه كتبت مذكرة رسمية تشمل وجهة نظر الحكومة الاتحادية في الموضوع .. وكانت مذكرة طويلة مفصلة ... وأظهرت فيها حسن نوايا الحكومة الاتحادية ورغبتها في الوصول إلى حل لحقن الدماء وإعادة الاستقرار ... وقدمتها للمجلس الأعلى الاتحادي ... وبعد أن وافق عليها ... وقعت على المذكرة وسلمتها لضابط الاتصال بيننا وبينهم ليسلمها لرئيس الوفد ويأخذ توقيعه ... وفعلا تم ذلك .

وكان المجلس الأعلى الاتحادي في حالة انعقاد دائم .

وفي اليوم التالي طلبت لمكالمة هاتفية ... فاعتذرت من الأعضاء وذهبت إلى الغرفة الأخرى ... كان المتكلم المستر انطوني آشوورث ، المستشار الأول للمندوب السامي ، وقال لي إن رئيس وفد الأمم المتحدة يريد محادثتي في الهاتف .. ثم تكلم رئيس الوفد ... شكرني على ترحيبي بالوفد وقال إنه وأعضاء الوفد قرأوا بإمعان المذكرة التي أرسلتها لهم وأنه يريد التفاوض معي (شخصيا) ... دون أن يشترك أحد آخر في المفاوضات وعجبت لهذا الطلب الغريب وسألته عن السبب فأجاب أنه لا يريد مقابلة أي سلطان أو أمير ... كان الوفد يحمل فكرة خاطئة ومسمومة عن السلاطين منذ أن غادر نيويورك ... فأجبته بأن لا يسيء الظن بالسلاطين والأمراء...وأنهم يرغبون في التخلص من مناصبهم كسلاطين أو أمراء... وقد وافقوا على ذلك في الدستور الجديد... ولكن يجب أن يتم ذلك بصورة مشرفة لهم ... ولكنه أصر على عدم مقابلة أحد منهم ... فأجبته « في هذه الحالة سأرد عليك بعد قليل حول هل يمكن أن أتفاوض مع الوفد شخصيا » .

طبعاً كانت لدي السلطة للتفاوض مباشرة ولكن لم أرغب في إساءة استعمال تلك الثقة .

وعدت إلى المجلس وأبلغت الأعضاء بما حدث ... فغضبوا واعتبروا ذلك

تحقيراً لهم ... وكانوا على حق . وطلبوا مني أن أرفض أي مفاوضة إلا بحضورهم ... ولا بأس في أن أتفاوض مع الوفد في التفاصيل بعد ذلك .

رجعت إلى الهاتف واتصلت برئيس الوفد . الدكتور جيريرو ، وأبلغته أنه سيسرني مقابلة الوفد شريطة أن يحضر معي أعضاء المجلس الأعلى ... وكرر رفضه ... فسألته هل جاء ليحل مشكلة أم يخلق مشكلة أخرى ... أجاب أنه جاء ليحل مشكلة ولكن لديه تعليمات واضحة من لجنة الوصاية الدولية بأن لا يقابل السلاطين لأن في ذلك اعترافاً ضمنياً بحكومة الاتحاد ... رددت على ذلك بأن حكومة الاتحاد هي في الواقع حكومة إدارة لا تحتاج إلى أي اعتراف ... والاعتراف أو عدم الاعتراف لا يكون إلا بعد الاستقلال ... ولكنه أصر على موقفه ... فعرضت عليه حلا وسطا معقولا وهو أن يقابل السلاطين كمواطنين وسأقدم له مذكرة بأن تلك المقابلة لا تشمل أي اعتراف ضمني بحكومة الاتحاد ... وطلب مني بعض الوقت للتشاور مع أعضاء وفده ... وبعد قليل طلبني من جديد وقال إن الوفد يرفض مقابلة السلاطين بصورة نهائية ... فأجبت أنني لا أستطيع مفاوضة الوفد شخصيا ...

بعد يومين طلب الوفد من وزير الإعلام السيد حسين علي بيومي أن يرسل له بعض موظفي الإذاعة والتلفزيون ليسجل رئيس الوفد حديثا شخصيا يذاع على الشعب تلك الليلة بالراديو وعلى شاشة التليفزيون ... وفعلاً سجل الحديث وحدد ميعاد له في برنامج ذلك المساء .

وفي عصر ذلك اليوم ذهبت مع وزير آخر إلى منطقة الاضطرابات في عدن لأرى مداها ... وهل يمكن أن تهدأ ... ولم أكن أخشى أي اعتداء من العدنيين — حتى وإن كانوا من الإرهابيين — نظراً لأواصر القرابة المتعددة بيني وبينهم . ورأيت أن الموقف يزداد تحرجاً وقد بلغ درجة الانفجار .

وعند عودتي ... عرجت على منزل صديقي السيد حسين علي بيومي ، وزير الإعلام ، لتناول الشاي معه . وفي أثناء ذلك سألته عن آخر الأحداث ...

فأنبأني بموضوع الحديث التليفزيوني الذي سجله رئيس الوفد ... وسألته لماذا قدم لهم ذلك التسهيل الإذاعي وهم الذين رفضوا مجرد استقبالنا ... فأجاب بأن موظفي مكتب المندوب السامي ذهبوا لأخذ الأجهزة من وزارة الإعلام وسجلوا الحديث ... وسيذاع في تلك الليلة .

سألته عن موضوع الحديث فأجاب أنه هجوم عنيف مقذع ضد السلاطين والأمراء ... يحث الشعب على التخلص منهم ... ولم أستطع أن أتصور هذا الموقف .

طلبت من السيد حسين بيومي أن يرسل سيارة عسكرية حالا لإحضار ذلك الشريط حتى أستمع إليه ...

استمعت إلى الحديث فاذا هو عبارة عن تهجم لا مبرر له ضد السلاطين والأمراء ... ودعوة صريحة إلى إسقاطهم ... عجبت كيف يقدم رجل مسئول على ذلك . لقد بلغت عدن درجة الانفجار ، وكان ذلك الحديث الشرارة التي ستشعل الانفجار ... وتغرق البلاد في بحر من الدماء .

لم أوافق على الحديث ... ولم يوافق على الحديث السيد بيومي نفسه ... ولا الوزير العدني الذي كان يرافقني . ومع ذلك لم أشأ الانفراد بالرأي ... بل اتصلت هاتفيا بوزير الخارجية الشيخ محمد فريد، وقال لي أن لا أسمح بإذاعة الحديث ... وعليه أبلغت السيد بيومي أن لا يسمح بإذاعة الحديث وللتأكد أخذت الشريط معي إلى العاصمة الاتحادية .

علم المستر انطوني آشوورث باعتراضي على الحديث فاتصل بي هاتفيا وسألني لماذا عملت ذلك ... فقلت لسببين ... أولا – لا أسمح لأحد أن يهاجم الحكومة الاتحادية من على جهاز إعلام الحكومة الاتحادية وثانيا – لأن إذاعة الحديث سيفجر الوضع المتأزم . وطلب مني أن أرسل له الحديث ليطلع عليه وأرسلته له ... ولكنني أبلغت رئيس الإذاعة بعدم إذاعته حتى وإن جاء به المندوب السامي .

في نفس الوقت اتصلت بالوزراء الآخرين ووافقوني على منع إذاعة الحديث .

وفي دار المندوب السامي استمع المندوب السامي السير ريتشارد ترنبول ومستشاره الأول المستر انطوني آشوورث إلى الحديث . لم يتحدث معي المندوب السامي ولم أطلب أنا الحديث معه ... ولكن المستر انطوني آشوورث اتصل بي هاتفيا ... وقال لقد استمع إلى الحديث وإنه لا يقر تصرفي ولكنه لو كان في موضعي لعمل ما عملت . وسألني هل يرسل الحديث للإذاعة أم لا ... فأجبته بأن لا يرسله ووعد بذلك . .

وقد تسرب نبأ منع الحديث فجاء الصحفيون إلى مقري الرسمي وكانوا يمثلون عدة دول وسألوني عن سبب منع الحديث فأوضحت لهم الموقف ... وكان الشيخ محمد فريد ، وزير الخارجية ، موجوداً ... وتكفل بالرد على بعض الأسئلة .

أما وفد الأمم المتحدة فقد ظل ينتظر إذاعة الحديث ... وفي الموعد المحدد .. ولما لم يذع الحديث اتصل رئيس الوفد بالمندوب السامي مستفسرا عن عدم إذاعة الحديث فأجابه أن رئيس الدولة الاتحادية قد أمر بمنع الحديث ... وهدد رئيس الوفد بمغادرة عدن في الحال إذا لم يذع الحديث ... فأجابه المندوب السامي أن يتصل بي مباشرة ... فاتصل بي وكان الصحفيون حاضرين فأجبته بأنني لن أسمح بإذاعة ذلك الحديث ... قال إن معنى ذلك إنني رفضت تقديم التسهيلات للوفد ... كما وعدت سابقاً ... فقلت إنني على استعداد لتقديم كافة التسهيلات ما عدا تلك التي يقصد بها الشتم والتحريض ... قال إنه وأعضاء وفده سيغادرون عدن صباح اليوم التالي إذا لم أغير موقفي ... ورددت أنني لا أريد التدخل في شئونه .

وفعلا في صبيحة ذلك اليوم غادر الوفد مطار عدن ولم يذهب أحد لتوديعه ...

ولم أقابل أعضاء الوفد بعد ذلك إلا في أواخر آب ١٩٦٧ في جنيف .

الفصل السادس والثلاثون

نهاية البداية

حرب حزيران ... والتحول في السياسة البريطانية

نتيجة فشل بعثة الأمم المتحدة :

اللورد شاكلتون في عدن :

أعقب فشل بعثة الأمم المتحدة إلى عدن تغييرا في وجهة نظر الحكومة البريطانية إزاء مقدرة المندوب السامي البريطاني السيد ريتشارد ترنبول على السيطرة على الاحداث حقا لقد وفق المندوب السامي إلى احتواء الجبهة القومية لفترة ما ... وإلى ضرب حركة جبهة التحرير بصورة تكاد تكون كاملة ... ولكن كان لجبهة التحرير أنصار عديدون داخل عدن نفسها وكانت حكومة القاهرة وصنعاء تمدانها بكل الإمكانيات وكان الحل الوحيد إنشاء حكومة عريضة القاعدة تشمل جميع الأحزاب السياسية سواء الجبهات الإرهابية والأحزاب السياسية المسالمة ولكن هذا المشروع قد فشل أيضا بسبب رفض جبهة التحرير له ولأن السيد عبد القوي مكاوي رئيس التنظيم الشعبي . وجبهة التحرير معاً ، قد رفض أي حل ما عدا تسليم الحكم لحزبه فقط بوصفه الممثل الوحيد لشعب المنطقة كلها كما كان يقول .

مصرع أبناء مكاوي :

في هذه الأثناء حدث حادث مروع مفجع هز الحكومة الاتحادية والمندوب

السامي وشعب عدن عن بكرة أبيه ... فقد انفجرت عبوات ناسفة شديدة الانفجار أمام منزل السيد عبد القوي مكاوي أدت إلى مصرع ثلاثة من أنجاله الكبار الأبرياء كان أحدهم ضابطا في إدارة الهجرة وكان الآخران في المرحلة الدراسية النهائية . وعند التحقيق ثبت أنه لم يقصد أحد اغتيال أنجال السيد عبد القوي مكاوي بل كان الهدف للمجرمين إرهاب أسرة المكاوي . لذلك وضعت العبوات الناسفة الشديدة الانفجار في الطريق العام أمام منزل السيد عبد القوي مكاوي وتركتها تشتعل رويدا حتى تنفجر ... ولكن لسوء الحظ لاحظ أحد أنجال السيد عبد القوي مكاوي تلك المادة الغريبة وذهب مع أخويه وحارس المنزل للنظر اليها وعادوا بعد ذلك إلى منزل مدير الامن العام لحكومة عدن الذي كان على بضع ياردات من منزلهم وأبلغوه بما شاهدوا وأرسل مدير الأمن العام العدني وهو صديق شخصي للسيد عبد القوي مكاوي جنديين عاديين من الشرطة للبحث في تلك المادة الغريبة ... واقتربت المجموعة منها بما في ذلك الأنجال الثلاثة للسيد عبد القوي مكاوي وحرك أحد الرجال المادة بعصاه فانفجرت انفجارا مروعا أودت بحياة الجميع بما في ذلك رجال الشرطة والحارس وحدثت مأساة روعت عدن من أدناها إلى أقصاها .

حتى الآن لا أعرف كيف تصرف مدير الأمن العدني ذلك التصرف فقد كانت الأوامر صريحة للجمهور بصورة عامة بأن يبتعدوا وأن لا يمس أحد أي مادة غريبة بل يبلغ أقرب مركز للشرطة بذلك .... اذ قد تعودنا حدوث مثل هذه الحالات للتخريب...وكان الواجب يقتضي من مدير الأمن العام احتجاز أنجال السيد عبد القوي مكاوي السياسي . وفي اليوم التالي شيعت جنازة أنجاله الثلاثة في موكب رهيب متوتر اشتركت فيه جبهة التحرير والجبهة القومية والتنظيم الشعبي ورابطة الجنوب والشعب بكافة قطاعاته .

وفي خلال الجنازة قام بعض الأشخاص بمهاجمة أعضاء الرابطة وتمكنوا من قتل عضوين من أعضاء الرابطة .... وهاجموا مقر الرابطة للفتك بالآخرين ولكن قوات الأمن تداركت الموقف .

وللحقيقة أذكر أن الرابطة لم تكن مسؤولة عن ذلك الحادث فقد كانت دائما ضد استعمال العنف .... ولما كان الحادث قد وقع في عدن طلبنا من المندوب السامي التحقيق في الحادث ولكن التحقيق لم يسفر عن شيء . ولكننا علمنا فيما بعد أن الجبهة القومية هي التي وضعت المواد الناسفة وقام بوضعها حامد مدرم (وهو حاليا رئيس في جيش الجبهة القومية). ومحسن الشرجبي (رئيس الاستخبارات بعد ذلك في حكومة الجبهة القومية)

وقد قتل آل مدرم معظمهم ... وفي خلال اضطرابات ٢٠ مارس ١٩٦٧ أمر فؤاد خليفة باغتيال الإرهابي الكبير عبد النبي مدرم وقد اغتيل فعلا ... ولكن الجبهة القومية انتقمت بأن اختطفت فؤاد خليفة الذي كان رئيسا في بلدية عدن واحتجزته في ولاية الضالع أربعة أعوام وأفرج عنه في عام ١٩٧١ حين ذهب إلى القاهرة . أما قاتل عبد النبي مدرم وهو علي البيحاني — وكان مجرما مشهورا — فقد اغتالته الجبهة القومية بعد يومين .

قدوم اللورد شاكلتون إلى عدن :

في هذه الأثناء قدم اللورد شاكلتون وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى عدن لبحث الموقف .... وقد استقبلته بوصفي رئيسا للدولة ... قام اللورد شاكلتون ومساعده وكان المندوب السامي البريطاني في ماليزيا .... ونتيجة للمشاورات الخاصة التي أجراها اللورد شاكلتون وجد أنه من غير الممكن استمرار الحكومة الاتحادية في الحكم ... وفي جلسة خاصة قال لي إنه قد تقرر تصفية الحكومة الاتحادية وأن المشكلة التي تواجهه هي من سيتولى الحكم بعد سقوط الحكومة الاتحادية .... وقال على الفور أنه ليس أمامه الخيار فجبهة التحرير مرتبطة بالقاهرة ارتباطاً وثيقا وهذا يجعل من الصعب على بريطانيا التعامل معها ولم يبق أمامه سوى الجبهة القومية التي تختلف مع القاهرة وصنعاء وسيعمل على تشجيعها للاستيلاء على الحكم وفي نفس الوقت سيحتفظ لحكام الولايات والوزراء الاتحاديين بمكانتهم كمواطنين عاديين . وتعهد بأنهم لن يتعرضوا لأي أذى أو مصادرة في الاموال ... وانه سيشترط ذلك على الجبهة القومية .

وكذلك أبلغني اللورد شاكلتون انه قد قابل بعض السلاطين على حدة ووجد أغلبية تؤيد انتقال الحكم الى الجبهة القومية ... وكان على حق في ذلك لأنني حضرت شخصيا بعض هذه المحادثات ووجدت أن بعض السلاطين يؤيدون تأييداً كاملا انتقال الحكم الى الجبهة القومية ... بوصفه أخف الضررين .

وسألت اللورد شاكلتون هل اتصل بالجبهة القومية وأخذ موافقتها فأجاب أنه قد قابل في مكتب المندوب السامي (بدون حضور المندوب السامي طبعا) بعدالأعضاء القياديين من الجبهة القومية وعلى رأسهم فيصل عبد اللطيف الشعبي وعبد الفتاح اسماعيل وسيف الضالعي وانور خالد ... وقد وصل الى تفاهم تام معهم ... ولقد نبهت اللورد شاكلتون إلى خطورة وجود عبد الفتاح اسماعيل في أي مفاوضة نظرا لأعماله الإرهابية الدموية السابقة ولأنه شيوعي متطرف ...ورد على ذلك بأن السياسة قد اقتضت إسدال الستار على الماضي وأن المندوب السامي الجديد سيعرف كيف سيتعامل مع عبد الفتاح اسماعيل وغيره ... وكانت هذه إشارة بأن المندوب السامي السير ريتشارد ترنبل سيقال من منصبه .

ولم يقم اللورد شاكلتون بإطلاع المجلس الأعلى الاتحادي على ذلك .. بل اكتفى بإشعار بعض الأعضاء على انفراد بالاتجاه الجديد لسياسة حكومته .

السير همفري تريفيليان :

المندوب السامي الجديد :

وفي هذا الجو المتوتر أعلن أن الحكومة البريطانية قد عينت السير همفري تريفليان مندوبا ساميا لها في عدن لكي يعالج الموقف المتدهور .

وقبل قدومه الى عدن كان السير همفري تريفليان قد احتل مناصب سياسية هامة في الحكومة البريطانية ... فقد كان هو سفير بريطانيا في القاهرة خلال العدوان الثلاثي على مصر ... وكان سفيرا لبريطانيا ايضا في العراق وفي خلال سفارته هناك حدث الانقلاب العسكري العراقي الذي أودى بحياة الملك فيصل الثاني

والأمير عبدالإله والجنرال نوري السعيد وغيرهم...وأسقط نظام الحكم السابق في العراق ... وبعد ذلك تولى السير همفري تريفيليان منصب سفير لبريطانيا في (بكين) وفي (موسكو)ثم انتدب للعمل في الأمم المتحدة ... وعاد متقاعدا الى بريطانيا .

ولكن المستر هارولد ولسن رئيس الوزارة البريطانية بالاتفاق مع المستر جورج براون وزير الخارجية البريطانية قد رأى أن رجلا في مثل اطلاع السير همفري تريفليان في شئون الشرق الأوسط يمكن أن يقوم بتنفيذ السياسة البريطانية في عدن والجنوب العربي .

خطاب السير همفري تريفليان :

ويوم قدومه الى عدن ألقى السير همفري تريفليان خطابا امامنا أوضح فيه أن سياسته قائمة على تشجيع الحكومة الاتحادية وتقوية مركزها ... وقد أثبتت الأحداث أنه كان غير صادق في قوله .

واستأنف المندوب السامي الجديد المفاوضات من أجل قيام حكومة عريضة القاعدة .. وكان يعلم أن ذلك مستحيل بالنظر الى جبهة التحرير .

وفي جلسة أخرى حضرها السير همفري تريفيليان للمفاوضة مع المجلس الأعلى الاتحادي وافق الجميع بما في ذلك المندوب السامي نفسه على أن أقوم أنا ووزير الخارجية الاتحادية الشيخ محمد فريد بالذهاب الى الكويت للاتصال بأمير الكويت ليتوسط بين الحكومة الاتحادية وحكومة القاهرة حول وضع حد لإنهاء الإرهاب في عدن .... فقد كان مفتاح الموقف في يد حكومة القاهرة . ولم يكن من الممكن لي ولوزير الخارجية الاتحادية الشيخ محمد فريد الذهاب الى القاهرة مباشرة فقد يرفض الرئيس جمال عبد الناصر مقابلتنا ... ومن ثم اتفق الرأي العام على أن نذهب الى الكويت ونطلب من أمير الكويت القيام بدور الوساطة فاذا نجح في ذلك سنذهب بعد ذلك الى القاهرة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر والتفاهم معه

حول إنهاء معركة الإرهاب في عدن والجنوب العربي ... وكانت الحكومة الاتحادية صادقة ومخلصة في أن تقوم علاقاتها مع جميع الدول العربية على أساس الصداقة والاخوة والاحترام المتبادل .

ولكن فوجئنا بعد يومين بطلب من المندوب السامي لعقد جلسة مستعجلة للمجلس الاعلى الاتحادي ... وحين حضرنا جميعا تعرض المندوب السامي لموضوع سفر البعثة الى الكويت وقال إنه يخشى أن تصاب بالفشل .. فأجاب المجلس الأعلى أن ذلك لن يغير شيئا في الأمر ولن تخسر الحكومة الاتحادية أي شيء نتيجة القيام بهذه المبادرة .

وفي خلال النقاش اعترض السيد حسين علي بيومي وزير الإعلام وقال إنه لا داعي لتوسط أمير الكويت وأنه في استطاعته الاتصال بقادة جميع الأحزاب والجبهات الإرهابية بما في ذلك الجبهة القومية وجبهة التحرير في داخل عدن نفسها وتشكيل حكومة ائتلافية تشمل الجبهة القومية وجبهة التحرير والرابطة ... وطبعا شعر المجلس الأعلى بأن ذلك أمر مستحيل ولن يستطيع السيد حسين بيومي القيام به ... ولكن وبعد بعض المهاترات في المجلس الأعلى وافق بعض الأعضاء على تكليف السيد حسين بيومي بتشكيل وزارة ائتلافية تشمل الجبهة القومية وجبهة التحرير ورابطة الجنوب العربي .. وأنه اذا حصل على موافقة هذه الجهات كلها فإن الحكومة الاتحادية ستعينه رئيسا للمجلس الوزاري الجديد ... ومعنى ذلك أن المجلس الأعلى سيتوقف عن أعماله الوزارية تاركاً للسيد حسين بيومي والوزارة الجديدة القيام بأعباء الحكم ... ولكن المجلس الأعلى لن يحل وسيظل قائما للإشراف على الوزارة الجديدة... وطلب المجلس من السيد بيومي تقديم قائمة بأسماء الوزراء الجدد للموافقة عليها واحتفظ المجلس الأعلى الاتحادي بحقه في إلغاء الوزارة اذا رأى ذلك — .

وبعد أسبوع قدم السيد بيومي قائمة بأسماء وزارته الجديدة وظهر واضحا للجميع أن القائمة لا تمثل الجهات التي أشار اليها السيد حسين بيومي ... بل على

العكس : اختطفت الجبهة القومية مرشحين لعضوية وزارته وأخذت في مهاجمة الوزارة المقترحة بعنف متزايد ... وكذلك فعلت جبهة التحرير والمؤتمر النقابي العمالي ... وظهر للحكومة الاتحادية أن السيد بيومي لا يملك سوى تأييد أفراد معدودين لا يمكن أن يغيروا من الموقف بل قد يزيدون الطين بلة .

وكان رئيس المجلس الأعلى الاتحادي ضد تكليف السيد بيومي بتشكيل الوزارة الجديدة ... كذلك أرسل الشريف حسين بن أحمد الحبيلي رسالة شديدة اللهجة الى الحكومة الاتحادية على إسنادها مهمة الوزارة الجديدة الى السيد بيومي .

وقد كلفني المجلس الأعلى الاتحادي أن أقوم بصحبة الأمير محمد بن عبدالله العولقي : أمير سلطنة العوالق العليا ووزير الحكومة المالية في الحكومة الاتحادية بأن نناقش الشريف حسين والسلطان ناصر بن عيدروس : سلطان سلطنة العوالق السفلى ، بإقناعهم لمساندة حكومة السيد حسين بيومي .

وفعلا استقليت طائرة حربية إلى سلطنة العوالق السفلى لمقابلة السلطان ناصر ابن عيدروس الذي كان حازما في رفضه لإسناد مهمة رئاسة الوزارة للسيد بيومي ثم واصلنا رحلتنا لمقابلة الشريف حسين بن احمد الحبيلي الذي كان أشد حزما في رفض حكومة السيد بيومي .

وعليه أصدر المجلس الأعلى الاتحادي أمرا بإلغاء تكليف السيد حسين بيومي بتشكيل الوزارة ... واذيع ذلك البيان رسميا ... وهكذا عاد المجلس الأعلى الاتحادي الى تصريف أعمال الدولة بوصفه المجلس الوزاري للدولة .

حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ :

كان وصول السير همفري تريفيليان كمندوب سام لبريطانيا في عدن والاتحاد في اليوم الأول من حزيران ١٩٦٧ وقد أقامت الحكومة الاتحادية له مأدبة غداء بمناسبة قدومه . ووجه المندوب السامي الدعوة للحكومة الاتحادية لحضور مأدبة غداء في دار الانتداب يوم ٥ حزيران .... وقد قبل المجلس الأعلى الدعوة .

وفي صبيحة يوم ٥ حزيران علم المجلس الأعلى بالعدوان الاسرائيلي الغادر على مصر وبدأت وزارة الدفاع الاتحادية في متابعة الموقف ... وقد أحاط وكيل وزارة الدفاع الاتحادية المجلس الأعلى علما بأن السلاح الجوي المصري قد دمر على الأرض وأن موقف القوات الأرضية في سيناء أصبح متحرجا للغاية بعد فقدانهم المظلة الجوية .

وقد استاء المجلس الأعلى من ذلك العدوان وكان بعض الأعضاء يميل الى الاعتقاد بأن للحكومة البريطانية ضلعا في الحادث خاصة وان حاملتين للطائرات كانتا في قاعدة عدن البحرية وأراد الأعضاء إلغاء الحفلة وعدم حضور مأدبة الغداء في دار المندوب السامي ولكن الأغلبية وافقت على الحضور .

وفي مأدبة الغداء أعلن السير همفري تريفيليان عن قيام الحرب بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة وأن السلاح الجوي المصري قد أخذ بغتة وعلى حين غرة ودمرت الطائرات وهي على الأرض ... وأكد بكل قوة أن بريطانيا لم تشترك من قريب وبعيد في هذا العدوان .

الجيش الاتحادي يتمرد :

بلغ الاستياء ضد بريطانيا درجة الغليان في كل مكان وعلى الأخص في أوساط القوات المسلحة فقد كان الجميع يشعرون بأن اسرائيل ما كانت لتقوم بذلك العدوان دون تأييد بريطانيا لها .

وفي عشرين حزيران ١٩٦٧ بعد أن أصدرت وزارة الدفاع أمرا بإيقاف أربع ضباط في الجيش الاتحادي مؤقتا ... حدث الانفجار الذي كان متوقعا وقام الجيش الاتحادي بالتمرد المسلح ضد الحكومة البريطانية والحكومة الاتحادية معاً .

في الحي التجاري بعدن تمردت أيضا الشرطة المسلحة العدنية ونصبت كمينا لعدد من الجنود البريطانيين فأبادتهم عن بكرة أبيهم وبدأ إطلاق النار بين قوات الشرطة المسلحة العدنية والجنود البريطانيين مما أدى الى انسحاب الجنود البريطانيين

من منطقة الحي التجاري ... وأسقطت الشرطة المسلحة طائرة هليوكوبتر عسكرية تابعة للجيش البريطاني ... وتوجهت الى سجن عدن المركزي وأطلقت سراح جميع السجناء .. وفي نفس الوقت أعلن السيد فؤاد خليفة رئيس المجلس البلدي لحكومة عدن ، استقلالها ورفعت أعلام الدولة الجديدة على جبال عدن ودوائرها .

في نفس الوقت اشتبك الجيش الاتحادي في معسكرات خارج عدن مع القوات البريطانية وقتل عددا من الجنود البريطانيين .

وفي العاصمة الاتحادية استولى الجيش على المراكز الرئيسية فاحتل مجلس الوزراء ودمر نوافذ المكاتب الوزارية ... واحتل دار البرلمان ووضع عليها قطعا من المدافع لإطلاقها على منازل الوزراء الاتحاديين .... كما مزق العلم الاتحادي ورفع راية سوداء على مقر المجلس الأعلى الاتحادي .

(ولأول مرة شعرت كيف تكون الثورات والشعور الغريب الذي ينتاب الوزراء الذين تحدث الثورة ضدهم).. وعلى كل حال فقد حافظنا جميعا على رباطة جأشنا وبقينا في حالة انتظار . ويظهر أن الجيش الاتحادي كان يعتزم اعتقال جميع الوزراء الاتحاديين والاستمرار في إطلاق النار في كل مكان ... ولكن وجود قوات بريطانية كبيرة متمركزة في القاعدة العسكرية كانت قد بدأت تتحرك ولكنها لم تشتبك في أي معركة مع الجيش الاتحادي ... فقد توقف إطلاق النار في كل مكان ولكن الحي التجاري في عدن ظل معزولا وخارج سيطرة الحكومة البريطانية والحكومة الاتحادية معا ولا يستطيع أحد الدخول اليه الا بعد عشرين يوما حين دخلت قوة بريطانية كبيرة الى المنطقة بعد أن ضرب الحصار عليها من كل مكان .

لقد كانت الشرارة التي أشعلت التمرد هي إيقاف أربعة ضباط من الجيش الاتحادي بأمر من الجنرال داي القائد البريطاني للجيش الاتحادي والكولونيل شابلن وكيل وزارة الدفاع الاتحادي .. وكان وزير الدفاع فضل بن علي العبدلي ضد إيقاف الضباط فقد كانت الحكومة الاتحادية على علم بأن الجيش سيقوم بتمرد مسلح ... ولكن الضباط البريطانيين استخفوا بالأمر ولم يبالوا بذلك وكانت الكارثة .

وقد قام رئيس أركان الجيش الاتحادي بنقل جثث القتلى البريطانيين من الحي التجاري في عدن والمراكز العسكرية الأخرى وسلمها للسلطات البريطانية التي قامت بدفنها في مقبرة واحدة مشتركة .

العفو العام عن المتمردين :

وبعد يومين اجتمع المجلس الأعلى الاتحادي برئاسة وزير الدفاع وحضر الجلسة كبار ضباط الجيش وقدموا اعتذارهم على ما حدث وطلبوا العفو العام عن المتمردين .. وقد كنت شخصيا ضد إعطاء العفو العام وتقديم المتمردين للمحاكم العسكرية ... ولكن وزير الدفاع قرر إعطاء العفو العام ... ولم يكن في مقدوري معارضة ذلك أمام الضباط ... وخاصة في حالة التوتر الذي كان سائدا .

وحين علم المندوب السامي السير همفري تريفيليان بذلك اشتد غضبه على تصرف الحكومة الاتحادية دون الرجوع اليه ... خاصة وان الضحايا كانوا جميعا من الجنود البريطانيين ... كذلك ازداد استياء الحكومة البريطانية من ذلك التصرف .

بداية النهاية :

ومنذ ذلك اليوم تغيرت السياسة البريطانية تغييرا جذريا وأصبحت تعمل جهارا ضد الحكومة الاتحادية ورجالها ... وطلب مني المندوب السامي أن أطلب من وزير الدفاع الاتحادي السلطان فضل بن علي العبدلي أن يستقيل من منصبه إرضاء للرأي العام البريطاني ... وقد أبلغت ذلك الطلب للسلطان فضل بن علي العبدلي الذي رفض الاستقالة الا اذا استقال معه الجنرال داي ، قائد الجيش الاتحادي ، والكولونيل شابلين ، وكيل وزارة الدفاع بوصفهما مسؤولين عن إيقاف الضباط الأربعة ... رغم تحذيره .

وقد أبلغتُ وجهة نظر السلطان فضل بن علي للمندوب السامي ... وصدمت حين سمعت السير همفري تريفيليان يأمر الجهاز الخاص التابع له باغتيال السلطان فضل بن علي في خلال يومين وفي ظروف تقع الشبهة فيها على رابطة الجنوب

العربي ... وقد عارضت بقوة طريقة المندوب السامي وأشعرته بأنني سأبلغ السلطان فضل بن علي ما حدث وعليه فسنعتبر المندوب السامي المسؤول الأول ... في حالة حدوث اغتياله ... وفعلا أبلغت السلطان فضل بن علي ليأخذ الاحتياطات اللازمة . ولم يجرؤ المندوب السامي بعد ذلك على اغتياله .

وكان ذلك بداية النهاية ... كما قلت ... فقد تحرك المندوب السامي ضد حكومة الاتحاد مستغلا ضباط الجيش الاتحادي نفسه الذي لم يقدّر للحكومة الاتحادية دفاعها عنه .

وتقرر مؤتمر جنيف مع اللجنة الخاصة للامم المتحدة .

وفي ١٤ آب ١٩٦٧ غادرنا عدن الى جنيف وبدأت المفاوضات هناك ووصلت وفود حضرموت مع أن زعماء حضرموت كانوا ضد خروج السلطان القعيطي من بلاده .. وكان من المنتظر أن يصل ممثلون عن الأحزاب والجبهات ... ولكنها لم ترسل أي ممثل.

وفي حين كان الوزراء الاتحاديون قد وصلوا الى تفاهم مشترك مع وفد الامم المتحدة ... كان السير همفري تريفيليان قد قام بتنفيذ وتسليم السلطة للجبهة القومية .. لمقابل تنازلها عن مبلغ ستين مليونا من الجنيهات حسب الاتفاق بين بريطانيا والحكومة الاتحادية .... ومقابل وقوفها في وجه حكومة صنعاء والقاهرة .

وبدأت الحرب الأهلية بين الجبهة القومية وجبهة التحرير في عدن ... وانهزمت الجبهة القومية ولكن قوات من الجيش الاتحادي تحركت بأوامر المندوب السامي البريطاني وضربت جبهة التحرير باستعمال الدبابات والمصفحات ... وأعلن الجيش الاتحادي تضامنه مع الجبهة القومية .

أما نحن فقد عدنا من جنيف إلى بيروت لمواصل الرحلة إلى عدن ... وفي بيروت أبلغنا السفير البريطاني بعدم رغبة بريطانيا في عودتنا وفي حالة رفضنا ستتخذ إجراءات ضدنا في مطار عدن .

وفي نفس اليوم أعلن المندوب السامي السير همفري تريفيليان أن الحكومة الاتحادية قد انهارت وتوقفت عن العمل .

الفصل السابع والثلاثون

بريطانيا وطريقة تسليم السلطة للجبهة القومية

غدرت بريطانيا بالحكومة الاتحادية وبحكام الولايات .... وقام بعملية الغدر السير همفري تريفليان ...عميد السياسة البريطانية في الغدر وإحداث الثورات في الشرق الأوسط ....والذي منحته الحكومة البريطانية مؤخراً لقب «اللوردية»مكافأة له على أعماله ...وأخرج كتابا باسم «ثورات في الشرق الأوسط».

أكد لي مراراً أنه لم يقم بتفجير الثورة العراقية ...دون أن أسأله عن ذلك وتذكرت المثل العربي القائل « كاد المريب أن يقول خذوني ».

في المجلس الأعلى الاتحادي قال «إنني رجل ثورة ....وسأغير طريقة الحكم بصورة ثورية»....قالها بصراحة .... وفهم الأعضاء أنه يقصد تغييراً جذرياً في طريقة الحكم ولم يدركوا أنه كان يقصد حرفياً ما يقول .

اتصل بالجبهة القومية وأدخل زعماءها سرياً إلى عدن وأجرى معهم المفاوضات في جنح الظلام في دار الانتداب ....عرض عليهم العمالة فقبلوا ....طلب منهم التنازل عن التزام بريطانيا بدفع ستين مليونا من الجنيهات لسد العجز في ميزانية الاتحاد ..— وهو ما رفضته الحكومة الاتحادية —.ولكن الجبهة قبلت ذلك التنازل في مؤتمر جنيف مقابل حوالة مصرفية بثلاثة ملايين جنيها لأعضائها الرئيسيين ... وفعلا

استلموا المبلغ ....طلب منهم التنازل عن جزر «كوريا موريا»وإرجاعها لسلطنة مسقط وعمان ...فقبلوا ذلك أيضا . طلب منهم إبادة البقية الباقية من أعضاء جبهة التحرير في عدن ... فقبلوا وحين عجزوا أرسل الجيش لمساندتهم .

قبلوا كل شيء ... حتى تدمير الجنوب العربي وإرجاعه عشرة قرون إلى الوراء ...وإشاعة الفوضى والذعر والإرهاب ...وتحطيم اقتصاد عدن والاتحاد .... قبلوا كل ذلك .

قبلوا تشريد الوزراء وحكام الولايات وعائلاتهم ... وإباحة دورهم بما فيها للسلب والنهب....ولم يتمكن معظم حكام الولايات من إخراج شيء من أموالهم المنقولة ... إلا ما أخرجوه من قبل .

قبل أعضاء الجبهة القومية كل شيء ... كل ما أرادته بريطانيا ... نفذوا مخطط بريطانيا الإرهابي والانتقامي ضد ثبات حكومة الاتحاد ووطنيتها ... ضد ثبات حكومة حضرموت ووطنيتها ...ضد كل المواطنين الشرفاء !!!!

بدأت الشرارة الأولى حين احتل لفيف من أعضاء الجبهة القومية «لوذر» «وزارا»في سلطنة العواذل ... بدون مقاومة ....لأن فرقة الجيش الاتحادي هناك هددت بقصف أي جماعة تحاول مقاومة الجبهة القومية ....وكان السلطان صالح ابن حسين العوذلي ، وزير الأمن الداخلي، في أحد مستشفيات لندن حيث أجريت له عملية جراحية لا يستطيع معها العودة إلى عدن .... وقد اختارت بريطانيا توقيت العملية بكل دقة .

«ثم تساقطت الولايات الواحدة بعد الأخرى... بموجب تخطيط المندوب السامي.

أصدر وزير الدفاع السلطان فضل بن علي العبدي أمره إلى الجيش الاتحادي بطرد شراذم الجبهة القومية وكان ذلك ممكنا بكل بساطة ... ولكن الجيش رفض ... أن ينفذ أي أمر إلا إذا صدر من القائد العام ، الجنرال داي ، الذي كان يعمل حسب مخطط المندوب السامي ....وقد رفض القائد العام أن يأمر الجيش بالتحرك خشية تحول الأزمة إلى «حرب أهلية» — كما زعم — ورفض أوامر وزير الدفاع .

ولكن حين وصلت الجبهة القومية إلى عـــدن ودارت الحرب الأهلية فعلا وولى أعضاء الجبهة القومية الأدبار بعد أن هزمهم التنظيم الشعبي وجبهة التحرير.... وبعد أسبوع من القتال الدامي سقط فيه مئات القتلى وآلاف الجرحى تحرك الجيش الاتحادي بأمر من الجنرال داي « ضد التنظيم الشعبي وجبهة التحرير لوضع حد «للحرب الأهلية»التي أشعلت بريطانيا أوارها .

ليس ذلك فقط بل أعلن الجيش ولاءه للجبهة القومية ! ! ....

وانقلبت بريطانيا حتى على أصدقائها الحميمين وهددت بقصف دورهم إذا لم يغادروا الاتحاد .... واضطر الشريف حسين بن أحمد الهبيلي ، شريف بيحان ، إلى مغادرة بلاده حتى قبل أن تطلق رصاصة واحدة ... ودخل الحدود السعودية .

أما الحكام الآخرون فقد استدعوا إلى عدن على عجل للتفاوض على إعادة الأمن إلى نصابه ....وفي اليوم التالي نقلوا على طائرات بريطانية لإعادتهم إلى بلادهم فلم يشعروا إلا وهم في مطار جدة ! !

في جنيف اتصل بنا هاتفيا السلطان فضل بن علي العبدلي .... وطلب منا قطع المفاوضات والعودة إلى عدن فوراً .... وكنا قد وصلنا إلى تفاهم تام مع وفد الأمم المتحدة الذي بدأ يعطف على الحكومة الاتحادية في تلك المحنة ...وأعلن الدكتور جيرور رئيس اللجنة الدولية الخاصة عن أسفه لأنه أساء الظن بالسلاطين والأمراء حين زار عدن في البداية .... لقد كان يعتقد أنهم عملاء بريطانيا .... ثم استيقظ فجأة هو وأعضاء وفده وأدركوا من هم عملاء بريطانيا في المنطقة .

حتى وزير الدفاع السلطان فضل بن علي طلب منه مغادرة عدن فوراً حرصاً على «سلامته الشخصية» ونقل إلى معسكر سلاح الطيران الملكي البريطاني ليرحل من هناك بدلاً من المطار المدني....وكان الغرض اعتقاله(فقد كانت بريطانيا تحقد عليه حقداً ما بعده حقد لأنه رفض دائما أن يكون عميلا لها) ولكن رئيس أركان الجيش

الاتحادي وبعض القواد حضروا لتوديعه وتمكنوا من إخراجه من المعسكر البريطاني وإرساله على متن طائرة مدنية إلى جدة .

حتى منازل الوزراء ...أعمل شراذم الجبهة القومية يد السلب والنهب فيها ... في وقت كانت بريطانيا مسئولة فيه عن الأمن والنظام .... وقامت بعمليات خطف كثيرة ... ولم تحرك بريطانيا ساكنا بل واصلت إمداد الجبهة القومية بالمال والسلاح ... واستطاعت أن تسلمهم بعض سلاطين الاتحاد الذين لا يزالون حاليا في السجن .... سجن الجبهة القومية .

عملت بريطانيا كل شيء لدعم الجبهة القومية وتسليحها وتمويلها وأخيراً طلبت وفداً للتفاوض معها على تسلم استقلال البلاد .... وذهب الوفد وعلى رأسه قحطان الشعبي ....ليوقعوا على صك زهق روح الجنوب العربي وشعبه .... وعلى وثيقة عبوديته .

وعادوا إلى عدن فسلمهم المندوب السامي السلطة تحت حراسة البوارج البريطانية .... وغادرت القوات البريطانية عدن وأعلن استقلال المنطقة وتسليم السلطة للجبهة القومية .

ومع ذلك بلغ الجهل والغباء بجزء كبير من شعب الجنوب العربي ... بل وببعض الحكومات العربية .... فقد هللوا لوصول الجبهة القومية إلى الحكم وطرد العملاء من الجنوب العربي ! !

حتى سلطان سلطنة حضرموت القعيطيه السلطان غالب بن عوض ومستشاره الشيخ عبدالله سالم باعشن ؛ والسلطان حسين الكثيري وسلطان المهرة لم تسمح لهم بريطانيا بالنزول من السفينة التي وصلت بهم إلى ميناء المكلا .... وأحدثت انقلاباً في جيش البادية الحضرمي بين عشية وضحاها ....وإذا بحضرموت تنقلب قومية ... وإذا بسلاطين حضرموت يرسلون إلى جدة .... للنفي ... رغم إرادة شعوبهم .

وبالرغم من كل هذا قال جزء كبير من الشعب ومن الدول العربية أن عملاء بريطانيا قد طردوا من المنطقة وأن الجبهة القومية التقدمية التحررية تمكنت من «طرد بريطانيا»وأخذ الاستقلال بالقوة .

ترى .... من هم العملاء الحقيقيون ؟

أليس الجواب واضحا لكل من له عقل يفسر به الحوادث .

لو كانت الحكومة الاتحادية عميلة لما قامت بريطانيا بتلك المؤامرة ضدها .... ولكنها رفضت التنازل عن تعهد بريطانيا المالي فاتهمتها بريطانيا بالعمالة وعملت على طردها .

لقد عرضت بريطانيا على أعضاء الحكومة الاتحادية السلطة والقوة وشراء ذمم الوزراء بأضعاف أضعاف ما دفعته بريطانيا للجبهة القومية .... شريطة قبول الحكومة الاتحادية التنازل عن معاهدة المساعدة المالية التي كانت بريطانيا ملزمة بها ....ولكنهم رفضوا بالإجماع المساومة على حقوق الشعب ومصيره .... فانتقمت بريطانيا منهم وشردتهم .... ولا أزال أتذكر قول السير همفري تريفليان « إن حكومة الاتحاد متمسكة بالنزاهة ولكنها لا تريد أن تفهم أنه يوجد في سوق المزاد السياسي من هو مستعد للتعامل معنا كما نريد .... وسيبيع ضميره بأبخس الأسعار» وكان طبعا يقصد الجبهة القومية .

والآن لقد عرف شعب الجنوب والعالم العربي كل شيء ....

ونسألهم سؤالا واحداً « من هم العملاء ....؟ الحكومة الاتحادية أم الجبهة القومية ؟ »

إنهم يعرفون.الجواب فبريطانيا لا تدعم إلا عملاءها !! هكذا كانت سياستها وهكذا ستظل سياستها ... بل وحتى بعد الاستقلال وخروجها من المنطقة أرسلت بريطانيا الطائرات الحربية والأسلحة إلى حكومة عدن كما هو معروف .... بالرغم من برقيات احتجاجاتنا ضد إرسال شحنات الهلاك والتدمير .

إنها سياسة قائمة على الفساد والإفساد .... على شراء الضمائر الميتة وتشريد أو قتل الضمائر الحية ....على سحق الشعوب من داخلها وعلى تسليط الذين لا ذمة لهم ولا ذمام على أرض شعب ... وعلى عرض شعب.... يعبثون كما يشاؤون بمضائر ومقدرات الشعوب متمسكين بشعار الوطنية الزائف .

من المضحك أن الجبهة القومية لا تزال تدعي الوطنية حتى بعد افتضاح أمرها وانحسار القناع الزائف عن وجهها .... تماما كالبغي القبيحة التي لا تزال تعتقد أنها جميلة حتى بعد زوال المساحيق والطلاء الكاذب البراق الذي كانت تكسو به وجهها لتغطي قبح وجهها ودخيلة نفسها المتعفنة .

إن البغي على الأقل أشرف من الجبهة القومية .... لأنها لا تؤذي إلا من يؤذيها في عمليات البغاء .... أما الجبهة القومية فتؤذي كل واحد ... وكل شعب ... وكل دولة شريفة حتى وإن لم يؤذوها .... لماذا ؟ لأنهم رفضوا الاضطجاع معها على سرير البغي السياسي .

والبغي تريد دائماً من يأخذها بالأحضان حتى وإن كان قذراً مشوه الخلقة طالما أنه مستعد لدفع الثمن .... والجبهة القومية لا تختلف عن البغي فهي تريد من يأخذها بالأحضان حتى وإن كان قذراً مشوه الخلقة حتى وإن كان أصفر أو أحمر ....طالما أنه مستعد لدفع الثمن .... وإطفاء شهوتها المسعورة للمال .... والمزيد من المال .... وللنفوذ .... والمزيد من النفوذ .

والبغي تحتفظ بالفساد لنفسها .... أما الجبهة القومية فتحاول فرض الفساد على كل من في أرضها بل حتى على من هم في جوارها ... وعلى كل من تستطيع أن تنال منه منالاً .

والبغي قد تتوب أو قد تندم أحياناً أو قد تعود إلى ربها تذرف دموع التوبة والندم .... كلما تقدمت بها الأيام .... أما الجبهة القومية فتزداد سعاراً على سعار كلما تقدمت بها الأيام .... لقد قطعت على نفسها العودة إلى الحق حين ذبحت

ضميرها العام بيدها .... ولقد قطعت على نفسها طريق التوبة والندم حين قطعت ارتباطها بالدين وناصبت خالقها العداء ونادت بالإلحاد .... وبالفسوق والفجور والاستهتار على القيم الأخلاقية ..

ما أعظم الهوة التي تفصل بين البغاء الشخصي والبغاء السياسي ....

إذا كان البغاء الشخصي لعنة فإن البغاء السياسي لعنة اللعنات ! !

الفصل الثامن والثلاثون

الانقلاب الشيوعي في الجنوب العربي

عهد قحطان الشعبي :

تولى قحطان محمد الشعبي . مؤسس ورئيس الجبهة القومية . رئاسة الجمهورية بمجرد عودته من مؤتمر جنيف ..... بين الجبهة القومية وبين بريطانيا .

كانت الجبهة القومية تعلن دائما (لا مفاوضة مع بريطانيا) و(لا مفاوضة إلا بواسطة الأمم المتحدة)... لذلك رفضت مفاوضة لجنة الأمم المتحدة حين وصلت إلى عدن .... لأنها كانت تجري مفاوضة حول مائدة أخرى ... في مكتب المندوب السامي البريطاني .

لقد انخدع الشعب بها واعتقد أنها وطنية — وان كانت وسائلها دموية — على الأقل .... وشعب الجنوب العربي شعب طيب بسيط ولذلك ينخدع بسهولة.... وبنفس الطريقة انخدع الشعب بكل الشعارات التي كانت تنادي بها .... الحرية.. الأمن .... الحقوق الإنسانية .... الحقوق الديمقراطية .... كل هذه كانت شعارات براقة .... تعني العكس تماما .

كان قحطان محمد الشعبي رجلاً متشنجاً أنانيا . ماديا . يدور حول نفسه بصورة غريبة .... وكان أيضاً من الذين اكتسحتهم فكرة التقدم والتقدميين .

كانت فيه غطرسة وصلف وكبرياء وضيق صدر وعدم قبول للنقد.... وكان متسرعاً وطائشاً إلى حد الجنون .....وكان مريضاً جسمانيا ونفسانياً .... وكان يعالج من هذا المرض في الخارج ولا أعرف كيف اختارته الجبهة القومية للرئاسة بعد أن ثبت لها أنه مصاب بمرض نفساني شديد .... أشبه ما يكون بانفصام الشخصية .

كانت كل هذه الصفات متوفرة في قحطان محمد الشعبي ....

ولكن بالرغم من كل هذه النقائص كان يتمتع بفضيلة واحدة .... لاغير .... هي الوفاء لأصدقائه في الكفاح المسلح حتى وإن قلبوا له ظهر المجن . وهذه الصفة — التي انفرد بها عن فيصل عبد اللطيف الشعبي وغيره من زعماء الجبهة القومية — هي التي أوردته موارد التلف .

بالرغم من الإصلاحات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية التي أدخلتها حكومات عدن المتعددة — وكان عليه بالدرجة الأولى ان يجعل عدن من أهم الدول الصناعية في العالم العربي بالنسبة طبعاً لتعداد سكانها وإمكانياتها — وبالرغم من الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة الاتحادية في الأرياف .....فقد كان أمام قحطان محمد الشعبي بوصفه رئيساً لدولة عربية مستقلة ناشئة مجال واسع كبير للإصلاح والعمران والنهضة ..... كانت الحكومة الاتحادية تستطيع أن تعمل كل ذلك ولكن وقوف المستشارين البريطانيين في وجهها .... وعدم مقدرتها على طلب المعونة الخارجية من الدول العربية أو غيرها من الدول الصديقة .... أو حتى من أجهزة الأمم المتحدة بحكم دستورها الذي ينص على عدم دخولها في أي مفاوضات مع أي دولة أجنبية إلا بواسطتها بوصفها مسئولة عن الدفاع والشئون الخارجية .... لهذه الأسباب كلها لم تستطع الحكومة الاتحادية تحقيق أغراضها واكتفت بأن تنتظر موعد الاستقلال .... حتى تطلب المعونة من الدول الأخرى مباشرة .

وكانت الفرصة سانحة لقحطان الشعبي للحصول على هذه المساعدات .... ولكنه كان اتكاليا .... عديم التصور ... ضيق الأفق .... ينتظر أن تأتيه المساعدات تلقائياً.

كان كل همه محصوراً في كيف يجلس باستمرار على مقعد رئاسة الجمهورية ومقعد رئاسة الوزارة معاً ..... لذلك وجه كل همه نحو الصراع السياسي في المنطقة ...والاحتفاظ بمقعده .... ضاربا بالدبلوماسية عرض الحائط .

ولم يكن في المنطقة أي صراع سياسي يستدعي اهتمامه .... ولكنه بحماقته وغرور فيصل عبد اللطيف الشعبي خلق ذلك الصراع .... وذهب الاثنان ضحيته.

بدأ بارتكاب أولى حماقاته .... فقدم للمحاكمة كافة أعضاء المجلس الأعلى الاتحادي غيابيا .... وأربعة منهم حضوريا . وقدم للمحاكمة أشخاصاً آخرين كانوا في خدمة الدولة ... وكانوا يعملون معه في خدمة الدولة أيضا حين كان عضواً في الخدمة المدنية .

ووكل أمر المحاكمة إلى عبدالله الخامري ؛ وهو يمني الأصل ، وموظف بسيط سابق في خطوط عدن الجوية .... وجعل منه رئيساً لمحكمة أمن الدولة العليا تحكم كما تشاء و بما تشاء دون أن تعطي المتهم أبسط الحقوق التي يقتضيها العدل... أي الدفاع عن نفسه بواسطة محامين مختصين .....وفي خلال محنتهم كان أعضاء الجبهة القومية ينادون بهذا الحق ، ويقيمون الأمم المتحدة ويقعدونها للحصول على محاكمة عادلة علنية بواسطة محامين للدفاع عن المتهمين من أعضائهم . ولكن ما أن وصلوا إلى الحكم حتى تنكروا لهذا المبدأ الذي طالما كتبوا فيه الشروح القانونية .

وكان هذا أول خطأ فادح ارتكبه قحطان الشعبي .

ماذا يريد وما هو الهدف من محاكمة السياسيين والأمراء والوزراء ...؟

لقد ترك الجميع تقريبا البلاد له ... وكل ما يملكون ولجأوا إلى المملكة العربية السعودية لا للعمل السياسي بل لأنهم كانوا واثقين من عطف الحكومة السعودية على عائلاتهم والإنفاق على معيشتهم ليس إلا .... بحكم رابطة الدين والأصل والجوار .

أربعة وزراء فقط وقعوا بين يديه وهؤلاء حوكموا حضوريا ... وكانت المحاكمة مهزلة ... تذاع على الأثير ليستمع إليها الشعب .

وجهت تهمة العمالة لرئيس قحطان الشعبي في وزارة الزراعة .... وسأل عن نوع العمالة فأجاب رئيس المحكمة بأنه قد قبل العمل في وزارة الزراعة تحت الإدارة البريطانية .... وقال المتهم ... ألم يكن قحطان الشعبي قد عمل أيضاً في نفس الوزارة وتحت الإدارة البريطانية فلماذا لا يتقدم هو أيضاً للمحاكمة .... وضج الجمهور بالضحك .

قدم أحد الوزراء الأربعة للمحاكمة بتهمة العمالة لبريطانيا .... فأجاب أنه قد قام بمهامه الوزارية خير قيام وطلب من المدعي العام أن يثبت أي تقاعس في أداء واجباته نحو الشعب .... فاحتد رئيس المحكمة وقال ليس المهم خدماته للشعب بل قبوله منصب الوزير وبذلك صار عميلا بريطانيا . أجاب الوزير بكل بساطة وسذاجة أنه لو كان عميلا لبريطانيا لكان الآن إما رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء ... لأن بريطانيا لا تتخلى عن عملائها . واحتدم رئيس المحكمة غضبا وأقفل النقاش . وأصدر حكما بالسجن على الوزير السابق عشرة أعوام ..... فاعترض الوزير على ذلك الحكم بحجة أنه حكم مجحف وأن المدة طويلة . وقد يحول الموت دون إتمامها .... وضج الجمهور بالضحك مرة أخرى .... كان رئيس محكمة أمن الدولة العليا يقصد شيئا وكان الوزير يقصد شيئا آخر وهو أن رئيس محكمة أمن الدولة العليا وحكومة الجبهة القومية ستموت قبل إنهاء فترة السجن.

وحدث ذلك لرئيس محكمة أمن الدولة العليا في مساء ذلك اليوم كما سنرى ....

وحكم بالسجن على الوزراء الآخرين .

واضطهد عائلات الوزراء وأعضاء الخدمة المدنية السابقة .

أما الوزراء الذين كانوا خارج المنطقة فقد حكم عليهم بالإعدام كالشريف حسين والسلطان صالح بن حسين العوذلي والسيد عبد الرحمن جرجرة والسيد حسين بيومي وبعضهم بالسجن لمدة خمس عشرة عاما .....وكان هذا من نصيبي أنا ...والبعض الآخر عشرة أعوام .

وأقر قحطان الشعبي هذه الأحكام وأثار موجة السخط العارم على حكومته... كما جعل الوزراء يتحفزون لإسقاطه .

كان المقصود بالمحاكمة فقط الإذلال والتشهير .

وكان يوم إعلان الأحكام ضد الوزراء الاتحاديين التاسع عشر من شهر آذار ١٩٦٨ . وقرأت نبأ الأحكام في صحيفة «النهار» في بيروت ...وأدركت حماقة قحطان الشعبي في الحال .

ثورة ٢٠ آذار ١٩٦٨ :

في شباط عام ١٩٦٨ عقد المجلس القيادي مؤتمره في زنجبار برئاسة قحطان الشعبي . وكان في المجلس قائد الجيش ورؤساء الأركان .... وفي الجلسة تقدم الجناح اليساري الشيوعي بزعامة عبد الفتاح اسماعيل وسالم ربيع باقتراح لحل «المنشآت الرجعية» التي أنشأتها بريطانيا ... ومن ضمنها الجيش وتسريحه بإحسان أو بدون إحسان ... وإحلال « المليشيا القومية » محله .

وعارض قحطان الشعبي هذا الاقتراح لأن الجيش الذي دربته بريطانيا أحسن تدريب هو الركيزة التي يعتمد عليها .... وحدث صخب أطلقت فيه النيران وقتل بعض الضباط «بدر» قاتل السير آرثر تشارلس رئيس المجلس التشريعي ... وهو من اليساريين المتطرفين .

شعر الجيش أن موقفه في خطر ....وأبلغ ذلك لقحطان الشعبي الذي طلب منه التريث حتى يقنع عبد الفتاح اسماعيل وسالم ربيع بوجهة نظره .... واجتمع بهم فعلاً ولكن بدون جدوى .

وبعد إصدار الأحكام يوم ١٩ أيار ١٩٦٨ ضد الوزراء الاتحاديين قام الجيش بضربته ... لأنه كان يعلم أن للوزراء الاتحاديين أنصاراً عديدين في صفوف الشعب وسيؤيدونه .

وفي ليلة ٢٠ أيار ١٩٦٨ قام الجيش بحركة عسكرية لاعتقال عبدالله الحامري.

رئيس محكمة أمن الدولة العليا . الذي فر بعد أن ألقى بنفسه من على داره إلى الناحية الخلفية فحدثت انكسارات في عموده الفقري وأجزاء أخرى من جسمه....ولم يفطن الجيش إلى وجوده وإلا لقبض عليه . وهاجم الجيش عبد الفتاح إسماعيل الذي حاول المقاومة فطعن بحربة من بندقية أحد الجنود ... وفر سالم ربيع وعادل خليفة وجميع أعضاء الجناح اليساري إلى الجبال ومنها إلى اليمن ... وبلغاريا .

أما الخامري فقد أرسل إلى القاهرة للعلاج والمنفى ... وأرسل عبد الفتاح اسماعيل للعلاج في بلغاريا والمنفى ....أما البقية فقد نفت نفسها بنفسها إلى اليمن.. وظلت هناك .

وكما أسلفت كان قحطان الشعبي وفيا لزملائه حتى وإن ناصبوه العداء ولكنهم هم كانوا عكس ذلك تماما .

استدعى قحطان ضباط الجيش وأبدى استياءه من ذلك التصرف بدون الرجوع إليه .... ولم يهتم الضباط بتهديده بل طلبوا منه أن يذهب شخصيا إلى محطة التلفزيون ليذيع خطاباً على «شعبه العزيز»مؤيداً حركة الجيش .... ولما رفض ذلك انهال عليه الضباط ضربا ورفسا بأحذية الجيش الثقيلة حتى فقد وعيه .... واستدعي الدكتور كومار لمعالجته ... وبعد أن أفاق جُرَّ جراً إلى محطة التلفزيون والدماء تسيل من وجهه .... وأصدر بياناً مقتضباً «لشعبه العزيز»أعلن فيه أنه يؤيد ويبارك حركة الجيش لتطهير الجبهة القومية من المنحرفين ... وعاد إلى دار الرئاسة .

وبعد هذا الحادث قام الحرس بضرب ورفس قحطان الشعبي في مكتبه مرتين ... وفي الحالتين خضع . وحين أراد البعض إخراجه من الرئاسة قاوم الجيش هذه الحركة وحافظ على بقائه في منصبه لأنه ليس من السهولة الحصول على رئيس جمهورية مستعد للضرب والصفع والرفس بنعال الجنود ... غير قحطان الشعبي .... وقد أكسبه احتماله للضرب والرفس شعبية كبيرة في صفوف الجيش على الأخص .

قحطان يساعد الجناح اليساري ماديا :

وكان قحطان الشعبي لا يتخلى عن زملائه أبداً ... فأرسل لهم الأموال إلى اليمن ومصر وبلغاريا بسخاء .... في الوقت الذي كانوا هم فيه يدبرون طريقة للتخلص منه .....مستخدمين في ذلك الأموال التي يرسلها لهم .

حرب العوالق العليا :

في هذه الأثناء طلب رئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف الشعبي حضور بعض رؤساء مشيخة العوالق العليا ..... وهي مشيخة كانت تعيش غالبا على الجنود المحترفين الذين سرحوا من الجيش .

ومشيخة العوالق العليا هي الولاية الوحيدة التي رفضت تهديد بريطانيا وحكم الجبهة القومية من قبل ....وحين أرسلت بريطانيا عملاءها للتخريب وعلى رأسهم علي عبدالله مجور العولقي .... وهوجم مقر الولاية ... استطاع الأمير عبدالله بن محسن وأخوه الشيخ فريد بن محسن صد الهجمات ثلاثة أيام متواصلة .... وأخيراً توسط رجال القبائل بين الجيش والأمير عبدالله بن محسن على أساس انسحاب الأمير عبدالله بن محسن والشيخ فريد بن محسن إلى الأراضي السعودية مع كل ما يملكون .... ولم يعترض أحد سبيلهم .... وخرج أنصارهم معهم . وعند الحدود السعودية دمروا أسلحتهم ليحرموا قحطان الشعبي من استفادتها .

ولكن بعد عام ونصف حين طلب فيصل عبد اللطيف الشعبي زعماء مشيخة العوالق العليا إلى عدن ... رفض هؤلاء الذهاب ... فهدد ولكن بدون جدوى ... ثم ذهب بالطائرة شخصيا لمقابلتهم فرفضوا ... وكانت النتيجة حرب العوالق المشهورة أو المعروفة بحرب «كود العوالق».

وجردت حكومة عدن ضد العوالق حملة عسكرية منيت بالفشل الذريع ... وقتل عدد كبير من الجنود .... وقد كان يقود العوالق في المعركة الزعيم ناصر بن

بريك . القائد العام السابق لجيش الاتحاد . وهو رجل ذو خبرة طويلة في العمليات العسكرية ....وتمكن من إنزال الهزائم بقوات الجبهة القومية ...

وازداد حمق قحطان الشعبي فجرد حملة قوامها ثمانية ألف جندي مع قوات المدفعية الثقيلة والمدرعات تساندها الطائرات الحربية التي كان يقودها طيارون بلغاريون .... وتمكن من قمع حركة العوالق العليا بعد أن خسر عددا من الجنود وطائرتين حربيتين أسقطتا في أثناء المعركة . وقد أضعفت هذه الحملة مركزه في عدن .

وعاد الجناح اليساري المنفي إلى عدن وطلب أن يقاتل إلى جانب قحطان الشعبي فقبل ذلك ... رغم عدم موافقة الجيش على عودتهم .

الانقلاب على قحطان الشعبي :

وتآمر الجناح اليساري على قحطان الشعبي من جديد .

وكان قحطان الشعبي إذا غضب من زملائه يقدم استقالته ولكنه لم يكن يقصد بها الجد . وفي إحدى الجلسات أوعز إليه أنه إذا قدم استقالته فسيرفضها الجيش ويقبض على عبد الفتاح اسماعيل وعصابته . وأراد قحطان الشعبي الذهاب إلى محطة الإذاعة ليذيع استقالته وهو واثق من عدم قبول الجيش لها . وهنا أشار عليه أحد وزائه أن يسجل استقالته على شريط يذاع بعد ذلك دون أن يتحمل عناء الذهاب إلى محطة الإذاعة .... وفعلا سجل الشريط الإذاعي .... وأرسل إلى دار الإذاعة .... وهناك حضر الرئيس حامد مدرم من الجيش وصالح باقيس من الفدائيين .... مع دبابتين وبعض الجنود لتطويق مبنى الإذاعة .... وقدم بيان قحطان الشعبي لاستقالته إلى المذيع فأذاع الاستقالة بصوت قحطان الشعبي ... وأضاف بعد ذلك أن الاستقالة قد قبلت من اللجنة القيادية ومن الجيش معاً وأن حكومة قحطان الشعبي قد سقطت وأعلن عن تشكيل حكومة جديدة .... وواصل المذيع إذاعة برقيات التهاني من شتى ألوية الجيش ورؤساء المحافظات .... وكانت

كلها مزورة ... وذهبت فرقة صغيرة للقبض على قحطان الشعبي الذي كان مشدوها بما حدث .... وألقت القبض عليه ولم يجده صراخه كمؤسس الجبهة القومية ... ثم طلب منهم عدم ايذائه فوعدوه بذلك ... وطلب منهم أن يقدموا له اليمين على ذلك ... فأجابوه بسخرية لاذعة أنهم سيقدمون له «اليسار» !!.

واعتقل كل وزرائه بما فيهم رئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف الشعبي ... ولم يقبض على أي من الوزراء اليساريين .

وانتقل الحكم بهذه الطريقة إلى اليسار !!

وهرب العقيد حسين عثمان العشال قائد الجيش وغيره من القواد إلى قراهم عند حدوث الانقلاب ... ومن ثم وجد بعضهم طريقهم إلى اليمن .... فهي على كل حال آمن وأسلم .

اليساريون في الحكم :

وتولى اليساريون الحكم ... وكان الدماغ المفكر لهم الإرهابي السفاح عبدالفتاح اسماعيل . فشكلوا مجلس رئاسة على رأسه سالم ربيع بوصفه أقل الأعضاء أهمية وخطراً .... وأسندت رئاسة الوزراء إلى محمد علي هيثم .

وبدأت مرحلة الحكم الشيوعي في الجنوب .

إعدام رئيس الوزراء فيصل عبد اللطيف الشعبي :

وذهب إلى المعتقل لاستجواب فيصل عبد اللطيف الشعبي : رئيس الوزراء السابق : كل من وزير الداخلية محمد صالح مطيع (وهو من يافع العليا) ورئيس الاستخبارات العسكرية . محسن الشرجبي (وهو يمني الأصل) . وقد استاء فيصل عبد اللطيف الشعبي من استجوابه بتلك الطريقة فحاول تحقير محسن الشرجبي .... فما كان من الأخير إلا أن أخرج مسدسه وأطلق النار على فيصل عبد اللطيف الشعبي فخر قتيلا .... وكان ذلك بحضور وزير الداخلية محمد

صالح مطيع ....ولكنه لم يجد الوقت الكافي لمنع إطلاق الرصاص .وأصدرت حكومة الجبهة بيانا مفاده أن فيصل عبد اللطيف الشعبي ، قد قتل وهو يحاول الفرار من المعتقل .... ولم يكن ذلك صحيحا .

وكان عبد الفتاح اسماعيل يومها في موسكو ليكون بعيداً عن الحادث حتى لا ينسب إليه ... والواقع انه كان على علم بما سيحدث ... لأن محسن الشرجبي ، رئيس الاستخبارات العامة ، لا يزال يعتبر الرجل الثاني في عدن بعد عبد الفتاح اسماعيل . وفي وسع الرجلين معاً إذا شاءا ذلك إبعاد الحكومة بأكملها بما في ذلك مجلس رئاسة الجمهورية .

إعدام رئيس محكمة أمن الدولة العليا :

في خلال ذلك تمكن علي عبد العليم ، الذي اختير رئيساً لمحكمة أمن الدولة العليا من الفرار من المعتقل . وقد قام هذا الشخص بإصدار عدة أحكام بالإعدام على أشخاص نفذ الإعدام فيهم ....

ولكن بعد القبض عليه جاء دوره فقدم إلى المحاكمة وحكم عليه بالإعدام حسب النظام الذي وضعه هو .... وأعدم هو والكندي محافظ حضرموت السابق في نفس اليوم .

وبدأت الثورة تأكل بنيها

اعتقال أنور خالد :

أما أنور خالد وهو من الأقطاب البارزين للجبهة القومية وكان مرشحا ليكون سفيرها في «بكين» فقد اعتقل وأودع السجن بتهمة إيواء علي عبد العليم في منزله .

عبد الله باذيب يدخل الوزارة الجديدة :

وفي الوزارة الجديدة دخل عبدالله عبد الرزاق باذيب كوزير للتربية والتعليم

تحت ضغط الحكومة السوفياتية التي رفضت تقديم أي معونة إلا إذا دخل عبدالله باذيب الوزارة .

وبدأ أعماله بتدريس المقررات الشيوعية في عدن والولايات الغربيـــة وحضرموت ... وطلب عشرات الأساتذة من السوفيات للتدريس العالي .... وبذلك تحولت وزارة التربية والتعليم إلى جهاز لتلقين الطلبة والطالبات المبادىء الشيوعية .

أما الحقيقة فهي أن موسكو أصرت على دخول عبدالله باذيب الوزارة .... ليقاوم نفوذ ونشاط حكومة بيكين التي تؤيد عبد الفتاح اسماعيل ... وقد أحرز بعض النجاح في ذلك وهو لا يخشى عبد الفتاح اسماعيل بسبب وجود المساندة السوفياتية له .... حاليا على الأقل .

العدوان على الأراضي السعودية :

وفجأة وبدون مبرر قامت حكومة الجبهة القومية بعدوان صريح لا مبرر له على الأراضي السعودية ... واحتلت قواتها مخفر «الوديعة»الذي يبعد عن حدود الجنوب العربي ٧٥ كيلومتراً ... فاحتلته وكانت حاميته لم تتجاوز اثني عشر رجلاً .

وقد أعد العدوان بتنظيم دقيق وأشرف على تفاصيله الضباط السوفيات في قاعدة «عتق» العسكرية .... وكان للعدوان هدف سياسي هو إجبار الحكومة السعوديةعلى الدخول في مفاوضات أو شكوى أمام مجلس الأمن ... وهكذا تحصل حكومة الجبهة القومية على نوع من الاعتراف الضمني .

ولكن حكومة الجبهة القومية ارتكبت خطأ فادحاً ... لقد كانت تجهل كل الجهل القوة العسكرية الهائلة التي نظمتها على أسس حديثة الحكومة السعودية في سرعة مذهلة وجعلت منها قوة حربية تستطيع الدفاع عن السعودية بل وعن جاراتها أيضاً إذا لزم الأمر .

وتولى السلاح الجوي الملكي السعودي الرد على العدوان فقصف المعتدي قصفا

شديداً .... وقد كاد يبيدهم .... فولوا الأدبار قبل وصول القوات الأرضية السعودية .

أما القائد العام لجيش الجبهة القومية ورئيس الأركان العامة فقد ركبا سيارة «جيب» سريعة إلى قاعدة «عتق» ... ولم يصدقا بالنجاة .... وتركا اللواء العشرين واللواء الثلاثين ليموتا جوعاً وعطشاً في الصحراء .

ولم يستطع سلاح طيران الجبهة مساعدة الجيش الجنوبي إلا في غارات بسيطة لا شأن لها .... فقد كان يختفي من الأجواء بمجرد ظهور الطائرات السعودية التي كان يقودها طيارون سعوديون .... أما طيران الجبهة القومية فقد كان يقوده طيارون بلغاريون وسوفيات... ولم يشاءوا الاصطدام بسلاح الطيران السعودي خوفا من سقوط إحدى طائراتهم وإثبات تدخلهم الفعلي في الحرب . وغنمت القوات السعودية أسلحة الجبهة القومية وعرضتها في المدن الرئيسية في المملكة .

وإزاء هذه الهزيمة المنكرة الخاطفة ... لزمت حكومة الجبهة القومية الصمت المطبق .... واتجهت لقمع الاضطرابات في عدن وحضرموت حيث رفعت قطاعات من الشعب الأعلام السعودية .... ترحيباً بجيش الخلاص .... ولكن عاهل السعودية أمر قواته بالوقوف عند حدودها في وقت كانت حكومة الجبهة القومية على وشك الانهيار .... وانتقمت حكومة الجبهة القومية من شعب عدن وحضرموت .

وتعلم قواد الجبهة القومية والمستشارون العسكريون من روسيا وبلغاريا أول درس لهم على أيدي القوات السعودية .... فلم يعودوا إلى أي مغامرة أخرى .... وعلمت حكومة الجبهة القومية أن أي استفزاز آخر للسعودية سيجعل القوات السعودية تكتسح المنطقة ولن تتوقف إلا في عدن .

وعليه ولت حكومة الجبهة القومية تهديداتها نحو جارتها الأخرى .... مسقط وعمان .... وأرسلت قوات إرهابية إلى ظفار لا تزال تعمل هناك ... وهي تشكل في الواقع تهديداً مباشراً لحكومة مسقط وعمان داخل أراضيها .... وعلى حكومة مسقط وعمان أن تدفع هذا الشر عن نفسها قبل أن يستشري فساده ولا يمكن احتواؤه أو السيطرة عليه .

الأزمة الاقتصادية تجتاح الجنوب العربي :

ونتيجة جهل الجبهة القومية بشئون الإدارة والحكم .... اضطربت الميزانية الحكومية .... فعمدت حكومة الجبهة أولا إلى تخفيض كافة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين بنسبة ثلاثة وثلاثين في المائة .... وتخلصت من عدد من الموظفين الأكفاء واستبدلتهم بموظفين من الصين الشعبية أو الاتحاد السوفياتي الذين يرسلون مجانا للعمل في خدمة الجبهة القومية .... لغرس العقائد الإلحادية اللعينة في البلاد .

ومع ذلك استمرت الأزمة الاقتصادية .

واضطرت حكومة الجبهة القومية إلى تخفيض آخر بنسبة ثلاثة وثلاثين في المائة من مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وبلغت مستوى المعيشة أسوأ ما يمكن أن يكون ... ولم يجرؤ أحد على الاعتراض.... فقد كانت معتقلات الجبهة القومية في انتظار المعارضين .

وحاولت حكومة الجبهة معالجة الموقف وصادرت الأموال وقامت بتأميم بعض الشركات الكبرى ... ولكنها لم تستطع إدارتها .... وفي هذا الجو المسموم الذي لا يستطيع أي وزير فيه أن يأمن على منصبه بدأ الفساد والاقتطاع والإثراء الغير مشروع . كان الشغل الشاغل لكل وزير أو موظف أن يأخذ أكبر قسط ممكن من المال .... قبل أن يسقط من الحكم ... وفشل مشروع التأميم .....وتحول من تأميم الاقتصاد ... إلى تأميم البطالة والفوضى والابتزاز .

وعجزت وزارة التصدير والاستيراد عن سد حاجات البلاد .... ففقدت البلاد الغذاء والكساء والدواء .... بعد أن كانت تصدر كميات كبيرة من كل هذه السلع إلى الخارج .

وقبل ذلك اتخذ قرار خطير بإلغاء الحرية الجمركية في عدن والتي تشكل العمود الفقري في اقتصاد عدن .... وبدأ نظام الضرائب الجمركية فازدادت الأسعار

واختفت السلع الاستهلاكية من الأسواق .... وبدأ الأهالي يهاجرون من حظيرة المجاعة والخوف والدماء .

وكأن كل هذا لم يكف فقد قامت الجبهة القومية بوضع مشروع للإصلاح الزراعي .... وتوزيع الأراضي ... وقد فشل هذا المشروع أيضا ككل مشروع في الإصلاح الزراعي من هذا النوع . وكانت المقاومة الفعلية من بعض مالكي الأرض ... فدافعوا عن أرضهم ببسالة .... وهاجمتهم قوات الجبهة القومية بضراوة .... وكان الانفجار ضد حكم الجبهة القومية .

ونتيجة لكل هذه السياسة الاقتصادية الخاطئة والسياسة الاجتماعية والتعليمية الانحرافية وتعميم الشيوعية الإلحادية والتعرض لرجال الدين والزج بهم في السجون .... كل هذا أدى إلى الانفجار .... فقامت الثورة الداخلية ضد حكومة الجبهة القومية.... ابتدأت في حضرموت – التي كانت منذ القدم مركزا من أهم مراكز الدين الإسلامي وثقافته – وامتدت إلى العوالق العليا .... فالمنطقة الوسطى في دثنية والعواذل ولحج .... وأخيراً بدأت الشرارة تندلع في عدن نفسها وبدأت الانفجارات تهز مضاجع أعضاء الجبهة القومية ليلاً .... وأخذت تمعن في الاعتقال والإرهاب والقتل....ولكن ذلك زاد الثورة اشتعالاً وبدأ الأمر يخرج من يد الجبهة القومية... وبدأت تدرك أن الحل الوحيد هو خروجها من الحكم وتسليمها السلطة للشعب ليختار من يشاء ... ولكن من أين للجبهة القومية التي قامت على الأنانية والفوضى الذاتية أن تقبل شيئاً من ذلك .؟

إنها لا تزال تعض بالنواجذ على الحكم ....

بالرغم من أنها في دور الاحتضار ...

وأخذت في تغيير الوزارات والأجهزة ولكن كل هذا لن يغير من الحقيقة شيئاً ... وهي أن الجبهة القومية تلفظ أنفاسها الأخيرة .... ولن تجديها الحقن السياسية من موسكو أو بكين .

فالشعوب بعد كل شيء هي سادة مصيرها .... ولن يستطيع أحد الوقوف في وجه إرادة الشعب العربي الإسلامي في الجنوب إذ أنها مستمدة من إرادة أقوى .... من إرادة الله الخالق الجبار ..... وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

الفصل التاسع والثلاثون

الجبهة القومية

نهاية النهاية

لقد رفعت الجبهة القومية أربع شعارات رئيسية لوصولها إلى الحكم .... وقدمتها للشعب فانخدع بها من انخدع وذهب ضحيتها خلق كثير .

هذه الشعارات هل حققتها الجبهة القومية ؟

لقد وضعت الحرية كشعار أول لها ولكن هل حققت الحرية .... إن عدن والجنوب العربي كله لم يعرف فترة من الكبت والقمع والاستهتار بالحقوق الأساسية الإنسانية كالعصر الذي خلقته الجبهة القومية .... فضاعت الحرية وضاعت الحقوق وأصبح المرء غير آمن على أرضه وعرضه ... لا يعرف ماذا سيحدث له في الغد . لقد انعدم الاستقرار ولم يعد له أثر وذبحت الطمأنينة على مذبح المطامع الشخصية لزعماء الجبهة القومية .... وتفاقمت النذر من كل جانب .... وفي وسط هذا الجو المحموم المسموم لم تجد الحرية لها متنفساً بل مات ما بقي منها في عهد ما قبل وصول الجبهة القومية إلى الحكم .

لقد قتلت الجبهة القومية حرية الأفراد والجماعات .... وحرية الفكر والمبدأ... حرية الإنسان في أن يكون إنساناً ...حريته في المحافظة على آدميته وعلى كرامته وعلى دينه .... وحلت محلها حرية من نوع آخر .... حرية دخيلة على شعبنا

وبلادنا .... حرية الاستهتار بالقيم والمثل العليا .... وحرية التهجم على الدين ... واعتقال علماء ورجال الدين وتعذيبهم لأنهم قالوا بإصرار « ربنا الله ».

هذه الحرية ... حرية الجبهة القومية في أن تفعل ما تشاء دون حسيب أو رقيب ... الحرية في أن تتصرف في الأرض والعرض كما تصور لها نزواتها .... الحرية في خنق الفكر والعلم ومطاردة الدين والتهجم عليه في كل عدد من أعداد صحيفة «الحارس»التي تمثل وجهة النظر الشيوعية المعادية للدين .... هذه هي الحرية التي حققتها الجبهة القومية ... حريتها هي القائمة على الظلم والظلام وعلى الكفر والإلحاد وعلى التجرد من آخر أواصر الروابط الانسانية .

لقد كانوا يعنون بالحرية شيئاً آخر ووضعوا فكرة «الحرية»شعاراً براقاً زائفاً استهوى الشباب في البـــداية .... حتى ظهرت لهم الحقيقة فكشرت لشعب المنطقة عن أنيابها ولبست لهم جلد النمر .... فاذا الشعب هو الفريسة .... والفريسة فقط .

أما الشعار الثاني فقد كان الاستقلال .... لقد نادوا به أيضاً وجعلوه الشعار الثاني البراق من شعاراتهم .... ولكن أي استقلال .... لقد قررت الأمم المتحدة بما في ذلك الدولة المستعمرة بريطانيا إعلان استقلال ووحدة المنطقة في التاسع من الشهر الأول من عام ١٩٦٨ .... تحت إشراف الجامعة العربية وتحت إشراف الأمم المتحدة بواسطة اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار وعلى أساس القرار رقم ٤٩ الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة إجماعية عام ١٩٦٥ ووضعت له الأسس لكي لا يكون الاستقلال شكليا أو تسلط عصابة على الحكم بالقوة والإرهاب بل لكي يكون للاستقلال معنى ولكي يكون الاستقلال واقعا فعليا وعمليا للمنطقة كلها بدون هزات وبدون إراقة دماء وبدون كوارث .... وبدون إغراق الجنوب العربي في بركة من الدماء وقذفه في هاوية الفوضى التي تردى فيها .

إن الجبهة القومية وغيرها حين كانت تنادي بالاستقلال لم تكن تطالب بجديد أو بأمر ممتنع أو متعذر بل كانت تطالب بتحصيل حاصل حدد له ميعاد وحددت

له معالم وحددت له وسائل دولية تقوده إلى مرفأ الأمن والسلام والتطور الحقيقي المستمد من إرادة شعب واعٍ لا شعب مغلوب على أمره بواسطة الحديد والنار والاغتيالات والفوضى والغوغائية .

ثم أي استقلال هذا الذي حصلت عليه ؟

ألم يكن استقلالاً فريداً من نوعه .... ففي تاريخ الامبراطورية البريطانية كلها لم يحدث أن أعلن استقلال أي بلاد إلا في حفل رسمي وطبقا لمراسيم مرعية في مثل هذه الأمور .... أما في عدن فلم يحدث شيء من هذا القبيل .... بعد أن أنهى السير همفري تريفيليان مفاوضاته المزدوجة ووصوله إلى الحل الذي أرادته الحكومة البريطانية ...غادر البلاد وعلى سلم الطائرة التي نقلته إلى البحرين قال لمودعيه «في استطاعتكم الآن أن تعتبروا أنفسكم دولة مستقلة»....وانسحبت القوات البريطانية على ظهر السفن والبوارج ليلاً وتحت ستار الظلام .... وما أشرقت أول خيوط أشعة الشمس حتى وجد الشعب أن بريطانيا انسحبت فجأة .... انسحابا يدل على الغدر ويحمل في ثناياه العار والشنار ..... ولكن متى كانت بريطانيا تهتم بوصمة الغدر إذا اقتضت مصالحها ذلك .... إن بريطانيا ليست حكومة مبادىء بل حكومة مصالح ... وهذه المصالح تتغير من وقت لآخر ومن ظرف لظرف بحكم تغير الأحوال الداخلية فيها والسياسة الخارجية في العالم .... وهذا ما ثبت للعالم خلال حكمها الطويل في الشرق .

ثم ما معنى الاستقلال ؟

إن الاستقلال يعني استقلال الشعب من كل القيود وانطلاقه بصورة حرة في تشكيل مستقبله وتطوير مصيره من أجل المصلحة العامة المشتركة .

ليس الاستقلال غاية بل وسيلة لغاية .... أما الغاية فهي الانعتاق والتحرر من القيود التي كانت تحول بين الشعب وبين تطوره وبين الدولة واحتلالها الكيان اللائق بها في المجموعة الدولية .... وباختصار فان الاستقلال وسيلة لإسعاد الشعب كافة ... كل قطاعات الشعب .... وإلا فقد الاستقلال قيمته ومعناه ومحتواه .

ثم هل يعني الاستقلال الخروج من قيد إلى قيد آخر ... أو من تبعية إلى تبعية أخرى .... هل يعني الاستقلال الخروج من تبعية لندن إلى تبعية موسكو وبكين .... والتهافت عليهما معاً أو على من يقدم منهما أجرة العمالة الأوفر ليقتسمها العملاء ....

رب قائل يقول إن بريطانيا بوصفها الدولة الثانية في ميثاق حلف الأطلسي لن تسمح بسياسة تضع عدن وإمكانياتها العسكرية الهائلة وموقعها الاستراتيجي الممتاز في قبضة موسكو وبكين ..... هذا صحيح إلى حد ما ... إذا كان الأمر يتعلق بحكومة المحافظين فقد كانت ستأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة في الاستراتيجية الدولية وعدم طعن حلفائها من الخلف . ولكن حكومة العمال اليسارية لم تكن كذلك ... لقد كانت متضامنة فكريا وعقائديا مع الأخطبوط الشيوعي الدولي الذي يهدف إلى الالتفاف حول العالم الحر .... وإن كانت وسائل حكومة العمال البريطانية اليسارية مختلفة بعض الشيء ولكنها في جوهرها لا تخرج عن المخطط الشيوعي العام .... ولا أزال أتذكر ما قاله لي بصراحة مطلقة أحد زعماء حزب العمال البريطاني في لندن ذات مرة ... قال إن مأساة الشيوعية هي أن دولة همجية مثل الروسيا قد احتضنتها ولو أن بريطانيا هي التي احتضنت الفكرة الشيوعية لعرفت كيف تصدرها إلى كل بلاد في الشرق والغرب بوسائلها السياسية الغير مكشوفة .... أقول هذا لأوضح عدم الالتباس بين سياسة الحكومة العمالية اليسارية وسياسة حزب المحافظين .... الطرف الآخر لا خلاق له على الإطلاق والطرف الثاني يشعر بالخجل أحيانا على الأقل .

لقد أدركت بريطانيا خطل سياستها ولكن بعد فوات الأوان ! !

أما الجنوب العربي فقد أصبح نهبا مقسماً بين مطامع موسكو وبكين ويشهد الآن صراعا خفيا بين الدولتين الشيوعيتين للسيطرة على المنطقة .... وتعيش الجبهة القومية أيامها الأخيرة بحكم هذا الصراع الشيوعي الداخلي .

ولنعد إلى الشعار الثالث الذي وضعته الجبهة القومية .... وهو شعار الوحدة

اليمنية أو وحدة التراب اليمني كما كانت تدعي . والوحدة اليمنية هدف سياسي مرغوب فيه من شعب عدن والجنوب العربي . ولذلك تعلقت عيون الشعب بالوحدة وتطلعت أبصارهم إلى تحقيقها .... ذلك لأن شعب الجنوب العربي يشعر شعوراً عميقا بارتباطه التاريخي والجغرافي والإقتصادي باليمن .... خاصة وأن الجنوب العربي واليمن كلٌ يتمم أحدهما الآخر سواء من الناحية الجغرافية أوالاقتصادية أو مسائل التطور والتنمية وما إلى ذلك .

ولكن أين نحن اليوم من هذا الشعار الذي وضعته الجبهة القومية بوصفه الأساس لقيامها وبقائها .... مع العلم بأنها لم تكن الوحيدة في هذا المضمار فقد سبق أن نادى قبلها الكثيرون من رجال السياسة في الجنوب بل وبعض الأحزاب الأخرى بضرورة إعادة وحدة التراب اليمني وقيام دولة موحدة فيه على أساس العدل والشرف والمصلحة القومية المصيرية المشتركة . هذه هي فكرة وحدة اليمن كما عرفناها وكما عرفها غيرنا من ساسة عدن واليمن .... لقد قامت على أساس أن يكون تراب اليمن لليمن لا مسرحاً لعبث الشيوعية والإلحاد .

ولم تكن الجبهة القومية في يوم من الأيام صادقة في دعواها .... وكعادتها دائما تضع شعاراً يستهوي الشعب وتقصد به شيئاً آخر .... وإلا ما الذي منعها من الدخول فور إعلان استقلالها في مفاوضات لإجراء الوحدة مع الجمهورية العربية اليمنية ... وقد مضت عليها أربع سنوات ولم تفعل شيئاً من ذلك ... بل بالعكس وجهت هجماتها الإذاعية ضد حكومة صنعاء .... وبدأت في الفترة الأخيرة تنشر الرعب والإرهاب في المناطق اليمنية المتاخمة لها ... وبدأت تصدر بدقتها المعروفة في مثل هذه الشئون المبادىء التخريبية لهدامة إلى قلب الجمهورية العربية اليمنية .... لتصطاد في الماء العكر .

يجب أن يكون واضحا لمن لا يريد أن يفهم إن حكومة الجبهة القومية تعتبر نفسها الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة لعموم اليمن .... ولقد شرعت فعلاً بتغيير اسمها ... تمهيداً لتغيير فعلها . لقد رفضت اليمن التبعية للسوفيات والصين ....

فما كان من هذه القوى الشيوعية المخربة إلا الإيحاء إلى حكومة الجبهة القومية بالتدخل في شئون اليمن .... بحجة الوحدة ... وبمنطق آخر عجيب ... وهو أن الجزء المتخلف يجب أن يتبع الجزء المتقدم .... وحكومة الجبهة القومية تعتبر نفسها بكل سذاجة « الدولة التقدمية الأولى في العالم كله »!! وإذا لم تبادر اليمن لوضع حد لهذا التغلغل الفكري في بلادها وتضع حداً للتدخل العملي في شئونها الداخلية التي تقوم به حكومة الجبهة القومية .... فستفاجأ في يوم من الأيام بوجود جبهة قومية داخل بلادها إذ لم يكن داخل الإطار الحكومي لها .

والشعار الرابع الذي حملت الجبهة القومية لواءه وظلت تنادي به هو شعار «القومية العربية».... هذا الشعار الذي جعلت منه الجبهة القومية نقطة انطلاقها واجتذبت بواسطته بعض النفوس التي لم تعرف حقيقة الجبهة القومية . وإلا متى كانت العروبة صينية أو روسية .... شيوعية أو إلحادية ... إن العروبة هي العروبة كما جاء بها الدين الإسلامي وهي لا تنفصل عنه أبداً .... منذ أن خرج العرب من عصر الظلام إلى عصر النور ومن عصر الحروب القبلية إلى عصر الفتوحات الإسلامية الواسعة .... إنها العروبة التي لا تنفصل عن الاسلام بل هي جزء منه فقد استمدت وجودها من الإسلام وتعاليمه ... ولم تهبط إلى الحضيض إلا بعد أن تنكرت للإسلام وتعاليمه .... ولن يرتفع للعروبة شأن في العالم إلا إذا عادت إلى التمسك بجوهر هذا الدين الذي هو مصدر وجودها ... ومصدر قوتها ... ومصدر بقائها .

لقد انكشف لشعب الجنوب العربي والشعوب العربية جمعاء زيف الشعارات التي نادت بها الجبهة القومية ...ولذلك فجرت على نفسها الثورة الداخلية التي قام ويقوم بها شعب المنطقة نفسها في كل مكان مستمداً قوته من إرادته في الحياة ... بعد أن رأى عمليات الإبادة المستمرة من قبل أجهزة الجبهة القومية .... هذه الثورة المشتعلة حاليا في كل جزء من أجزاء الجنوب العربي ليست مستوردة بل نابعة من صميم الإرادة الشعبية للحفاظ على ما بقي من دينه وعروبته وكرامته وانسانيته .

وعمليات البطش والقمع التي تقوم بها الجبهة القومية لن تحل المشكلة القائمة...

وعمليات تغيير الوزارات باستمرار والتأرجح السياسي في جهاز الحكم لن يحل المشكلة أيضاً ....

لا يوجد غير حل واحد ..... هو أن تعلن الجبهة القومية تسليم المنطقة لشعب المنطقة . فلم يعد في وسعها أن تبقى أكثر مما بقيت .....لقد دخلت في آخر مرحلة سياسية لها وهي الآن في مرحلة «نهاية النهاية» .

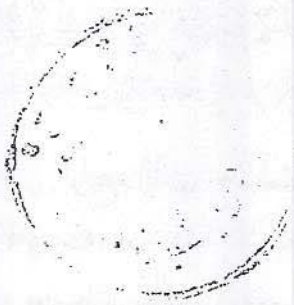

وسترى كيف تكون «النهاية» ! !

فهرس الكتاب

	صفحة
— المقدمة	٥
— إلى مؤتمر جنيف	٦
— مدخل تاريخي موجز عدن والمحميات الغربية والشرقية واليمن	١١
— حكومة اتحاد الجنوب العربي أم اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية	٢٠
— استراتيجية عدن ومفهوم « جنوب شبه الجزيرة العربية »	٢١
— التنظيم السياسي لحكومة عدن	٢٣
— التنظيم الإداري والاقتصادي لعدن	٣٠
— التنظيم الإداري والخدمة المدنية	٤٠
— السياسة البريطانية حول التعليم الابتدائي والجامعي	٤٣
— الحركة النقابية العدنية	٥٠

صفحة

— الصحافة العدنية ٥٤

— الأحزاب السياسية العدنية ٥٧

— التنظيم السياسي في المحمية الغربية ٦٢

— التنظيم السياسي في المحمية الشرقية ٦٦

— سياسة بريطانيا في الجنوب العربي ٧٠

— نفي زعماء الرابطة ، وإبعاد السلطان عبد الكريم فضل ٨٢

— اتحاد إمارات الجنوب العربي ٨٦

— دمج عدن في الاتحاد ٩١

— الحكومة العدنية الوطنية ، والصراع من أجل السلطة ١٠١

— استمرار الصراع السياسي في عدن ١٠٧

— اندلاع الشرارة الأولى ، وبداية عهد الإرهاب ١١٦

— محاولة اغتيال المندوب السامي البريطاني وحكام الولايات في مطار عدن ١٢٠

— ذئاب ردفان الحمر ، وحرب ردفان ١٣٤

— مؤتمر لندن الدستوري ١٣٩

— بريطانيا تقرر استقلال اتحاد الجنوب العربي ، والسلاطين والأمراء يرفضون ١٤٦

— حكومة عدن تعدل دستور عدن ١٤٩

— الانتخابات البريطانية والعدنية « ١٩٦٤ » ، قيام حكومة حزب العمال البريطانية ١٥٢

— نقل حركة الإرهاب إلى عدن وتصعيدها ١٥٧

صفحة

— حكومة العنف والتحدي في عدن ١٦٣
— مؤتمر لندن الدستوري الثاني وفشله وقيام « جبهة التحرير » ١٦٨
— جبهة التحرير و بريطانيا ١٧٦
— المجابهة السياسية بين بريطانيا وجبهة التحرير ١٨١
— بريطانيا تقرر إعادة تنظيم الجبهة القومية ١٨٧
— الموافقة على دستور « جمهورية الجنوب العربي المتحدة » ١٩١
— الجبهة القومية تنقلب على المندوب السامي ؛ عودة إلى الإرهاب ٢٠٣
— بريطانيا تعرض الاستقلال التام والحكومة الاتحادية ترفض ٢١٠
— نهاية البداية ٢١٨

حرب حزيران ... والتحول في السياسة البريطانية

— بريطانيا وطريقة تسليم السلطة للجبهة القومية ٢٩٩
— الانقلاب الشيوعي في الجنوب العربي الجبهة القومية ٢٣٦
— نهاية النهاية ٢٥٠
— الفهرس ٢٥٧